

د. عقيل حسين عقيل



المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع

التطرف

من التهيب إلى المحل

التطرف
من التهيؤ إلى الحلّ

تأليف أ. د. عقيل حسين عقيل
2011م

المنطلقات الفكرية للتطرف

خمسة منطلقات رئيسة للتطرف

. تهيؤ .

. إرادة .

. استعداد .

. تأهب .

. فعل .

التهيؤ يؤسس لما هو أعظم

التهيؤ تحفز لإظهار ما هو منتهي للظهور، وهو الحالة التي يبدو عليها الإنسان في حالة امتداد تجاه الآخر في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع؛ فالتهيؤ نضج، كنضج الثمار لأن تُجنى أو تُقطف، وكالبلوغ عند الإنسان الذي به يتهيأ للزواج؛ فالتهيؤ لا يتم إلا بمجموعة من التفاعلات المحفزة للقوى الكامنة في الأفراد قبل الاستعداد لإرادة لفعل مخصوص، فهو حركة بعد سكون، ويقظة بعد غفلة.

وهذا التهيؤ ما هو إلا تجاذب بين المتوافقات والمتباينات في آن واحد، مما يجعل المتوافقات في أشد حالات التلازم، والمتباينات في أقصى درجات الافتراق، وما بين التلازم والافتراق تصبح القوى الكامنة في حالة انتباه تجاه المرغوب فيه مما يجعل التهيؤ بإرادة مرحلة متكاملة قبل الاستعداد والتأهب لأداء الفعل.

ولأن التهيؤ قبلي؛ فهو الذي يسبق صورة الشيء قبل أن يصبح شيئاً، ولذا فلو لم يكن الشيء منتهيًا للظهور ما كان ذلك الشيء ماثلاً أمام المشاهدة والملاحظة؛ فالتهيؤ هو المؤسس للهيئة التي سيكون الشيء مصوراً عليها بالتمام؛ وكلُّ فعل لا يكون فعلاً إلا بعد أن يتهيأ ذلك

الفعل في ذهن وعقل الذي سيفعله، فإذا أراد أحد أن يُظهر مشكلة بين الناس لابدّ أن يُهيئها للفعل، ومع ذلك لن تكون مشكلة إلا إذا تهيأ لها فاعل بإرادة مع وافر الاستعداد ثم التأهب لأجل الإقدام على أداء فعلها بسلوك على أرض الواقع؛ فالتطرّف لو لم تنتهياً معطيته وظروفه وأفعاله في ذهن فاعليه ليكون بين الناس مشكلة ما كان له وجود بينهم، وبعد أن وُجِدَ التطرّف مشكلة مهياة لأن تُفعل أصبحت أفعاله بين الأنا والآخر متحققة بالقوّة.

وهكذا تحققت صور المصنوعات على أرض الواقع بعد أن كان لها هيات في أذهان وعقول المبدعين لها، ولذا لا يمكن أن يصنع الإنسان شيئاً إلا بعد أن تتهيأ له صورته متكاملة؛ فالسكين على سبيل المثال: لو لم تنتهياً صورته في عقل من صوّره بعد تهيؤ، ما كان السكين على الصورة التي هو عليها دليل شاهد بين أيدينا، فقد تهيأ في عقل صانعه من حيث كونه صلباً ومتيناً وحاد أحد الطرفين وله مقبض يُمسك به من أجل وظيفة تؤدّي أو سلوكٍ يمارس أو فعلٍ يُفعل، وهكذا كل مصنع لا يمكن أن يُصنع إلا بعد تهيؤه في ذهن العقل البشري وكل فعل لا يُفعل إلا بعد تهيؤه في العقول، ولذلك أفعال التطرّف أو الانحراف وكل الأفعال الأخرى لا يمكن أن تسبق تهيؤاتها؛ فهي لو لم تكن قد تهيأت من قبل في العقل البشري ما كانت أفعال متحققة على أرض الواقع، ولذا فبعد أن تنضج الفكرة تُرسم لها الخطط المنفذة مما يجعل المتهيّ في حالة انتظار ارتكاب الفعل بعد استعداد وتأهب لفعله.

والتهيؤ للفعل لا مكان فيه للتردد في نفس المتهيّ لأداء الفعل، ولا خوف في نفسه مما يجعل الإرادة مولد القوّة الدافعة لتنفيذ الفعل في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع؛ فدائرة الممكن هي دائرة تيسير

الفعل أو تعسيره، ولذلك فمن يتوقع أن أداء الفعل ميسر قد تواجهه صعاب تحول بينه وبين تنفيذه بنجاح، وهذا ما لم يكن متوقعا بالنسبة له، وكذلك إذا أحد من البشر قال أن فعلا ما لا يمكن أن يفعل وأقدم آخر على فعله بنجاح، يوصف هذا النجاح بأنه نجاح غير متوقع فعله، ولكن لو لم يكن ممكنا ما فعل، ولهذا الأفعال في دائرة الممكن قابله لأن تفعل ولو تعسرت على البعض.

التهيؤ يسبق القول والفعل والسلوك والعمل فبدونه لن يكون العمل أو الفعل إلا وظيفة لا تؤدى إلا بمقابل ولا تُقدّر إلا به مما يجعل للإرادة مكانة تجعل التهيؤ هو المُحدث للفعل والمُحقق للرضا وإن كان على حساب الآخرين وما يحقق لهم من طمأنينة، وفي مثل هذه الحالة وإن وصف الفعل من قبل الآخرين بالتطرف فهو المحقق للتفاخر من قبل المُقدمين عليه بإرادة.

التهيؤ في المواجهة:

ولأن لكل فعل ردّة فعل لذا كما يتمّ التهيؤ لأداء الأفعال كذلك يتمّ التهيؤ لمواجهتها، فكما تُرسم الخطط لتنفيذ الفعل كذلك تُرسم الخطط لمقاومة الفاعلين له، فالذين يتهيؤون إلى ارتكاب أفعال التطرف بإرادة في معظم الأحيان يُقدّمون على تنفيذها دون تردّد، والذين يقاومون أفعال المتطرفين بإرادة هم الآخرون يقدمون على مقاومتهم ومقاتلتهم بكل قوّة، أمّا أولئك الموظفون الذين تُصدر لهم أوامر تنفيذ التطرف أو أوامر مقاومته فلن يكونوا فاعلين بقدر ما تكون أيديهم على الزناد مرتعشة مما يجعل أفعال المنفذين للتطرف تبوء بالفشل كما تبوء به أفعال المقاومين له.

ولذلك فمن تهيأ واستعدَّ لفعل وأقدم عليه ليس بالأمر الهين أن يتهيأ لما يُغيِّره عن الاستمرار فيه إلا إذا فكَّر وتذكَّر وقَبِلَ إرادة أنَّ المعلومة في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع لا تُصحح إلا بالمعلومة الحاملة للحجَّة.

إن الوقوف على حقيقة التهيؤ وهيئاته التي يقوم عليها، تتوقف على معرفة المصادر المغذية له، والفلك الذي يدور فيه، فمدار فلكه يكمن بين العقل والقلب والروح والنفس، ومصادر تغذيته هي الأفكار والعواطف والانفعالات والغرائز بصرف النظر عن سالبها وموجبها. وكلما توفرت الأفكار والحُجج تجاه القضية الخارجية مثار الانتباه والاهتمام، كانت استجابة التهيؤ للحدث أسرع، وكلما تضاءلت الأفكار أو انعدمت، كانت عملية التهيؤ متباطئة لحين استجماع الأفكار عن الحدث الخارجي الذي يُودَّ الوقوف عليه.

ولذا فإن التهيؤ لا يكون إلا بمعطيات خَلْقِيَّةٍ وَخُلُقِيَّةٍ، ومزيج من الوعي والمعلومات والأفكار، وما لها من علاقة وطيدة مع العواطف والأحاسيس، فالتهيؤ في نفس العاقل هو حالة من انعكاس الإدراك على الشعور الداخلي من قضية خارجية، والإنسان يمتلك مزيجاً من القوى العقلية والجسمانية والروحية وهي في آن واحد تُعدُّ حالته في لحظة التهيؤ المطلق قبل الاستعداد لأي فعل من خلال تناسق قوى العقل والجسد والروح لتكون متهيئة على البدء لأن تستعدَّ للفعل متى شاءت وأينما شاءت في دائرة الممكن.

وتُحدِّد لحظة التهيؤ من خلال العلاقة القائمة بين العقل والعواطف، إذ أن التهيؤ لدى الإنسان يكمن في المساحة الحرة بين العقل والعاطفة، وذلك عندما تستثار الغريزة بدافع من العاطفة، وهنا يكون الإنسان في

وضع التهيؤ. والذي يحجب التهيؤ عن الاستعداد وصولاً إلى الفعل هي الإرادة التي تتحكم به لحين اتخاذ القرار.

وأما مصادر التهيؤ بالنسبة للإنسان فهي الأفكار المكتسبة والممكنة من ذاكرة العقل، إذ أن العقل هو الميزان المعتدل بين سلسلة الأفكار السالبة والموجبة التي تتأثر بالحاجات وأساليب إشباعها، كما أن الإرادة هي سلسلة الممكنات من اتخاذ القرار الذي به يتم الاستعداد والإقدام على تأدية الأفعال المماثلة في السلب والإيجاب.

إن الأفكار التي تغذي العواطف وتستفز المشاعر وتوجّه الأحاسيس، هي التي تدفع الإنسان فكراً ثم تدفعه سلوكياً ليكون على ما يكون عليه من مرونة أو تطرف. لذلك فالمتهيئات كامنة في العواطف بتعدد الأفكار؛ فعندما يكون العقل في أوج نشاطه يسيطر على عواطفه ويجعلها في حالة اعتدال متوازن فلا تؤثر سلبياً عليه، وأما إذا اشتدت العاطفة فإنها تستدعي معظم الأفكار الخاصة بالحدث بمؤثرات خارجية عن طريق الإدراك الذي ينعكس شعوراً داخلياً يوجب العاطفة بحيث تصبح أكثر نشاطاً من العقل.

فنشاط العواطف يُضعف من نشاط العقل قدرًا يناسب قوة العواطف، وكذلك العقل يُضعف من نشاط العواطف درجة تناسب قوته ونشاطه كلما تهيأ لمواجهة صحوه من الضمير الذي يُقدّر الأنا والآخر دون تحيز، ولذا عند ما يُصرف النظر عن الفكرة المنشّطة للعاطفة تتلاشى في العقل وتهدأ العاطفة فيزول التأثير على الغريزة التي تدفع التهيؤ للظهور إلى حين ظهور المؤثر الخارجي مرة أخرى أو استدعاء الفكرة من الحافظة عن طريق الذاكرة.

ولذا فالتهيؤ للقول أو الفعل يسبق اتخاذ القرار الذي بدوره الطبيعي لا يُتخذ إلا بإرادة. فالتهيؤ للقول يؤدي إلى الاستعداد لأن يقال بإرادة. والتهيؤ للفعل يؤدي إلى الاستعداد لأن يفعل بعد تأهب.

مكوّنات التهيؤ

- تهيؤ مادي عقلي

إن التهيؤ المادي العضوي هو تهيؤ فطري، والمقصود به ما يتمتع به الإنسان من أعضاء يستطيع أن يمارس بها أفعالاً معينة؛ فنجد هذه الأعضاء مهياً لذلك قبل مباشرة الفعل كالحواس جميعها، فالعين مهياً للنظر والأذن مهياً للسمع، والقدم مهياً للمشي واليد مهياً لاستعمالات كثيرة، وكذلك العقل مهياً لتقبل العلوم والتمييز والاستنتاج والاستنباط والاستقراء والتدبر، وباجتماع إحدى ملكات العقل مع إحدى هذه الأعضاء يتولد تهيؤ ثنائي جديد بين الأداة المادية والجانب الذهني.

- تهيؤ مادي نفسي

وهو اشتراك الأعضاء المادية مع الجانب النفسي من انفعالات تدخل في تشكّلات التهيؤ، فعلى سبيل المثال: إذا شاهدت أفعى فسوف ينتابك شعور معين لا نستطيع أن نحكم عليه هو كما هو، بل هو على احتمالات منها:

أ- أن تكون خائفاً فتفكر في الفرار فأنت في حالة تهيؤ.

ب- أن تكون حذراً فأنت مهياً لتركها وشأنها.

ج- أن تكون لديك جرأة وتحدي فأنت مهياً إما للإمساك بها أو لقتلها.

- تهيو مادي نفسي عقلي

هذا النوع من التهيؤ أعلى من التهيؤين السابقين، حيث تشترك فيه الأداة المادية والانفعال النفسي الذي مصدره الشعور والجانب العقلي القائم على المعلومات وسلسلة الأفكار ذات العلاقة بموضوع التهيؤ؛ فالذين يُخرجون من ديارهم بغير حق يتهيئون ماديا ونفسيا وعقليا للذود عن ديارهم وكرامتهم حتى يردوا اعتبارهم واعتبار من له علاقة بهم؛ فهم متهيئون نفسيا لرد الاعتبار، ومتهيئون ماديا بتقديم الأنفس والأموال التي بها تخاض الحروب، ومتهيئون عقليا بفنون القتال وما تجرّه الحروب من نتائج في النصر أو الهزيمة.

- تهيو مادي نفسي عقلي روعي

إنّه أقوى مستويات التهيؤ لدى الإنسان حيث وجود التهيؤ الروحي القائم على يقينيات الإيمان الكامنة في القلب فضلاً عن عناصر التهيؤ الأخرى المادية والنفسية والعقلية، ولأنه روعي فمكمنه القلب الذي يدرك اليقينيات كلما تطهر من الغل، والحقد والكره والظلم والحسد، وكل ما هو ذميم الخلق.

معيارية التهيؤ

مجموعة من المعايير تمتد على السلم القيمي بين ما يقبله ويستحسنه ويفضله العقل الإنساني، ويقدم على فعله، وبين ما ينتهي عنه، ويرفضه ويحرمه ويقاومه، ويجرم أصحابه دون تردد. إنها معادلة بين طرفين (من يقبل ومن يرفض) وبين هاتين الكفتين يسعى الإنسان لأن يكون مركزاً للتوازن والاعتدال الذي لا يؤسس إلا على مظهرات الحقيقة (هي كما هي).

ولأنّ المركز في أساسه هو اعتدال توازن الكفتين؛ فهو لا يمكن أن يكون وسطياً ليأخذ جزءاً من الحقيقة وجزءاً من الوهم، بل هو الاعتدال المُعَيَّر على قيم شعرة الميزان المهيأة لأن تزن الأشياء (هي كما هي) وإن تطرّفت شعرة الميزان عمّا يجب أن تشير إليه (هو كما هو) تفقد معطيات بقائها مركزاً للاعتدال والتوازن.

ولأنّ عقل الإنسان معياري فهو قادر على إجراء المقارنات والوصول إلى نتائج تمكّنه من التمييز بين الحلال والحرام، وتُهيّئه لأن يختار بإرادة حلالاً أم حراماً أو يتّبع باطلاً أم صواباً، ولذا فالقيم التي تهَيئ الإنسان لأن يُقدِّم أو يُحجِّم عن تأدية الأفعال، هي تلك القيم التي تسمح للعقل أن يُجري مقارنات ويصدر أحكاماً قد تجعله في المواجهة مع من لا يُقدِّر حقه في اتخاذ ما يشاءه من قرارات، فيكون الصدام بين من يؤيد وبين من يعارض، ومن هنا تتولّد الأفكار التي تستدعي تصرفاً متوازناً، أو تصرفاً متطرّفاً كل حسب استنتاجاته ومقاييسه التي اعتمدها لتقييم ذلك المقبول أو المرفوض الذي تصل فيه الإرادة إلى قرار إما بالسماح لهذا التهيؤ بالخروج لوضع الاستعداد ومن ثمّ مباشرة الفعل، وإمّا كبح جماح العاطفة الذي يؤدي إلى التهدئة وعودة الاتزان ويتمّ العدول عن القرار بسبب الاستنتاج، وبهذا يزول التهيؤ المتكوّن لدى الأنا أو الآخر لفعل قد أريد.

وبالتأمل في كلّ ما حولنا نرى أنّه مهياً من قبل الخالق لاستقبالنا نحن البشر، ومهياً كذلك ليكون مسخراً ومذلاً لإرادتنا، فلو لم يكن ذلك التهيؤ من الخالق ما كانت المخلوقات مستقرة على سطح الأرض التي خلقت وهيئت مُستقراً بالجاذبية التي يُسرت بها وسُيرت عليها؛ فلولا هذه الجاذبية لما استقرّ شيء على وجه الأرض، ولما تيسّرت السبل

للإنسان، وتأسست العلاقة بين الأزواج إعماراً وإصلاحاً، فكانت للحياة مقومات من ماء، وهواء، ونور، وحركة، وزمان، ولذلك تعددت ثروات الأرض لتشبع حاجات الإنسان المتهيئ لإعمارها.

ولأنّ التهيؤ من طبيعة المخلوقات فإنّ التهيؤ البشري لا يأخذ طابعاً عاماً مثل المخلوقات الأخرى التي طُبعت به غرائزياً، بل يختلف من فردٍ لآخر وذلك باختلاف مؤثرات الفضائل والقيم التي عليها تأسست الأخلاق والعادات والتقاليد والقوانين الشرعية والوضعية، وما ينعكس في النفس الإنسانية من مؤثرات بيئية سلبية وإيجابية في تشكّل التهيؤ المعياري لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات.

التهيؤ لدى الإنسان يعتمد على سلسلة العلاقات المترابطة بين أشياء مادية وقضايا عقلية وانفعالات عاطفية ومسائل روحية، وبتلاقح بعض منها مع بعضها الآخر يتولد نوع معين من التهيؤ المعياري في اتجاه قابل للخروج إلى مرحلة الاستعداد لممارسة الفعل، ولذا لا يمكن أن يكون أحاديّ المصدر، إذ أنّ مكوّنات التهيؤ الإنساني هي مادية حركة وامتدادا، وعقلية من سلسلة الأفكار المُمكنة من التفكّر والتذكّر والتدبّر، ونفسية من انفعالات العواطف وضغوطات الأحاسيس والمشاعر، وروحية من يقينيات الإيمان.

معطيات التهيؤ لأفعال التطرّف

التهيؤ في دائرة الممكن هو متوقّع وغير متوقّع وسالب وموجب، فمن الناس من يتهيأ لأعمال الإصلاح والإعمار، ومنهم من يتهيأ لأعمال الإفساد وسفك الدماء بغير حق، وفي كلّ الأحوال مع أنّ التهيؤ مرحلة

ما قبل الاستعداد والتأهب والفعل إلا أنه لا يمكن أن يكون تهيؤاً إلا
بمعطيات تؤسسه، منها:

- . الإقصاء.
- . الظلم.
- . القهر.
- . الإذلال.
- . التعذيب.
- . التغييب.
- . التسفيه.
- . الاستغفال.
- . تقديم الإهانات.
- . الاحتكار.
- . هتك العرض.
- . التحقير.
- . الفسق.
- . السخرية من الدين والمساس به وبالمقدسات والأنبياء الكرام.
- . نشر الفساد والإفساد.
- . الإرهاب.
- . احتلال الأوطان.
- . تزوير الحقائق.
- . شهادة الزور.
- . العمل على طمس الخصوصية.
- . محاولة سلب الإرادة.

. الاعتداء على الملكية الخاصة.
. مصادرة الرأي.

تقابل التهيّوات

العقل والفتنة والاحتراس والحيطة مفاهيم تتماثل ولا تتطابق مما جعل للصدام والنزاع بداية ونهاية، لذا ما يعتقدُه الأنا في بعض الأحيان صواباً قد يجهله الآخر، وما يعتقدُه الآخر صواباً قد يجهله الأنا، ولهذا تتسع الهوة بين الأنا والآخر بالمعلومة الخاطئة وتضيق بالمعلومة الصائبة، ولكلّ حساباته، ومهما اشتدّت قوانين الاحتراس والفتنة والحيطة ومهما بلغ العقل من التفكّر والتذكّر والتدبّر لا يكون مُحصّناً من الوقوع في الفخّ.

ولذلك فالتهيّوات تتقابل عقلاً وغريزة وكأنّها في مناظرة بين الأنا والآخر؛ فكما أنّ صياداً يتهيّأ لصيد الطريدة، عند مرحلة ما قبل الاستعداد للرمي، فإذا وصل إلى مرحلة الاستعداد، خضع لقرار الإرادة، وبالتالي فإنّ الطريدة تنهياً هي الأخرى من خلال استشعارها الخوف عن طريق الغريزة، وهذا الخوف هو تهيوّ من أجل الاستعداد للفرار، ولهذا فالحيوان يستمد تهيوّه من غرائزه، أمّا الإنسان فتهيّواته مرتبطة بالعقل الذي به يتطلّع إلى المستقبل ويُميّز بين ما يجب الإقدام عليه دون تأخير وما يجب الإحجام عنه دون تردد.

ولأنّ التهيؤ البشري لا يكون إلا عن دراية ووعي؛ فإنّ الدراية والوعي تستدعي تقدير الآخر واستيعابه وتفهم ظروفه التي تتغير مع تغيرات العصر والتطورات التي بها يندفع إلى الأمام، لذا فوقت الفراغ عند الشباب ما لم يُملَى بدراية لابد وأن يُملأ بغيرها، وهنا قد تتولّد التآزّات

بين من يدري ولم يتهيأً لذلك، وبين من لا يدري فلم يضع اعتباراً للآخرين. لذلك ينبغي أن يكون وقت الفراغ مهياً للنفع لا للضرر، فإذا لم يُحسن استغلال أوقات الفراغ فإنها تتحول إلى معطية لتدمير طاقات الإنسان كأن يلجأ الشباب إلى تعاطي المخدرات وتناول المسكرات مما يجعلهم على حالة من القلق والملل والتوتر، وإلى كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الانحراف أو التطرف.

وعليه لا عمل ينفع إلا بعد تهيؤ للبناء والإعمار والإصلاح، ولا علم ينفع إلا بعد تهيؤ لما هو أعظم، ولا تربية تنفع إلا بعد تهيؤ بالفضائل الخيرة والقيم الحميدة التي يرتضيها الناس لتهديب الأخلاق والسلوك وبناء القدوة الحسنة المتعظة والمتهيئة لأن توعظ الآخرين دون إكراه.

الإرادة تجعل القرار نافذاً والموت مطلباً

الإرادة وعي بما يجب وبما لا يجب، وهي قرار يصدر للإقدام الاختياري دون إكراه على ما يجب أو ما لا يجب مع تحمّل ما يترتب عليه من أعباء ومسؤوليات، والإرادة وثيقة الصلة بالوعي بفعل يحققها ويخرجها من المعنوي إلى المحسوس الذي يُظهر العلاقة القوية عن ثقة مع الموضوع الذي به ظهرت إلى حيز الوجود المشاهد والملاحظ.

والإرادة في دائرة الممكن قد تكون مسؤولة وقد لا تكون؛ فعندما تكون مسؤولة تحقق للفاعل وللموضوع الاعتبار، والاعتراف، والتقدير، وعندما لا تكون مسؤولة لا تحقق لصاحبها الاعتبار ولا الاعتراف ولا التقدير.

ولذا؛ فالاعتبار قيمة تحقيق المكانة التي يسعى الناس إليها، مما يجعل المستهينين بالآخرين مستهان بهم سواءً أكانوا على دراية بذلك أم لم يكونوا، ومن يجعل للآخرين مكانة يجد له عندهم مكانات، ومن يعتبر

ويتعظ لن تكون له حاشية إلا من المتعظين، ومع ذلك في دائرة الممكن كل شيء متوقع فلا داعي للغفلة ولا داعي لاستغلال الآخرين.

ولأن الاعتراف تسليم بحقيقة قيمة الإنسان لذا فهو حاجة لكل إنسان على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وهو مطلب وسيظل إلى أن يتم الحصول عليه بالإرادة أو أن يتم انتزاعه بالقوة؛ فالذي هيأ نفسه واستعد لأن يفوز بمرتبة الشرف الأولى على نظرائه له من وراء ذلك غاية وهي نيل الاعتراف من الآخرين بأنه المتميز، ولهذا العارفون دائماً يُكرمون المتميزين، وهكذا الذي يشاكسك في القول أو السياسة أو الاقتصاد فهو في حقيقة أمره يريد أن ينتزع منك اعترافاً به لكي يشاركك فيما تهدف دون تطرف، وإن لم تلتفت إليه قد يجعلك في الظروف الحرجة أكثر ساعياً تجاهه وهو متمادي في التطرف الذي يجعل بينك وبينه حجاب.

والتقدير أيضاً قيمة يسعى الجميع لنيلها ومن لم يُقدّر لا يُتوقع منه أن يُقدّر من لم يُقدّره، ولذا كلما سادت قيمة التقدير بين الناس أفراد وجماعات ومجتمعات امتدت بينهم جسور المودة والاحترام وجسور التعاون والتفاهم والتفهم لظروف كل منهم.

إذن الإرادة قرار يحمل مسؤولية، والمسؤولية لا تكون إلا بوعي تام بما سيتحمّله الإنسان مع وافر الرضا بما سيترتب عليه سواءً أكان ذلك المترتب سالباً أم موجباً.

ولأن الإرادة نتاج قرار قابل للتنفيذ، فهي بعد التنفيذ تُمكن الإنسان من تحمّل أعباء المسؤولية دون تردّد، أمّا الإقدام على الفعل بدون توافر الإرادة فقد لا يحقق للفعل انجازاً بأسباب الخوف والتردد.

إذاً الإرادة المسؤولة هي الإرادة الواعية التي لا يتخلى فيها الإنسان عن تحمُّل ما يترتب عليها من أعباء جسام ومن ثم لا يترتب ندم عليها، ولهذا يكون لكلّ شيء قاعدة إصلاحية واستثناء إفسادي.

القاعدة الإصلاحية:

. التمسك بالدين والدفاع عنه، حتى ولو كان بعض المنتمين إليه غير ملتزمين بأداء معتقداته.

. صون العرض والدفاع عنه.

. التمسك بالهوية والدفاع عنها.

. صون الوطن والدفاع عنه.

. ممارسة الحقوق وأخذها بإرادة أو بقوة.

. أداء الواجبات في مقابل حقوقٍ تمارس، وتأديتها بإرادة أو بقوة.

. حمل المسؤوليات يجعل المواطن مركزاً ولا آخر غيره.

. إصلاح الأرض وإعمارها وسلامة بيئتها بعد إنساني ومسؤولية عامة.

. تعلُّم المفيد والأخذ بما هو مفيد يؤسس للموضوعية قاعدة بين الأنا

والآخر.

وفي مقابل هذه القواعد تظهر الاستثناءات من قبل الأنا أو الآخر، مما

يجعل مَنْ وضع نفسه مهيمناً في خانة الاستثناءات مطاردة حتى وإن

نصّب نفسه شرطياً مدّعياً سلامة الوطن والأمن العام وتنفيذ القوانين

بحزم، أو حتى وإن نصّب نفسه واعظاً ومرشداً بما أنّه في دائرة

الاستثناءات؛ ولذا سيظل مطاردةً بالقوة حتى يعود إلى ما يُرسخ تلك

القواعد التي تنظم علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية.

وكلّما اشتدت المطاردة واشتدت التآزّات وهُدّد الآخرون بالموت من قبل

من هم في دائرة الاستثناءات أصبح الموت عندهم مطلباً مع توافر

الرغبة، ولهذا يفقد الشرطي سلاحه والواعظ حُجَّتَه التي بها يلاحق الآخرين ويكون ضحية بلا ثمن.

لذا فالموت الذي هو سلب الحياة يتحول إلى قيمة عالية تتال الاعتراف والتقدير والاعتبار عندما يكون عملاً يرجو الإصلاح بتحرير الوطن أو صد خطر يحاك ضده أو ضد الشرف والدين والقيم الحميدة والفضائل الخيرة.

إنَّ الموت (السلبى) - الذي هو فرار من الموت (الإيجابى) - قيمة سالبة لا تحقق الاعتراف ولا التقدير ولا الاعتبار.

مُدَعِمَاتُ الْإِرَادَةِ

. وضوح الصلاحيات:

الصلاحيات هي مجال الامتداد في دائرة المسموح به للمسؤول الذي عندما يفعل يكون مسؤولاً مُقَدَّرًا، وعلى الخصوص عندما تكون الصلاحيات شرعية مستمدة من الفضائل الخيرة والقيم الحميدة، ومن يودّ أن يكون مسؤولاً يجب أن يكون واعياً قبل أن يفعل وإلا سيكون في دائرة الاستثناء ظالماً.

. وضوح الاختصاصات:

الاختصاصات هي مجال الامتداد في دائرة المسموح به؛ فعندما يلتزم المسؤول بالحركة داخل مجال الامتداد الموضوعي يعد متزناً ومعتدلاً في الحركة الموجبة، وعندما يخرج عن ذلك يقع في دائرة المحاسبة والمساءلة، حيث تعدّ أفعاله سالبة أو منحرفة أو متطرفة، ولكي تؤدّى المسؤولية بإرادة في دائرة الإيجابية ينبغي أن تتماثل الصلاحيات مع الاختصاصات، ومن يعمل بغير اختصاص لا يستغرب إن واجهه قَصَاصٌ شديد.

. التبيّن عن وعي:

التبيّن عن وعي نشاط ذهني أو فكري للعقل يدلّ على وجود علاقة بين الأنا والموضوع، فبه يتمكّن الإنسان من المعرفة والدراية التامة، كما أنه يُمكن من التمييز والمقارنة وحُسن الاختيار بين الأفعال الموجبة والأخرى السالبة، ومن لم يُميّز بين هذا وذاك لا يظنّ أنّ الآخرين لا يميّزون، وعندما يبلغون التمييز الحقّ لن يتأخروا عن الإقدام على الإصلاح وقبول دفع الثمن الذي لا يُخيفهم في شيء وإن كان موتاً.
. بلوغ الإدراك:

الإدراك غاية الشيء والإحاطة به هو كما هو، فمن بلغ الشيء أدركه معرفة وحسّاً، ومن بلغ ذلك وجب عليه حُسن التصرّف فيما أدرك، ولا ينسى أن غيره إن أدرك أنه أدرك ولم يتدارك الأمر إعماراً وإصلاحاً أو تربية وإرشاداً وحفظاً من الفساد والإفساد يجد نفسه بداية ملاماً، ووسطاً مهملاً، وفي النهاية يُحكم عليه بأنّه منحرف يستوجب التقويم بكلّ الوسائل إلى أن يشهد الحقّ أو أن يكون الحقّ شاهداً عليه.

الإرادة من اتخاذ القرار إلى التقويم

إنّ المتهيّين لأداء الأفعال بإرادة هم الذين يمتلكون زمام أمرهم فيستطيعون اتخاذ القرار المناسب من وجهة نظرهم التي قد لا تكون سليمة ومناسبة لأداء الفعل أو الإقدام عليه؛ فيدفعون الثمن مضاعفاً حتى يكتشفوا ما يجب ليتخذوا إليه سبيلاً، ويكتشفوا ما لا يجب وينتهوا عنه دون تردّد، وإن تردّدوا تزداد التآزّات تأزماً.

ولأنّ الإرادة لا تقف عند حدّ اتخاذ القرار فهي تمتدّ لتنفيذه، وإلى الأسلوب المناسب لذلك، والطريقة التي تُتبع إجرائياً وسلوكياً حياله، ولذا فالإرادة دائماً سابقة على الفعل وبها يُنفذ.

ولأن التنفيذ فعل فقد يكون تنفيذه بإرادة وقد يكون بالإجبار والإكراه ولكل ردة فعلٍ موجبة وسالبة ولكلٍ ثمنه، ولأن ثمن الإكراه سالب فيجب الانتهاء عنه حتى في الدينُ المنزَّل من عند الله تعالى. ولهذا بالإرادة ينبغي أن يُقيّم الأنا والآخر ما يفعلون وإلا سيتعرَّضون إلى التقويم الذي لا يكون إلا حيث يكون الاعوجاج.

فبالإرادة توصلت الجماعة المقاتلة في ليبيا أن تُقيّم حالها ووضعها وما كانت تُنظَرُ إليه تحليلاً وتحريماً في مقابل ما عليه النظام في ليبيا الذي قَبِلَ بإرادة أن تكون الفرصة متاحة أمام الجميع وهي حقٌ ينبغي أن يُعطى دون مصادرة لرأي على حساب رأي آخر، ولأن التقويم كان موضوعياً توصلت الجماعة المقاتلة إلى تقييم مواقفها ومواقف النظام منها وتوصلت إلى تصحيح وتغيير سياساتها وأساليبها ومنهجها والطريقة التي كانت تتبعها بما لا يتعارض مع ما أمر الله به وما نهى عنه وهو مرضاة للجميع رغبة وإرادة.

ولهذا أقرت الجماعة مما أقرت رغبة وإرادة:

. إنَّ سؤال الناس عن عقائدهم أو التفتيش عنها بدعة مُحدثة والواجب الأخذ بظواهر الناس ونكَلُ سرائرهم إلى الله.

. نحن (دعاة لا قضاة) والضمير يعود على الجماعة.

. نرى حرمة الخروج واستخدام السلاح من أجل التغيير والإصلاح أو

دفع الظلم والفساد لورود النهي الصريح بذلك.

. الغلوّ في الدين من أسباب هلاك الأمم.

. لا يجوز الإقدام على أي عملٍ من الأعمال إذا غلبت مفسدته على مصلحته ووجوب اعتبار مآلات الأمور والنظر إلى عواقبها¹.

هذه من النتائج التي تمّ التوصل إليها بتقييم المواقف والتنظيرات الفكرية مما جعل التنظير حُجّة يدحض التنظير بتنظيرٍ جديد نظرت له الجماعة المقاتلة في ليبيا وقيّمه الراغبون في الإصلاح وعرضوه حلّاً موضوعياً مرضياً وبارادة.

إذن من يقبل التقييم لفكره وحاله وظرفه يتمكّن من فهم الحقيقة وتفهم ما يحيط به من ملابسات وتآزّات ويتمكّن من التقويم الذي به يتمّ التصحيح وتغيير الأحوال إلى ما هو أفيد وانفع للجميع دون استثناء لأحدٍ على حساب آخر.

لذا فالتقييم مراجعة دقيقة للحالة والمعطيات التي قد تكون مناسبة لزمانٍ وقد لا تكون ذاتها مناسبة لزمانٍ آخر، ومن يتقّ الحق يجد الحق له مُخرجاً، ومن يقبل أن يُقيّم ما وصل إليه يتمكّن من بلوغ ما هو أعظم، ومن لا يقبل سيكون الزمان كفيل بترويضه كما روض الطغاة من قبله. ويتصوّر كثير من الناس أن الإرادة هي حُسن الاختيار، لكن لو كان الأمر كذلك، لكان المسميان لمعنى واحد، والدليل على ذلك أنّ الإرادة عندما تكون أمام أمرين فإنها تختار أحدهما دون الآخر، وكذلك فإن الإرادة عندما تتخذ قرارها، يكون هذا القرار في اللحظة نفسها اتجاه هذا الأمر، أمّا الاختيار فيكون من أمور متعددة يقع الاختيار على واحد منها يتمّ دفعه للإرادة التي تتخذ قرارها فيه.

¹ دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس ، أعدت من الجماعة تحت إشراف عبد الحكيم الخويلدي، وسامي الساعدي، وعبد الوهاب قايد، ومفتاح الدوايدي، وخالد الشريف، ومصطفى اقفنيد. بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 419 ، 420.

فالاختيار إمّا أن يكون بين أمرين، وإمّا أن يكون من متعدّد؛ فالإنسان بإرادته الحرّة يستطيع أن يختار وفقاً لتفضيلاته أو وفقاً لما هو أقلّ ضرراً، أو لما هو أكثر ضرراً من غيره؛ فأصحاب الشر لا يفضلون غيره بإرادة، وأصحاب الحقّ والخير لا يفضلون غيره، وهكذا كلّ شيء بإرادة، ومن بين هذا وذاك في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع يستطيع الإنسان أن يُرتّب اختياراته وفقاً لأهميتها وما تشبعه من حاجات متعدّدة ومتنوعة ومتغيّرة ومتطوّرة مع مراعاته للظرف الزماني والمكاني ولكلّ خصوصية لا تتطابق مع خصوصيات الآخرين وإن تماثلت معها.

ولأنّ العلاقة قويّة بين الإرادة والاختيار والرغبة ودرجة التفضيل، فالتقييم للاختيارات والتفضيلات يُسهم في تهذيب الإرادة وتطويرها وتغييرها من أجل ما هو أفضل وأجود وأهم وأعظم، وهكذا تتحسن الأحوال وتقوم من قبل الواعين بما يجب وبما لا يجب لتكون السبل ممهدة تجاه غايات مستنيرة بالحقّ وموجبات إحقاقه.

الاستعداد لصناعة المستقبل

بعد مرحلة التهيؤ والإرادة يأتي الاستعداد مرحلة لاحقة لهما ومعتمدة عليهما؛ فالاستعداد لجميع للقوّة المُمكنة من تنفيذ الفعل مع أخذ الحيطة من الوقوع في الفشل أو الغفلة، ولا يكون إلا من أجل أهداف يُراد لها أن تتحقّق بما أُسست عليه من تهيوؤ وإرادة. إنّه استمداد للقوّة المعنوية والمادية من مصادرها، مع اختيار الأجود والأفضل لأداء الفعل ومراعاة الظرف الزماني والمكاني والتوقيت المناسب.

فالاستعداد يكون لأداء الفعل من الفاعل المتهيئ الذي امتلك الإرادة وجمّع متطلبات الاستعداد المحققة للأهداف، وهو المرحلة التي يتمّ فيها

إعداد العُدّة وحصر الإمكانيات بعد دراسة وافية وخطة مُحكّمة لتنفيذ الفعل؛ ولهذا فالاستعداد لم يكن العدة ولا الإعداد بل هو الجهد المبذول تخطيطاً وتجهيزاً من أجل توفير ما يستلزم لتنفيذ الفعل أو خوض المعركة قبل أن تشتعل نيرانها وتشبّ مما يجعل العُدّة والإعداد جزءاً من الاستعداد وليس متطابقتان معه في الدلالة والمعنى.

فالعدة هي استحضار وسائل القوّة المادية بأدواتها التي تُمكن من أداء الفعل، وهي مجموعة الوسائل التي يستعين بها الإنسان ليتوجّه إلى ما يُمكن أن يحدث في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع؛ فما يعدّه الإنسان لحوادث الدهر من مال وسلاح لمواجهة ما يهدّده يجلب له نفعاً أو يدفع عنه ضرراً يسمى العُدّة.

أمّا الإعداد فهو الذي يُمكن من ممارسة الفعل بنجاح ويمنح المستعدّ الكفاية، وهو تدريب عملي على استخدام ما يمتلكه المستعد من عُدّة تعينه على جلب نفع أو دفع ضرر.

والعلاقة وثيقة بين الاستعداد والفعل، فلا يُقدّم على الفعل إلا المستعد بإعداد جيد.

وعلى كلّ فالاستعداد يستوجب اجتماع النية وتام القصد في أداء الفعل مع تحمّل نتائجه سلباً وإيجاباً، وهذا يجعل (الاستعداد) من الرسوخ في القلب بمكان، فإذا امتلك المرء أدوات الاستعداد أقدم على فعل يُنجز عنده، وقد يكون غير متوقع الانجاز عند غيره؛ فالفشل مفردة منزوعة من قلب من تهيأ بإرادة، واستعدّ إيماناً تاماً، بأنّ قضية الاستشهاد في سبيلها عند المسلمين يُدخل الجنة، مما يجعل الموت مطلباً يشبع حاجة الراغبين دخول الجنة.

ولهذا فالاستعداد هو أخذ الحيطة والحذر واستحضار القوة العقلية والفكرية والنفسية والمادية التي تؤدي إلى الإقدام على تنفيذ الفعل دون تردد بعد اتخاذ الإرادة قرارها؛ فالأفراح والأحزان والحرب والسلام والأعياد والمناسبات، كلها مواقف يتم الاستعداد لها باستمداد القوة المادية والمعنوية التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يسيطر على تلك المواقف، ويُسخّرهما وفق الإرادة.

ولذا فالاستعداد العقلي هو المؤسس للقناعات التي لا تكون إلا مع الإرادة أو بها، ولهذا ينضوي تحته الاستعداد الفكري والثقافي مما جعل العقل البشري يخزن معلومات شتى من العقائد والعلوم والفنون والبيئة والحياة العامة وكل ما له علاقة بحياة الإنسان وما يتعلق بهذه الحياة، خاصة أن الجانب الفكري هو عماد الأمور في جميع المسائل التي تصبّ في مصلحة الإنسان أفراداً وجماعات.

إنّ القضايا المكوّنة لمخزون الوعي الجمعي لمجتمع معين، إن تمّ تناسيها عند البعض فإنّ البعض ستظلّ عنده مركّزة ومتمركزة في الوعي الشخصي على مستوى الأفراد في ذلك المجتمع، وهذا الوعي هو سلسلة من الأفكار، وهذه الأفكار تُسخّر استعداداً لما تروم الإرادة القيام به من عملٍ في مواجهة حدث أو موقف أو ظاهرة أو مجموعة قضايا.

إنّ الاستعداد العقلي لا يُكتسب لحظة الحاجة إليه، وإنما هو موجود ضمن الملكات العقلية، ينمو ويتطوّر من التجارب والمعلومات والمشاهدات والخبرات والتاريخ الذي به ترسّخت الهوية صلة وعقيدة، ولذا فهو قادر على أن يستحضر ويستدعي لحظة الحاجة عن طريق الإرادة ما يُمكنه من الثأر لمجموع الفضائل الخيرة والقيم الحميدة التي بها يعترّ.

وهذا ما يُعبّر عنه بسلسلة الأفكار التي أصبحت خاضعة للإرادة التي تخرجها إلى الاستعداد، بحيث يكون التركيز الذهني منصباً على استحضر الأفكار والمعلومات ذات العلاقة في المواقف أو الأحداث التي تخدم الإرادة في قضية ما.

إنّ الاستعداد لأجل حلّ أي قضية هو دائماً موجود في الفكر الإنساني قبل استدعاء تلك الحلول، ولكن الذي يستدعيه ويستحضره طلب أو موقف خارجي، ولذا لا توجد قضية منطقية غير قابلة للحلّ؛ فالاستعداد لحلّ أي قضية أو مواجهتها أو الحصول على الأسباب المؤدية إلى نتائج إيجابية فيها، متوفّر دائماً في العقل الإنساني وذلك لأنّ الكليات عبارة عن مركّبات جزئية قابلة لأن تتجزأ.

إنّ تشكّل الكليات الفكرية المركّبة ما هو إلا ناتج عن اتحاد أفكار جزئية توفّر لها ذهن مستنير فضمّ أجزاءها المتجاذبة فأصبحت قضية كلية، ولا يستطيع فهمها إلا عقل يوازي العقل الذي ركّبها عن طريق فهم جزئياتها، وبهذا الفهم يتولد الاستعداد الفكري لتفكيك المعلومات وتركيبها بما يجعل القضية قابلة للحلّ، ولا داعي أن يستمر التمسك بالتطرّف بما أن معطيات الحلّ بدأت بالظهور.

وكما أن بعض الكليات ينشأ من اتحاد أجزاء الأفكار وتلاقحها، كذلك فإن البعض الآخر ينشأ من تصادمها سواء أكانت كلية أم جزئية، وهنا يكون دور الاستعداد أكبر من سابقه ذلك أنّ الاستعداد عادة ما يكون للمواجهة في القضايا الخلافية وهنا يكون الاستعداد مركباً بما يدعمه من قوّة وقدرة من تفنيد ادعاءات القضية المخالفة التي يفهم حيثياتها يتم التمكن من إبطال أفعالها، ومن ثمّ تقديم البديل ليحلّ محلّ

الفكرة المخالفة ويشغل حيزها الفكري ومن ثمّ المكاني باستعداد آخر موافق للفكرة بعد وقوع الحدث.

ومع أن الاستعداد العقلي والفكري ضرورة إلا أنه لم يكن كلّ شيء في معطيات الاستعداد؛ فالاستعداد النفسي والمعنوي من أكبر الضرورات والمعطيات قبل الإقدام على الفعل، ولهذا الهزائم في الحروب والمواجهات تلحق أول من تلحق المنهزمين نفسياً ومعنوياً؛ فمهما توفّرت للجيش من عتاد وعدّة لن يحققوا النصر المنتظر ما لم يكن المقاتلون على درجة عالية من الاستعداد النفسي والمعنوي الذي لا يبلغ أشده إلا عن إرادة ووعي بالمسؤوليات الجسام الواجب حملها كلّما اشتدّت شدّة. ومع أنّ الاستعداد النفسي غير الاستعداد العقلي إلا أنهما يتداخلان كما تتداخل متغيرات القضية الواحدة التي تؤثر متغيراتها في بعضها البعض؛ فالإنسان العاقل هو الذي يتأثر نفسياً سلباً وإيجاباً، ومن يحسن التفكير يحسن التدبّر، ومن يحسن التدبّر يدرك الحق ويلتزم بمعطياته، ويدرك الباطل ويخشاه ويجتنبه ويبتعد عنه دون خوف ولا تردّد، بل قد يصاحبه الخوف إن لم يجتنبه ويخشاه ويبتعد. ولذلك يكون الاستعداد النفسي والمعنوي رافداً مهماً للاستعداد العقلي. إنّه المحفّز من حيث اجتماع قوى النفس استعداداً لمواجهة الحدث.

إنّ هذا الاستعداد لا يمكن أن يكون له صورة في الخارج، لأنّه لا يُستمد من الأشياء الحسية الواقعية وإن كانت مؤثّرة فيه، وليس له صورة في الداخل، ولهذا فالعقل لا يستطيع أن يرسم له صورة متخيلة، علماً بأننا نستطيع أن نقف على هذا الشعور عندما ينعكس تأثيره على صفات المستعدّ؛ فالغضب والحذر والابتسامة والخجل والتعرق والعزم والحزم والهمّة والخوف، إنما هي انعكاسات قوى النفس المعنوية على الجانب

العضوي استعداداً للحدث، فهذا الاستعداد إنّما هو صورة مجردة، فالإنسان يُدرك أثر الانفعال من تلك الصورة على المستعدّ، وهو يدرك شعوراً لا يستطيع أن يصفه أو يعبر عنه إلا بانعكاسات الانفعال المولدة للاستعداد.

ولهذا فالقوى النفسية الكامنة في الإنسان تُستهض استعداداً للحدث عن طريق تداعي أفكار معينة في موضوع محدد أو مشاهدة بصرية، مما يجعل بعض الغدد تفرز عصارات مختلفة، بعض منها ذاتي داخلي كدموع الفرح ودموع الحزن واللعب، وبعض منها خارجي كاحمرار الوجه عند الخشية والاحتشام والخوف وتصيب العرق عند المواجهة، وتلثم اللسان عند الحديث، وارتعاش اليدين عند الحركة والسكون وغيرها كثير؛ فكل هذه الظواهر بأسباب الاستثارة الداخلية والفرع لا تتحقق عند من تهيأ واستعدّ عن إرادة وقصد وإيمان ووعي بأهمية القضية التي لها تهيأ واستعدّ بإرادة وعزيمة عالية، ولذا فالمرتعشة أيديهم والطامعون والضعفاء لا يصنعون التاريخ ولا يسهمون في صناعته، الوائقون وحدهم هم القادرون على صناعته، وأين ما يحلّون تكون لهم الأمجاد؛ فمن يطلب الموت تُكتب له الحياة، ومن يطلب الحياة عليه بقبول المفاجئة في الوقت غير المتوقع.

ومهما استعدّ الإنسان معنوياً (عقليا ونفسيا) فلن يحقق النصر المؤزر إلا بإضافة الاستعداد المادي إلى ذلك الاستعداد المعنوي.

ولأنّ أفضل الأفكار والنظريات ما كان قابلاً للتطبيق على أرض الواقع لذلك فالعقل والفكر الذي يسعى لتوافر أدوات الاستعداد المادية مع تقدير الإنسان قيمة عالية هو الفكر الذي يدفع الناس إلى الإنتاج والعمل، دون أن يتركهم يجترّون الكلمات التي لا تُغني ولا تشبع من

جوع؛ فالفكر المنتج هو الفكر المبدع الذي من خلاله يتهيأ الأفراد بإرادة إلى العمل الذي يحدث النُقلة من الواقع الذي هم فيه إلى ما هو أفضل وأجود وأعظم، ولهذا جاءت الأديان السماوية عقيدةً وعملاً متلازمين (معنوياً ومادياً).

الاستعداد تنوع

الاستعداد كلمة جامعة لا مانعة في بوتقتها تتصهر معطيات القوة ووسائلها المُمكنة من تنفيذ الفعل؛ ولذلك فالاستعداد هو ذلك الجهد المبذول من أجل حصر وسائل القوة وتجميعها وتحشيدتها وفقاً لدائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع؛ فبالاستعداد الذهني يتم الاستقصاء والتفحص، والقراءة الوافرة يتم الوعي، والتفكير فيما يجب يُتخذ القرار، والتذكُّر لما كان تُتخذ العبر ويتمّ الاتعاض، والتدبُّر في الأمر قيد الانشغال الذهني يُصنع المستقبل بعد الإقدام على الفعل المناسب لصناعته.

وبالاستعداد النفسي تتجلي النفس وتستتير بالحقائق من خلال وضوح الأهداف والأغراض والغايات، حتى يتمّ القبول وتطمئن النفس بما سيزرّب على الموضوع من كسب أو خسارة.

أمّا الاستعداد البدني فبه يتحقّق التمرُّن على الحركة المناسبة لأداء الفعل عند الإقدام على أدائه، كتمرُّن الرياضيين على ممارسة التمارين المناسبة لكل رياضة من الرياضات المتعدّدة والمتنوعة وتمرُّن المجنّدين لأداء المهام القتالية، إنّه الاستعداد الذي به تُصقل الشخصية بُنية ومظهراً. وهذا النوع من الاستعداد يتشكّل مع حركات الجسم وهيئاته ليكون الجسم متهيئاً ومستعداً للفعل، ومنتظراً الزمن المناسب للتنفيذ.

أمّا الاستعداد المادي فهو إعداد عدة بتوفير المال والعتاد والوسائل
الممكنة من أداء الفعل وحصر البشر المنفذين لذلك مع مراعاة توفّر
القدرة والقوة وفقاً لدائرة الممكن.

وكل ما يقوم به الإنسان يحتاج لاستعداد سواء أكان عملاً حسناً أم سيئاً
وكلّما كان هذا الاستعداد قوياً تدعمه إرادة صلبة كانت النتيجة العائدة
على أصحابها موجبة.

لذا فإنّ درجة الاستعداد المترتبة على الإرادة والتهيؤ تقوى بقوتها
وتضعف بضعفها، فإن قويت حققت نصراً، وإن ضعفت حققت هزيمةً
على المستوى الفردي أو الجماعي أو المجتمعي، مع أن نتائجه على
المستوى الفردي والجماعي قد ترتبط بأمرٍ خاص، أمّا على المستوى
المجتمعي فيكون من أجل الأمة بكاملها به تتحقق الآمال، ويُصنع
المستقبل المشترك الذي به تصان حدود الوطن وتُرسخ الهوية.

وللاستعداد نماذج وصور متعددة ومتنوعة نأخذ منها على سبيل المثال:
استعداد المنحرفين لفعل السرقة، ولتوضيح ذلك اقتبس قصة صغيرة من
كتابنا (سيادة البشر) بعنوان (سرقت الليمونة مع أنها لازالت في
الشجرة).

قرر مجموعة من اللصوص سرقة الليمونة من الشجرة، كل وفق الفرصة
التي تُمكنه من النجاة بها.

فالأول قرّر السرقة ونفّذ قراره. وقُبضَ عليه متلبساً في حالة سرقة وجُرّم
وفق القانون.

والثاني قرّر السرقة ولكنّه لم ينفذ قراره، وبالتالي لم يُتَّهم بالسرقة. ولكن
بما أنّه قرّر سرقة الليمونة وهو عاقل، ألا يعدُّ بالنسبة للعقل سارقاً؟
مضمون القصة هنا تأثّر بالزمن وحدث المتغيرات. أنّه قرّر السرقة

والوقت كان منتصف النهار تقريباً، وفي قراره أنه سيسرق الليمونة عندما يأتي الليل، وعندما جاء المساء علم بأن الأول قد قُبض عليه أثناء قيامه بسرقة الليمونة المستهدفة، وبالتالي الليمونة التي يودّ سرقتها قد سُرقت، مما جعله لا يُنفذ قراره. أنه في هذه الحالة ووفق المدركات العقلية مثله مثل السارق الذي قُبض عليه، مع أنه لم يُتهم بالسرقَة لعدم قيامه بها. ولا فرق في هذه الحالة بين السارق الأول والثاني، إلا أن الأول قد نفذ قراره ولم ينجُ، والثاني لم تُتَّح له فرصة التنفيذ فنجأ من القبض، وقد يعتقد البعض أنه خالٍ من عيوب السرقة. ولكن لو لم ينفذ الأول قراره في ذلك اليوم، يجوز أن يكون الثاني هو السارق الذي قُبض عليه.

أما الثالث فهو الذي قرّر سرقة الليمونة من شجرة الجيران، وفق خطة تتضمن بدائل استعداداً لتنفيذ عملية السرقة. الخطوة الأولى: يقوم بسرقة الليمونة عندما يكون جيرانه خارج المنزل، وهذه تتطلب منه مراقبة الجيران عند خروجهم من المنزل.

والبديل الاستعدادي الثاني: إذا لم يخرج الجيران جميعهم من المنزل قرّر أن يكون علاقة مع الحارس والكلب الذي قد يعيقه أثناء تنفيذه قرار السرقة.

والبديل الثالث: أن يقتل الحارس والكلب.

كل هذه العملية الحسابية عملية عقلية، وغير عفوية، لأنها وفق خطة وإصرار فهي الاستعداد لدخول المخاطرة، ويعقل مدبر. وما التنفيذ إلا خطوة من خطوات الخطة، ولهذا لم تكن المشكلة في فعل السرقة، بل المشكلة في العقل الذي قرّر السرقة ووضع لها خطة استعداداً لفعلها. وعليه ينبغي أن يستهدف العلاج العقل معلومة بمعلومة وحُجّة بحجّة.

والرابع قرّر سرقة الليمونة، ولكنّه تراجع نتيجة خوفه من أن يُقبض عليه لئلاً. في هذه الحالة لا يختلف عن سابقه. أنّه سارق، ولكن الخوف حال بينه وبين ارتكاب فعل السرقة. لم تمنعه الأخلاق، ولا القيم ولا الأعراف، ولا الدين، بل شيء آخر أنتج الخوف. إنّ العقل المدبّر الذي يقرّر، ويخطط، ويغيّر قراراته وخططه وفق المواقف، والظروف، والمتغيرات.

وعليه تعدّ الليمونة في كلّ الحالات مسروقة، وتعتبر سُرقَت من الجميع منذ أن اتخذ كل منهم قرار سرقتها، وما التنفيذ إلا خطوة لاحقة لذلك.

ومن المهم بعد هذا كلّ الوقوف أمام تساؤلات هي:

- هل يمكن تخطّي الاستعداد في أداء الفعل؟

- وهل ينجح الفعل بدون الاستعداد؟

- وما مؤشر وجود الاستعداد؟

نقول لا نجاح إلا بتهيؤ وإرادة وإعداد، ولا فشل بالمطلق إلا بالقفز على مرحلة من هذه المراحل، أمّا الفشل النسبي فهو الذي يقوّم بتأهّب جديد وإرادة واستعداد جديدين لتكون العودة مؤسسة على درسٍ مفيد يتمكّن من خلاله الناس من إعادة النظر في نفس الأنا والآخر المقيّم والمشكوك فيه سواء أكان الآخر موضوعاً أم قضيةً أم كان هدفاً بشرياً أم مادياً، ولكلّ حساباته في دائرة الموضوعية والممكن المتوقع وغير المتوقع؛ فالذين سرقوا الليمونة سواء عن نية أم بفعلٍ هم في حاجة لمن يتولى حالاتهم بالإصلاح معلومة بمعلومة وحُجّة بحُجّة، إلى أن يتبينوا الحق من الباطل حتى يُرشدوا إلى اتباع ما يجب أن يُتبع، وإن لم يتم ذلك فالأمر سيعود على المجتمع في دائرة التآزّات والشدائد. ولذا ينبغي أن لا يغفل المجتمع عن أهمية الإصلاح وفقاً لقاعدتي:

. (المعلومة الصائبة تصح المعلومة الخاطئة وإن كان أصحابها متطرفين).

. (الحُجَّة بالحُجَّة تجعل الناس في مركزٍ يتسع والوطن ملكٌ للجميع).
وعندما تؤسس العلاقات بين الأنا والآخر على هاتين القاعدتين يتمّ التفاهم ويصبح التفهّم قيمة رائجة بالتقدير والتقبُّل والاستيعاب دون أن يتطرّف أحد أو يُطرّف ودون أن يسود الاحتكار من قبل أحدٍ على حساب الآخرين.

لذا فالاستعداد عندما يؤسس على المعلومة الصائبة والحُجَّة الوافية يصبح الناس متأهّبين لأن يقدّموا على ما يشاؤون من أجل أن يصنعوا مستقبلاً يجد الجميع فيه أنفسهم مركزاً. أمّا إذا كان التخطيط للمستقبل من أجل أن يكون الناس تُبَع فالانتكاسة لا محالة هي مفسدة لما تمّ التخطيط له ويصبح الزمن كفيلاً بترويض الطغاة وإن وُلد الزمن متطرفين متأهّبين لتنفيذ الفعل.

التأهّب مُمكنٌ من الفعل

التأهّب مرحلة ما بعد الاستعداد المؤسس على التهيؤ والإرادة، فالتأهّب هو من بيده القرار والأمر لتنفيذ الفعل مع فائق الحرص في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع.

وهنا يكون التأهّب توفّر العزم مع وافر الإصرار على الإقدام على تنفيذ الفعل مع ترقّب شديد ورصد للحركة والسكون مما يجعل الأصبع على الزناد استعداداً للرمي في زمن الانقضاض.

ولذا فالتأهّب يوجج في النفس حرارة الانقضاض والاندفاع تجاه الهدف دون خوف ولا تردّد مع شجاعةٍ وبلاءٍ وإصرارٍ على الانجاز في الوقت

المحدد للتنفيذ خوفاً من التأخير الذي فيه تعشش المفاجئات، ولذلك دائماً لا للاستعجال ونعم للإسراع دون التسرع.

في التأهب اشتياق الفاعل للحظة الانقضاء ورمي الهدف، ولهذا الرامي عندما يكون متأهباً تكون مشاعره وأحاسيسه مصهورة في بوتقة الفكر لفعلٍ قابلٍ لأن يُفعل والشك من ملكاته منتزع انتزاعاً.

فذلك الصحفي العراقي الذي رمى الرئيس الأمريكي جورج بوش بنعليه في بغداد لو لم يكن متأهباً للرمي ما رماه أمام أعين الناس على شاشات التلفاز وأمام حراسه وحراس حراسه والمدججين والصحفيين الذين هم في محيطه يتساءلون مع الرئيس الأمريكي عمّا حدث في العراق وعمّا يحدث من رمي الرامي في المؤتمر الصحفي المؤقّر.

ولذا من يتأهب للشيء بعد تهيؤ وإرادة واستعداد يستطيع أن يُنفذ ما يشاء كيفما يشاء بحذاء أم بعكازٍ أو حتى بمسبحةٍ أو ساعة يد، دون أن ينتظر رأياً أو توجيهاً من أحدٍ.

ولأنّ لكلّ فعل ردّة فعل فبدون شكّ سيكون للتأهب تأهب إن تمت المعرفة، ولكن إن لم تتوفر المعرفة فستكون المفاجئات سيدات الميدان والحاسمات للأمر.

فالأفراد بدون شكّ على مستوى المسؤولية يستعدّون في دائرة الممكن المتوقع حيال إنجاز مهمة من مهماتهم المكلفين بها أو المناطة بهم، ولكنهم في كثير من الأحيان لا يستعدّون لغير المتوقع مما يجعل المفاجئات تتكرر أمامهم رغم الاستعداد والعدة والعناد.

وهنا فالاستعداد لا يكفي ولا يمكن أن يكون ضامناً ومحققاً للنجاحات، بل التأهب من بعده هو الذي يُمكن من ذلك، ومن يغفل عن التأهب

أهمية وضرورة لا يستغرب إن حدثت أو طرأت المفاجئات ولا داعي لأن يتطرّفَ في ردود أفعاله.

الفعل حركة وامتداد

الفعل تتويج للتهيؤ والإرادة والاستعداد والتأهب؛ فهو من غيرها لن يكون المؤثر في صناعة المستقبل الأفضل، وهو الذي لا يتحقّق إلا من فاعل من أجل مفعول لأجله، والفعل حركة وسلوك وإنجاز خلال الزمن وعندما يتحقّق لن تنتهي الأمور بل يتوجّه الفاعلون إلى بلوغ الغايات المأمولة، ولهذا فكثير من الأفعال تُفعل لإزاحة عوائق حائلة بين الذين لهم أمل وبين ما يأملونه من غايات.

ولهذا فالحركة خروج من دائرة السكون إلى دائرة الفعل لإنجاز الأهداف أولّ بأولّ، وهي التي تحدث عندما تمتدّ القوّة في مجالها الذي تتمكّن من الوصول إليه كلّما سنحت لها الفرصة في ذلك، والحركة نوعان:
الحركة الفكرية:

وهي التي تحدث عندما تمتدّ الأفكار من عقول وصدور حامليها إلى عقول وصدور أخرى، فتشغل حيّزاً عندهم نتيجة امتدادها إليهم، وتنتشر بين الناس حسب قوّة تأثيرها سلباً وإيجاباً، وحسب قوّة الفكرة أو الحُجّة التي تتضمنها.

الحركة المادية:

هي التي تمتدّ بقوّتها المحسوسة القابلة للملاحظة والمشاهدة في البناء والإعمار والإنجاز، ويكون لها الأثر الإيجابي أو السلبي باختلاف المتأثرين بها والمؤثرين فيها وباختلاف الزمان والمكان.

والحركة قد تكون متّصلة وقد تكون منفصلة؛ فالحركة المتّصلة هي التي تكون بين جزئياتها حُجّة تجعل لها وحدة تجمعها، والحركة

المنفصلة هي الحركة التي تتجسّد وتُعرف من خلال الكلمة المحمولة فيها التي بها تتميّز عن غيرها؛ فعلى سبيل المثال كلمة (مقاومة) تحمل في أحشائها حركة المقاومين الفكرية والماديّة وصمودهم في مواجهة الأفكار وفي وجه المعتدين؛ ولهذا فالمقاومة جهد يُبذل مما جعل كلمة (مقاومة) مجسدة لما تعنيه المقاومة، وجعل أفعال المقاومة محمولة فيها دلالة ومعنى وهذه المقاومة قد تودّي إلى تطوّر وتحسّن في المواقف وقد تودّي إلى تأزّمت جديدة، وهكذا كلمة (هجرة) فيها حركة منفصلة عن غيرها من الكلمات ذات الحركة، فالهجرة الداخلية تنفصل عن الهجرة الخارجية، وهجرة الأسماك من المياه الباردة إلى المياه الدافئة تنفصل عن هجرة الطيور من فصل إلى فصل، ومع أن الهجرة كلمة تحمل في مدلولاتها حركة إلا أنّ الهجرة غير متحرّكة، بل المهاجرون هم المتحركون تجاه هدف من ورائه غاية.

ومع ذلك فالحركة لا تكون إلا بقوة وقدرة تجعل الجهد يُبذل ويوجّه تجاه الأهداف المحدّدة للإنجاز في زمن معيّن، ولهذا فلا حركة بلا زمان ولا زمان إلا بحركة، ولا يمكن أن يسبق أحدهما الآخر، فلو كان الزمان سابقاً على الحركة لكانت الحركة عبارة عن حدث من أحداث الزمان، ولو كانت الحركة سابقة على الزمان لكان الزمان عبارة عن حدث حركي أو مولود الحركة الأوّل، وعليه فكلّ منهما مترتّب وجوده مع الآخر لا مترتّب عليه.

ولأنّ الفعل لم يكن نهاية مسعى الفاعل لذلك لم يكن غاية، بل الغاية نتاج ما يترتّب على المفعول من نفع حتى وإن كان الفعل ضرراً.

والنفع هو ترك الأثر الموجب في الآخر أو في بعض أحواله، أمّا الضرر فهو ما يترك أثراً سلبياً في الآخر بوجه من الوجوه، ويتباين ذلك بين تطرّف وشدّة مفرطة ربما ينتج عنهما القتل بغير حق.

ومع أن القتل نتاج فعل فاعل إلا أنّه في بعض الأحيان يُعدُّ هو الفعل المُفضَّل في سبيل تحقيق غايات عظيمة، ولهذا فالقاتل عمداً يُقتل شرعاً، إلا إذا لعبت الإرادة دورها في العفو، والصلح خير. ولهذا يُعدُّ القتل بغير حق ظلم وإثم مُجرّم ومُحرّم، ويُعدُّ القتل الحقّ نتيجة لإحقاق الحقّ وزهق الباطل ودمغه من أجل غايات عظيمة جعلت للإنسان قيمة كما جعلت الحق فضيلة والعدل فضيلة والعفو بين الناس فضيلة وقيمة، ومن تطرّف عن ذلك تطرّف، ولهذا إن لم يكن الإصلاح والعودة إلى الأصل الذي يُرضي الناس على غير معصية تصبح أفعال التطرّف هي العملة الداعمة لرفع رأسمال مصارف الدم.

أفعال التغييب وتآزمات الحلّ

التغييب فعل مترتّب على أفعال الإقصاء العمدي الذي لا يفسح مجالاً للتعاون والتفاهم والتفهّم بين الأنا والآخر، فإن غُيِّب أحد الطرفين بأية تعليقات تصبح العلة في من كان سبباً وراء فعل التغييب، ذلك أنّ الذي يكون أساس المشكلة أو جزءاً منها، لا بدّ أن يكون أساس الحلّ الرئيس أو جزءاً منه.

في حال غياب الآخر الذي يتعلق الأمر به يكون الحلّ ناقصاً بسبب تغييبه وليس غيابه، ذلك أنّ الغياب ذاتي صادر عن الأنا، أمّا التغييب فمصدره إمّا من الأنا للآخر أو من الآخر للأنا عمداً، وهذا التغييب غالباً ما يكون من أجل فرض رؤية الأنا المركزية الأمر الذي يؤدي إلى:

. رفض الحلّ.

. تعدّد أنواع التطرّف.

. ازدياد حدّة المتطرّفين.

فنار الغضب تزداد اشتعالاً في الأفراد والجماعات الذين غيّبوا عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرئيسة، وبالتالي فإنّ الأمر لا يقف عند حدّ الرّفص للحلّول كما يتوقع البعض، بل الأمر سيؤدّي إلى تنوع وتعدّد وتلوّن أساليب التطرّف المقاومة للحلّ الذي نتج بأسباب التغييب.

فالتطرّف سابق على الحلّ، ولكن بأسباب التغييب تزداد حدّة التطرّف الذي ربما ينتج عنه سلوكاً يدفع إلى استخدام العنف وسيلة. ولهذا فالتغييب يُعدّ من أساليب الرّفص للأخر مما يجعل الرّفص الموجّه له مثبتاً لوجوده الذي لا ينبغي أن يُغيّب، وإلا هل يمكن أن يُرّفص شيء لو لم يكن موجوداً؟

فلو لم يكن موجوداً ما نُفي، ولو لم يكن موجوداً ما رُفض، ولو لم يكن موجوداً ما نُكر، ولو لم يكن موجوداً ما تمّ الخلاف معه ثم غُيّب. فرفض الآخر يثبت وجوده آخراً على ما هو عليه، وهذا الرّفص يفيد اعترافاً بما هو عليه من التطرّف الذي يجب علاجه بغير أسلوب التغييب.

ولذا فمن الموضوعية أن تتم مشاركة الآخر في مركز مشترك تلغى فيه المركزية الفردية (أنا فقط) وتظهر الأنا والآخر بمركز جديد منطقه (نحن سوياً) و (نحن معاً) حضوراً وحواراً بالكلمة المرنة التي تحمل المعلومة الصائبة من جانب، وتصحح المعلومة الخاطئة من جانب آخر، ومن هذا المنطلق يصبح المجال فسيح لإظهار نقاط الالتقاء بين

الأنا والآخر، إمّا باعتماد إدارة رئيسية (هي المركز العام) أو بمراكز متعدّدة فيها تُمارس الحقوق وتؤدّي الواجبات وتُحمل المسؤوليات من قِبَلِ أفراد متعدّدين ومنفّذين لسياسات وخطط واستراتيجيات الإدارة المركز التي تجمع الأنا والآخر في دائرة (نحن سوياً).

ومن الأمور التي تجعل التطرّف يشتدّ ويتّوّع، أن يُرفض الآخر ويغيّب، وهذا التغييب هو أعظم من مقاومته متطرّفاً. وهنا يكون المُغيّب أكثر تطرّفاً من المُغيّب إن لم يكن مساويه في التشدّد.

إنّ رفض مشاركة الآخر وتغييبه بأسباب التطرّف لا يلغيه من الوجود، ولكن قد يجعله على رأس هرم العنف بعد أن كان على مستوى من مستويات التطرّف دون التشدّد، ولذا فمن يستهدف الآخرين بالتغييب والإقصاء سيجد نفسه أكثر الناس على إثبات وجودهم طرفاً من أطراف المعادلة.

ولأنّ الأمر لا يكون إلا كذلك فينبغي أن يؤسس مركز يتوسط المركزين ويقوم على شعرة تعادل كتفي الميزان دون طلب تنازلات عن حقوق واجبة الممارسة مما يجعل المركز مؤسساً على الموضوعية لا على التنازلات.

أما التنازلات إن أحدثت لقاءً، فإنّ هذا اللقاء سيكون بعده الافتراق المملوء بالتطرّف نتيجة التنازلات بأسباب الحاجة والظروف المتغيرة في دائرة الممكن، ذلك أنّ الأنا والآخر قد يتفقا على تقديم تنازلات تحت إملاءات ظروف معينة، ولأسباب الضرورة وتوقّر معطيات جديدة فيها تتحسنّ الأحوال وتصبح تلك التنازلات في مهب الريح.

إلّا أنّ هذه التنازلات من جملة ما تعنيه أنه لم يتمّ تقبّل الأنا فيها (هو كما هو) ولا تقبّل الآخر فيها (هو كما هو)؛ فتكون التنازلات مرحليّة من

أجل اغتنام الفرص المواتية للعودة إلى الاستحواذ عمّا تمّ التنازل عنه، الأمر الذي يؤدّي إلى الاستهانة وظهور الأنا المركزية مرّة ثانية بعلل وأسباب تلك التنازلات.

ولذا يجب الانتباه لما تحمله الاستهانة من مضامين كثيرة يترتب عليها:

. عدم الاحترام.

. عدم الاعتراف.

. عدم التقدير.

. عدم الاعتبار.

. عدم التفهّم.

ومن هنا نجد الاستهانة من المكامن الرئيسة التي تؤدّي إلى التطرّف، ويا ليت الأنا والآخر لم يكونا مستهينين ببعضهما فلو لم يكونا المستهينين لما كان التطرّف.

إن الأنا تعتبر لقاء الآخر اعتراف به، وعدم لقائه نفي لوجوده، وهذه النظرة بعيدة عن العقل والمنطق، لأنّ الآخر الذي تنفيه:

. موجود بدليل نفيه.

. موجود بدليل رفضه.

. موجود بدليل نكرانه.

. موجود بدليل عدم الاعتراف به.

. موجود بتغييبه.

وأقصر الطرق وأفضلها للإقرار بما هو موجود، الجلوس على طاولة (نحن) الأمر الذي يليق بالأنا والآخر عندما يقبل كلّ منهما الآخر (هو كما هو).

وقبول الآخر هو كما هو، مرتكز أساس من مرتكزات القبول النابع عن الاعتراف بالوجود المؤدّي إلى الاستيعاب، وعليه ينتفي القبل كما يجب أن يكون عليه (هو) من وجهة نظر (الأنا)، ويصبح القبل الاستيعابي نظرة سائدة بينهما (هما كما هما).

إنّ إرساء مبدأ التقبل بين الأنا والآخر على أساس (هما كما هما عليه) يؤدّي إلى العمل من أجل ما يجب أن يكونا عليه معاً في دائرة (نحن سوياً)، ولذا ما يجب أن يكون عليه كلّ من الأنا والآخر هو المستهدف من وراء مبدأ التقبل (هما كما هما عليه) وهذا الأمر يجعل كلاً من الأنا والآخر على خط التقبل مع فائق التقدير والاحترام ومدّ الأيدي إلى ما يحقق الطموحات المشتركة للإنسان على أيّ مستوى من المستويات التي يمكن أن يكون عليها سواءً أكانت محلّية أم دولية أم إنسانية.

ولأنّ التطرف أصبح قضية من قضايا تآزّمت العلاقات الفردية والجماعية والمجتمعية في الدولة وخارج الدولة؛ فهل يحقّ تجريمه بالمطلق على كلّ المستويات المحليّة والعالمية أم يجب النظر إليه وإلى مكانن علله التي قد تتضمن شيئاً من الحقيقة؟

فعلى المستوى الداخلي الوطن للجميع، وممارسة الحقوق فيه حقّ للجميع، وأداء الواجبات واجب على الجميع، وحمل المسؤوليات عبء يجب أن يتمّ تحمّله بإرادة من الجميع، ولذا عندما يتعرّض الوطن لغزوٍ وتحتلّ أراضيه تصبح مسؤولية الدفاع عنه فريضة واجبة على كلّ قادر حتى وإن وصف حمل هذه المسؤولية تطرفاً من قبل الآخرين، ولهذا فالتطرف في مقاومة المحتلين للأوطان حقّ يجب أن يكون بأيدي جميع المواطنين ولا يُنتظر فيه رأى من الغير.

وهكذا إذا مُنعت الحقوق وتمّ مصادرتها يُطالب بها، وإذا تمت المطالبة بها فالحقّ أن تُعطى، فإذا لم تعطَ لابدّ أن تُنتزع انتزاعاً ولا عيب بعد ذلك في قبول الصفات تطرّفًا أو إرهاباً أو عنفاً.

ولذا فمن يأخذ حقوق الآخرين، لابدّ أن يأتي يوم ينتزعونها منه انتزاعاً وإن وصفوا بالتطرّف فليس لصاحبها إلا أن ينتزعها.

والواجبات بما أنها تؤدّي فهي واجب، ولكن إذا حُرم الإنسان من أداء الواجبات، فقد حُرم حقّ من حقوقه وإن كانت من الواجبات.

فأداء الواجبات حقّ لمن يمارس حقوقه، ولذا من يُحرم من ممارسة حقوقه ويطلب منه أداء واجباته لا يمكن أن يؤدّيها لأنها بغير حق.

وهنا إذا لم يُؤدّ الواجب يُفرض فرضاً (شريعةً أو عرفاً أو دستوراً وقانوناً يُسن من قبل الذين يتعلق أمر أداء الواجبات بهم).

ولذا لا يمكن للمواطن أن يرفض أداء واجباته طالما أنه يمارس حقوقه.

والمسؤولية أيضاً عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تُؤدّي،

وإن مُكّنّ المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحُرم من مسؤولياته

قد يندفع من حيث يدرى أو لا يدرى ليكون متطرّفًا، وهنا يتولّد الصراع

والصدام مع وافر الشدة والتشدّد.

وتوجد علاقة قويّة بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل

المسؤوليات، وبين الحرمان من هذه المعطيات مما ينتج التطرّف وأفعاله

وسلوكيات فاعليه.

ومن أجل أن لا يكون للتطرّف دائرة يمتدّ فيها أفراد وجماعات

ومؤسسات ودولة ورأس دولة، علينا أن لا نستهيّن بالآخر أو نلغيه ولا

نخاف منه، ولا نغيّبه، ولا نقصيه من شيء ينبغي أن يكون له أو يكون

شريكاً فيه. ولذلك يجب أن يتمّ القَبْلُ وفق هذه الحقائق دون شروط أو طلب تنازلات.

وبالتالي فإن الآخر الذي يُوجّه له مبدأ التّقبل بالاشتراطات يرى أن المشترطين عليه يضعونه في دائرة التصغير أو التحقير مع وجوب إعطاء التنازلات وهنا يشتدّ الرّفْض.

ولأنّ التّقبل قاعدة علمية موضوعية فبه يتمّ التفهّم والتفاعل في دائرة الممكن بين الأنا والآخر على طاولة الاعتراف المستديرة (نحن سوياً). وهنا لا ينبغي أن تؤسس قاعدة التّقبّل على اشتراطات، بل ينبغي أن تُؤسس على معطيات موضوعية تجعل للأنا والآخر مكانة تمتدّ في دائرة الممكن من السلبي إلى ما هو إيجابي ليكون المستقبل الأفضل صناعة مشتركة دون استثناءات لأحدٍ على حساب آخر.

التّقبل معطية لا اشتراطات

التّقبّل لا يحمل شروطاً ولا يضع حواجزاً، وإنما يُعبّر عن معطيات الرضا التي تفسح مجالات اللقاء والحوار بين الأنا والآخر، ومن معطياته الحميدة:

. تقبّل الآخر هو كما هو.

. البدء معه من حيث هو.

. الوصول به إلى حيث ما يجب أن يكون عليه.

ولذا فالتّقبل مبدأ مؤسس على معطيات تُقرّ المساواة مع مراعاة الفروق الفردية والجماعية من حيث القدرات والتهيؤات والاستعدادات المُمكنة من الإقدام على أداء الفعل، مما يجعل المساواة عدل به تمارس الحقوق وتؤدّي الواجبات وتُحمّل المسؤوليات، ما يجعل كفتي الميزان متساويتين على الاعتدال بين (الأنا) و(الآخر)، فلا ينفي أحد أحداً ولا يُسهم في

تغييبه. أمّا الاشتراطات فيكون قبولها من طرف ورفضها من الآخر فلا اتفاق عليها ومن يحاول إجبار الغير يقابله الغير بالتطرف.

ولذا عندما يُجرى الحوار بين الأطراف المختلفة على طاولة (نحن سوياً) تكون العودة إلى الأصول المشتركة من المعطيات التي تجمع الأنا والآخر وتلغي التغييب، وتصبح الفضائل والقيم المستمدة من المصدر الذي يحتكم الناس به ويحتكمون إليه هي المرجعية المرضية للجميع بإرادة، مما يجعل العودة إلى المصدر تمركزاً على معطيات الهوية المشتركة التي لا يوجد في فضائلها الخيرة وقيمها الحميدة تغليب وتسفيه لأننا على حساب آخر، مما يجعل قيم التفاهم والتفهم والتقدير والاعتراف والاعتبار معطيات رئيسة لمد جسور التعاون والتوافق وتمتين العلاقات بين الأنا والآخر اللذان بتمتين علاقاتهم يزدادون قوّة.

ومن يعتقد أنه قوّة فعليه أن لا يغفل أن الآخر قوّة، والذي يعتقد أنه الأنا مخيف للآخر؛ فلا يستغرب إن كان الآخر قد قرر قبول الموت الذي لا تُخيفه المخاوف، وعندما يصبح الموت المطلب المفضل عند الآخر فعلى ماذا سيعتمد الأنا ليخيف به الآخر؟ بطبيعة الحال لكل قوّة وضعف قوّة، ولذا فعلى الأنا أن يقبل الآخر (هو كما هو) لأجل أن يأخذه إلى ما يجب أن يكونا عليه سوياً وحينها لن يكون الموت أداة للتخويف ولن يكون مطلباً لأحد الأطراف لمقاومة الآخر وإلحاق الضرر به.

فبماذا يا ترى يكون للأنا مطلباً من الآخر متجاوزاً للخوف بطلب الموت، فكلاهما طرفي قوّة مما يجعل لكل فعل ردّة فعل تساويه في القوّة أو تفوقه في القوّة وتعاكسه بالاتجاه، ووفقاً لهذه المعطيات وجب

التفهّم الذي تقدّر به الأنا ظروف الآخر كما يقدر الآخر به ظروف الأنا.

فالإنسان قوّة هائلة لا يُستهان بها، تُحقّق نجاحات إذا ما استثمرت استثماراً أمثلاً؛ فهي المستمّدة من حُسن التقويم الخَلقي. هذا التقويم هو الذي جعل من الفرد قوّة، ومن الجماعة قوّة مضاعفة ومن المجتمع أكثر قوّة.

وبما أن الإنسان خُلِق في أحسن تقويم.

إذاً هو مقوّم بما هو عليه من قوّة.

ولهذا كلّ ما نراه قوياً من المخلوقات الأخرى هو ضعيف أمام قوّة الإنسان العقلية والحسية والذوقية. وكذلك مهما نُظر للإنسان بأنّه قوّة، فهو الضعيف إذا ما نُظر إليه من زوايا المقارنة الموضوعية أمام الخالق الذي يحيط كلّ شيء ولا يحوطه شيء، فالإنسان قوّة باستقامته واعتداله الذي به يُحقّق الحقّ ويُزهق الباطل، وهو ضعيف إذا غالبته شهواته وغرائزه وأطماعه وإذا تشرّب معلومات خاطئة، ولذا كلّ شيء ممكناً ولا مطلق إلا من عند الله.

فالإنسان بقوته يتفكّر ويتذكّر، ويستقريء ويستتبط ويخطط ويقدم فيُنجز، ثم يقوّم فيُصحح أو يُطوّر.

ولذا فالقاعدة هي:

(الإنسان قوّة في دائرة الممكن).

والاستثناء هو:

الإنسان ضعيف في دائرة الممكن.

ولأنّ الضعف والوهن هو خروج عن القاعدة، لذا وجب على الأنا والآخر الخروج من دائرة الإستثناء إن كانوا في داخلها أو الابتعاد عنها

إن كانوا قريبين منها من أجل الاقتراب إلى القاعدة والدخول فيها وصولاً إلى القوة.

وعليه:

متى يكون الأنا والآخر قوّة؟

. عندما يندمجون بقوّة الإرادة.

. عندما يتمكنون من ممارسة حقوقهم.

. عندما يلتزمون بتأدية واجباتهم.

. عندما يكونون قادرين على حمل مسؤولياتهم.

. عندما يكون لسان حالهم (نحن سوياً).

. إذا تمكنوا من استيعاب بعضهم بعضاً دون تفرقة وتحسس.

. إذا تمكنوا من التطلع نحو الأفضل.

. عندما يتهيئون لإحداث التغيير إلى ما هو أفضل وأحسن وأجود.

. عندما يقومون بأدوار وصلاحيات واختصاصات بمهارات متنوعة خدمة للجميع.

. عندما يتفهم كلّ منهم ظروف الآخر ويقدرها.

. عندما يقصى الإقصاء والتغيب من أذهانهم وأفكارهم تجاه البعض.

. عندما يستثمر الأنا والآخر إمكاناتهم المادية الاستثمار الأمثل، تمشياً

مع كلّ حلقة من حلقات التطور والتقدم التقني والعلمي.

. عندما تُشبع حاجاتهم المتطورة.

. عندما يكون التطلع للمفيد والنافع قيمة في السلوك والفعل.

. عندما تصبح الثروة ملكاً للأنا والآخر في الوطن الواحد وفقاً لقاعدة

(نحن سوياً) دون أي حرمان من الملكية الحرة والاستثمار الحر الخالي

من الاستغلال والاحتكار.

. عندما تُلغى من القواميس الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّ كلمات الإفساد وما يؤدي إلى سفك الدماء بغير حق وتحلّ محلّها كلمات وأفكار التآخي والبناء والإعمار والإصلاح.

. عندما تكون الثروة قوّة تمكّن الأنا والآخر من إحداث الثقله وتجاوز الجمود والسكون والرتابة المعتادة.

. عندما تكون مستهدفات التعليم والصحة والثقافة والإعلام والشؤون الاجتماعية من أجل التنمية البشرية التي بها يتمكن المواطن من تنمية قدراته واستعداداته ومواهبه وخبراته ومهاراته وتأهيله بكل جديد مفيد.

ولأنّ كلّ من الأنا والآخر قوّة، إذاً يجب أن يكون لكلّ فرد دور يؤديه، ومن يتطرّف عن هذه الحقائق تصبح القاعدة وجوب إصلاحه ليعود إلى مركزه الطبيعي، وهو القوّة الفاعلة مع بقية مفردات المجتمع حتى لا ينحدر أحد إلى التطرّف.

ونظراً لوجود الفروق بين الأنا والآخر في القدرات والاستعدادات والمهارات والتخصصات والمواهب والخبرات، فإنّ الأدوار تتنوع وتتعدّد، ووفقاً لمجموع المعطيات التي ذُكرت؛ فالإنسان بشقيّه (الأنا والآخر) قوّة كليّة تجمعها (نحن سوياً) تتمثل فيها القوّة المركزية الموحّدة بإدارة وأسلوب عاليين وعن إرادة حرة، ومع ذلك فإنّ هذه القوّة الكليّة المركزية تتجزأ وتتحوّل إلى مراكز فرعية لتقديم الخدمات بإدارة ماهرة قادرة على أن تلاحق المنتجين والعاملين في مواقعهم من أجل زيادة الإنتاج وتحسين أحوال المواطنين تعليماً وصحيةً وضماناً اجتماعياً مع وافر الجودة في الخدمات المقدّمة، وإن لم تراخ الإدارة المركز كلّ ذلك فلا تغضب إن وجدت يوماً ما إن بعضاً من مواطنيها على حالة من حالات التطرّف أو على كلّ الأحوال، ولا تنسى أن عقل الإنسان قوّة، ونفسه

قوة، وحواسه قوة، وعواطفه قوة، ومشاعره قوة، وإرادته قوة، وتهيؤه قوة، واستعداداته قوة، وقراره قوة، وتأهبه قوة، وأفعاله نتاج القوة، فإن نسيت كل ذلك أو تناسيت فعلها أن لا تنسى أن التطرف قد يصبح لدى البعض هو الحلّ وعليها بقبول دفع الثمن ولكلّ ثمنه.

الإدارة المركز ينبغي أن تكون قوة جذب لمواطنيها تجمع ولا تشتت كالجاذبية التي جمعت شتات الأرض وحافظت عليه، والتي إن فقدت جاذبيتها فقدت وجودها.

ولذا كلّ معطيات القوة يمكن أن تكون بيد الإنسان إذا عرف أنّ عقله قوة، وقدراته قوة، ومهاراته قوة. وإذا فكّر وخطط، ورسم الاستراتيجيات أنجز أهدافه بكلّ قوة، وإذا لم يستثمر ذلك فلن يكون إلا ضعيفاً.

ولأنّ الإنسان قوة في خلقه كمفردة بشرية فهو أقوى على المستوى الجماعي والأكثر قوة على المستوى المجتمعي (نحن سوياً). وعليه فالقاعدة هي:

1 . الفرد أقوى بمشاركته الجماعة.

2 . الفرد أكثر قوة بمشاركته المجتمع (نحن سوياً).

والاستثناء هو:

1 . الفرد ضعف إذا ما قورن بقوة الجماعة.

2 . الفرد أكثر ضعفاً إذا ما قورن بقوة المجتمع (نحن سوياً).

ولهذا فإنّ قوة (نحن سوياً) تكمن في:

. قوة العلاقات وترابطها.

. قوة المشاركة وحجمها.

. درجة التفاعل وتماسكها.

. قوة التنظيم وتشريعاته.

. قوّة الدين وتسامحه.

. قوّة العرف وأصالته.

. قوّة القوانين وشفافيتها.

. قوّة الفكر ونزاهته.

وبما أنّ الأنا والآخر قوّة، فلماذا لا يكونان معاً ليكونا قوّة مضاعفة، ولماذا لا يكون التفاهم بينهما (نحن سوياً) ليكونا أكثر قوّة؟ ولماذا لا يكونان على قاعدة (نحن معاً) حتى لا يحلّ الضعف فيهما دون أن يُستثنى أحد منهما؟

ولذا فإنّ الإمام بحالة التصادم والتطرّف يُمكن العارفين من خطورة ما يترتب عليها من أضرار لا تميّز بين ما يمتلكه الأنا والآخر والوسطي وبين ما يخلفه كلّ منهم من خلائف، ومن يعرف القضية موضوعياً يستطيع أن يكشف عللها ومسبباتها ومستوجبات الحلّ ومن غفل عن ذلك فقد غفل.

ولذا فالتطرّف فكر ينمو في بيئة معطياتها الأنا هو المركز على حساب غيره دون أن يُعطي اعتباراً للآخر، ونموّ التطرّف غالباً ما يكون بسبب بيئة تُهيئ الظروف، مما يجعل المتطرّف جزءاً من المشكلة، وهو جزء من الحلّ، فيجب ألا يُغفل عن أنّ المتطرّف هو عنصر أساسي في حلّ المشكلة فلا يُغيب، وإلاّ فإنّ الجهود المبذولة تجاه الحلّ في ظلّ تغيب المتطرّف تكون جهوداً ضائعة بوهم لا حقيقة.

إنّ تشخيص الظاهرة والكشف عن عللها وأسبابها الحقيقية يعتبر الركيزة الأولى في الانطلاق نحو العلاج السليم الذي لا يختزل الدور في التعامل مع أعراضها البيئية بقدر ما يركز على اقتلاع جذورها وعللها الجوهرية من تلك البيئة. ومن هذا المنطلق يتطلب علاج القضايا

المستندة إلى فكر التطرف جهوداً متنوعة ومتعددة من البيئة نفسها والمحيط الذي ينشأ به الفكر المتطرف، وهذه البيئة التي تضم المفكرين والمتقنين وأصحاب القرار يعمل كلٌ حسب طبيعة مسؤولياته اتجاه الظاهرة في إطار من التنسيق المتكامل، وهذه الجهود تقع على عاتق الفكر الواعي بأهمية (نحن معاً، نحن سوياً).

إنّ الجهود المبذولة في الجانب الفكري الذي ينتمي إلى البيئة في اتجاه التقارب مع البيئة التي ينمو بها الفكر المتطرف، يجب أن يعي أصحابها أنّ النسق الثقافي الذي يحمله الفكر هو المحور الأساس المكوّن لنا والآخري، وأنّ كلّ ظاهرة فكرية تنطلق من ثقافة معينة. فإن كان للبيئة أثر على الظروف الموضوعية في اتخاذ الموقف، فإنّ أفكار الفرد المعبرة عن الموقف انطلاقاً من الأنا أو الآخر تستند إلى مكتسبات ثقافية أنتجت فكراً وجب الوقوف عنده.

فالفكر المتطرف يجب أن يكون جزءاً من الحلّ بالحوار والتفاعل بين المعطيات الثقافية والنتائج الفكرية للشخصية التي أدت إلى التطرف، ذلك أن الفكر عامة يواجه من حين لآخر تفاوتاً بين الفكر والواقع، الأمر الذي يدعو إلى إعادة التنظيم الفكري لنا والآخري ومحاولة دمجهما في دائرة واحدة عن طريق الكلمة المرنة. وذلك لأنّ مكنن التطرف في غياب المرونة في العلاقات بين الأفراد والجماعات، يؤدي إلى ظهور أفكار جديدة تؤثر في أساليب المعاملة ومنهج التفكير.

إذاً الكلمة المرنة هي أساس اعتبار الآخر وهي أساس الاعتراف به، ولهذا فمن يعتمد معالجة التطرف بوسائل متطرّفة يُعدّ متطرّفًا بذاته.

وتكون المرونة بالكلمة الحُجّة من خلال:

. قبول الآخر.

. قبول الاعتراف بالآخر.

. قبول تقدير الآخر (تقدير جهوده وآراءه وأفكاره ومعتقداته).

. قبول التغيير؛ فعندما ترفض الكلمة التغيير أو لا تسمح به تواجه بالرفض، فالكلمة التي لا تُظهر الاعتراف بالآخر فهي معرّضة لأن تواجه بالنفي، والقاعدة تنصُّ على (من لا تُقدِّر جهوده لا يُقدَّر وجودك).

. القبول بالتفهّم: تفهّم أحوال الآخر وظروفه هي كما هي، لأن الغفلة عن الظروف تدفع إلى التطرّف، ولذا يجب تفهّم الظروف بمرونة الأسلوب، وحُسن المعاملة، وسعة الإدراك، ومدّ النظر إلى المستقبل الأفضل.

ومع أنّ الأنا كلمة واحدة لا تتعدد، إلا أنّ دوائر امتدادها تتسع وتتعدّد عن طريق المعلومة بدرجة الانتماء العرقي والديني والثقافي والفكري والعرفي.

وهنا يجب أن تُصحح المعلومة الخاطئة بالمعلومة الصائبة وإلا ستزداد الانشطارات المولّدة للتطرّف، فالذي يرى أنّ الناس يتمركزون في نقطة، يجب عليه أن لا يغفل عن أنهم يتوزعون على مراكز، فما يشبع حاجة في زمن ما، لا يشبعها في زمن آخر، وإن لم تُصحح هذه المعلومة بأنّ الناس مراكز فإن التطرّف سيكون سيد الميدان بوسائله وأفعاله وفِعْاله.

المعلومة الصائبة تُصحح المعلومة الخاطئة

المعلومة هي حاملة الأخبار وكامنة الأسرار تنقلها الكلمات من مُرسل لمستقبل، وهي في حالة امتداد بين قبول ورفض وإضافة وتعديل، وغموض ووضوح، ولأنها بين هذا وذاك، فهي في حاجة لأن تُصحح، حتى لا تزور الحقائق، ويُحيّد الكلم عن مواضعه. وتصحيح المعلومة

يتطلب مصدراً صادقاً وفكراً غير متحيز يكون قادراً على أن يتبين، وأن يُميز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، وقادراً على أن يستقري الأفكار ويستتبط الحلول.

ومن أوليات الحوار الفكري للوصول إلى حلّ بين الأنا والآخر يجب أن يقوم الحلّ على قاعدة تصحيح المعلومة التي تؤكد أن المعلومة الصائبة تصحّح المعلومة الخاطئة، والتطرّف نتاج معلومات خاطئة. ولذا فالقاعدة:

. (المعلومة متأرجحة بين صائبة وخاطئة)

. (تصحيح المعلومة بالمعلومة وجوبي)

. (المعلومة الحُجّة تؤسس المركز)

وبما أن التطرّف نتاج معلومات خاطئة، إذاً التطرّف بحاجة لمعلومات صائبة بها يُصحح.

ولهذا ينبغي أن يتمّ العلاج بتصحيح المعلومات التي جعلت من المتطرّف متطرّفاً؛ وإذا لم تُصحّح المعلومات الخاطئة التي جعلت منه متطرّفاً، فإن اجتذاب الآخرين اتجاهه سيكون في ازدياد.

وبما أنّ التطرّف هو نتاج معلومات خاطئة.

إذاً الإصلاح في حاجة لمعلومات صائبة. ولذا ينبغي أن تحلّ المعلومات الصائبة محلّ المعلومات الخاطئة. ثمّ تُدعم المعلومات الصائبة بأخرى أكثر صواباً حتى يتمّ تثبيت القول السليم والفعل السليم والسلوك السليم بالحُجّة التي يحتكم الناس بها ويحتكمون إليها.

فالكلمة المعلومة تحمل معلومات، وهذه المعلومات يجب أن تكون صائبة لتُنبت حتى تُسهم في البناء والإعمار والإصلاح، وإذا كانت

خاطئة يجب أن تُصحَّح، وهنا تصبح العودة إلى الفضائل والقيم التي هي أساس لكلِّ بناء، ومرجعية لكلِّ مجتمع بين الضرورة والوجوب. وهنا تعدّ التربية على قيمها واجبة، ويعدّ إصلاح حال الأفراد المتطرّفين عنها وعلاجهم ضرورة اجتماعية وإنسانية. ولهذا فالإصلاح والعلاج واجب على المسؤولين والمفكرين والمتقنين والسياسيين والمتخصصين الاجتماعيين والتربويين، وهذا العلاج ضرورة لمن يحمل فكراً متطرّفاً عن القيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية التي سنّت من أجل تنظيم علاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ووفقاً لدائرة الممكن فإنّ التطرّف هو خروج عن الفضائل أو القيم التي يرتضيها الناس أو خروج بها، ولذا لا ينبغي الاستغراب بما أننا نتوقعه قبل حدوثه في أيِّ مجتمع من المجتمعات البشرية، ولكنّ الاستغراب أن لا يقدّم المسؤولون على تصحيح المعلومات الخاطئة التي كانت وراء ظهوره بين الناس.

وكما هو الحال بالنسبة لتوقّعاتنا للتطرّف، كذلك هو حال توقّعاتنا للعلاج والإصلاح، ففي الوقت الذي نتوقّع فيه حدوث التطرّف كذلك نتوقّع إمكانية العودة عنه وإصلاح أحوال فاعليه.

إذاً لا ينبغي أن يبيس المحاور لفكر التطرّف من العلاج، وعودة المتطرّفين إلى مراكزهم وفق القواعد الاجتماعية التي من خلالها يتمكّنون من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والقيام بأدوارهم بنجاح مع تحمّل مسؤولياتهم بإرادة.

ولأنّ المعلومة تؤثر في الفكر والعقل والفعل؛ فالحوار بين المتحاورين ينبغي أن لا يغفل عن الكلمة الحاملة للمعلومة الصائبة التي كلّمّا

تيسرت امتدت بلين إلى أذهان الآخرين وعقولهم، ومن هنا يكون للمعلومة الخاطئة تأثيرها السلبي والمعلومة الصائبة تأثيرها الإيجابي.

فنحن بني الإنسان نتعلم بالمعلومة الممتدة بين مُرسل ومستقبل، بين منتج لها وبين مستخدم أو مستهلك؛ فيها يتم الاتفاق وبها أو عليها أيضاً يتم الاختلاف.

إنها العابرة للعقول والعبارة للحدود؛ فهي لا تُسجن، وإن سُجن أصحابها المصدرون لها داخل الجدران.

ولهذا تُعد المعلومة بنائية في دائرة الإيجاب. وهدمية في دائرة السلب. وعليه فالقاعدة هي:

. (المعلومة الإيجابية بنائية).

. (المعلومة السلبية هدمية).

ولأنّ المعلومات هي التي تشكّل آراءنا وقناعاتنا، لذا فهي التي تشكّل معتقداتنا أيضاً، والمعلومة تُحمل في الكلمة والجملة والنصّ سواءً أكان شفويّاً أم مكتوباً.

ولأنّ المعلومة في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع (سلبية وإيجابية)؛ فينبغي من الأنا أن لا يستغرب من الآخر قولاً أو سلوكاً أو فعلاً يُقال أو يُفعل سواءً أكان ذلك على المستوى الفردي أم الجماعي أم حتى الجمعي ولكلّ رأيه وفقاً للمعلومات التي تمّ تشرّبها.

ولذا فإنّ المعلومة تستوجب الآتي:

. حامل لها (مُرسل).

. مستمع إليها (مستقبل).

. لغة ومنطق للتحكيم.

. هدف من ورائه غرض وغاية.

. خطة تُرسم لها مثلما تُرسم بها.
. مقدرة تمييزية.

. مرجعية يُحتكم بها ويُحتكم إليها.

. تفهّم لظرفها الزماني والمكاني والموضوعي (الفكري، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والنفسي، والذوقي، والثقافي)، ولهذا في دائرة الممكن كلّ شيء ممكنٌ سواء أكان متوقعاً أم أنه لم يكن متوقعاً.

الممكن لا استغراب ولا يأس

ولأنّ كلّ شيء ممكن ولا استغراب ولا يأس؛ فعلى المفكر والباحث المحاور أن يقدّم على جمع المعلومات فهي مكن الحقائق، وأن يقوم بتحليلها فهي المرشد لما يجب، وأن يقدّم على تشخيص حالة التطرّف وفقاً للمعلومات التي تمّ تجميعها إن أراد وصولاً لنتيجة موضوعية تُمكنه من معرفة الحلّ الذي به يستطيع من كان متطرفاً من تأدية وظائفه وأدواره الاجتماعية والإنسانية بعد أن كان في غربة بعيداً عنها، ومن بعدها يستطيع الباحث المفكّر أن يُقيّم جهوده ويقوم اعوجاجه كلما تمكّن من اكتشافه.

ولهذا فإنّ المعلومة الصائبة قويّة، والمعلومة الخاطئة ضعيفة، مما يجعل دائرة المتوقع من المعلومة الصائبة أن تُظهر القوّة البنائية والإصلاحية والوقائية والعلاجية والاستثمارية التي بها يتمّ استطلاع المستقبل واستشرافه بكلّ موضوعية. وكذلك دائرة المتوقع في المعلومة الخاطئة تُظهر القوّة الهدميّة، والمؤذية، والمؤلمة والأناية، والإنسحابية، والتطرّفية ولا تُقدّم الحقائق (هي كما هي)؛ فيترتب عليها فعل الندم.

إذاً ينبغي على الباحث المفكّر إن أراد نتيجة موجبة من محاوره هو يجريها مراعاة المسلمات الآتية:

- أن يميّز بين ما هو ظاهر وما هو كامن.
- ألا يغفل عن كلّ كبيرة أو صغيرة في دائرة الممكن.
- أن يربط العلاقة بين الظاهر والكامن.
- أن لا يستغرب الأقوال والأفعال والسلوكيات حيث كل شيء ممكن.
- أن يُظهر قوّة الحُجّة، والكلمة، والجملة، والقول، والفعل والسلوك.
- أن يدحض الحُجّة بالحُجّة.
- أن يحافظ على اتزانه وتوازنه أمام المعلومة الخاطئة التي تصدر عن الآخر ولا يستغرب.

ولذا فالتطرّف هو تغيير اتجاه أو مسار يتنوع ويتعدّد ويتبدّل فكرياً من مركزٍ لآخر، وفقاً للمعطيات والمسوغات التي يراها المتطرّف كافية لأن يستمر في تطرفه أو يغيّره ويبدّله تجاه تطرفٍ آخر غير الذي كان ممارساً له أو أن! هـ يتخلّى عن التطرّف بتوفّر معطيات جديدة تحمل الحُجّة الحقّ. ولهذا فالتطرّف عن التطرّف قد يكون سلبياً بانتهاج سبيلٍ جديدٍ للتطرّف الفكري بمؤثرات داخلية أو خارجية وقد يكون إيجابياً إذا كان عودة إلى الأصل؛ في هذه الحالة يصبح التطرّف عن التطرّف هو بمثابة العودة إلى ناموس الحياة الاجتماعية بفكرها وفضائلها وقيمها وأخلاقها الحميدة التي يجتمع الناس عليها؛ فإذا كان التطرّف عن تطرّفٍ سلبي وذلك بالتخلي عنه، والعودة إلى الأصل (الطريق المستقيم) المتكوّن من قيم المجتمع ودينه وأعرافه، وأصوله الخيرة التي تكوّن ناموساً اجتماعياً له، فإن هذا التطرّف يُعدّ إيجابياً ويُعدّ صواباً، وينبغي التشجيع عليه.

أمّا إذا كان التطرّف عن تطرّفٍ سلبي، وتوجّه إلى تطرّفٍ هو الآخر سلبي، فإنّ ذلك يُعدّ تأثيراً سلبياً جديداً مضافاً على قيم المجتمع

وفضائله الخيرة، كأن يُقرَّ البعض هجر مجتمعه وتكفير بعض أفراده ثم بعد ذلك تكفير بعض من جماعته وهكذا تزداد التآزمات بأسباب التطرف إلى بلوغ تكفير المجتمع بأسره، فالفكر هنا لا زال قائماً في ذات الاتجاه من متطرفٍ إلى أكثر تطرفٍ (من سلبيٍّ إلى أكثر سلبية). ولذا فالعودة إلى القاعدة قوّة، والتطرف عنها ضعف.

ولهذا فالقاعدة هي:

التطرف عن الضعف عودة إلى القوّة.

والاستثناء هو:

التطرف عن القوّة خروج إلى الضعف.

وبناء على قاعدة الممكن المتوقع وغير المتوقع فإنّ التطرف: متوقع إيجابي، ومتوقع سلبي. وغير متوقع إيجابي، وغير متوقع سلبي. ما يجعل الخروج ممكناً مثلما العودة ممكنة.

ولأنّ ملكة التمييز قوّة، فإنّ تنميتها تجعل الإنسان في حالة فطنة وتمكّنه من التبيّن، ومن تتوفّر لديه ملكة تمييز عالية يكون على حالة تأهب واستعداد للإقدام واتخاذ قرارات صائبة، وتحقيق نجاحات على المستوى الفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ولأنّ تنمية ملكة التمييز فطنة؛ فهي تؤدّي إلى زيادة درجة الوعي، والتبيّن عن ثقة، ومعرفة ما يجب والإقدام عليه، ومعرفة ما لا يجب والإحجام عنه، واستبصار مكامن القوّة ومكامن الضعف.

إنّ تنمية ملكة التمييز وتوجيهها إلى ما يُعيد الثقة بين الأنا والآخر، يحقّق منافع لكلّ فرد ولكلّ جماعة، ويعود على المجتمع الإنساني (نحن سوياً) بالمنافع الخيرة.

لذلك فقوة العقل إن وجّهت عن دراية وبعناية تجعل كلاً من الأنا والآخر غير غافلين عن أهمية استثمار قدراتهم واستعداداتهم ومواهبهم وطموحاتهم وإمكاناتهم، والاستفادة من ذلك في تحديد مدى فاعلية كلّ واحد منهم وفقاً لما يصوغونه من استراتيجيات لصناعة المستقبل المشترك.

قوة العقل تكمن في الطريقة التي يُفكّر بها الإنسان، وفيما يفكّر. وإذا ما تمكّن الفكر المحاور من فهم الطريقة التي يُفكّر بها الإنسان، وفيما يفكّر، واكتشف مكامن القوة والضعف فيه، يستطيع العقل أن يرشده إلى كيف يُفكر بقوة فيما هو أصوب.

والفكر المحاور للأنا والآخر، ينبغي أن لا يقف عند حدّ السلوك والفعل المُشاهد والمُلاحظ، بل عليه أن يدرك مصدر هذا السلوك والفعل، وهو العقل وما يحتويه من قوة هائلة وما استفزه من علل ومسببات. هذه القوة هي التي جعلت مجموع قوة الجماعة أو المجتمع هي من مجموع حاصل القوة المجمعّة (نحن سوياً)، وليس من حاصل القوة المشتتة والمتطرّفة، ولذا إن غابت لغة (النحن) تسود لغة (الأنا) على حسابها.

إذاً لغة (النحن) تُذيب الفوارق وتظهر معطيات التمرکز على قاعدة (نحن معاً) وقاعدة (نحن سوياً)، وتختفي لغة (أنا فقط)، و(أنت مغيب)، و(هو مقصي) هذه الكلمات هي التي تُفرّق بين الأنا والآخر، وتجعل كلاً منهما يفكر بتطرّف تجاه الآخر دون أن يأسف أحد منهما على غيره إذا حلّت به طامة من قبل الذي تطرّف بأسباب الإقصاء أو التغيب التي يترتّب عليها احتكار الحكم في إدارة البلاد والتصرّف في العباد وشؤونهم.

ولذا فمن يحتكر التصرف في حقوق الناس وثرواتهم لا يستغرب ولا يفاجئ إن واجهه التطرف بالشدة والتشدد مما يجعل الدماء ثمناً لإعادة قواعد المنطق (نحن معاً) (نحن سوياً) (نحن إدارة المركز).

ولذا فعلى كل من الأنا والآخر والوسطي أن يستوعب كل منهم الآخر وإلا كل منهم معرض لأن يكون متطرفاً من أجل العودة إلى المشاركة في إدارة دائرة الاستيعاب التي لا تفرق بينهم في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات وكل حسب قدراته واستعداداته ومهاراته وإمكاناته وحرصه واختصاصاته وصلاحياته الشرعية والقانونية وفقاً لقواعد الدستور.

المركز العام إدارة عليا

العقل مركز الإدارة العامة فهو الذي يدير الحواس كما يدير المدركات ويدير المجرد والمحسوس والمشاهد والملاحظ ويتدبر ويتذكر، ومع أن العقل هو المركز في الإدارة إلا أنه لا يتولى تنفيذ كل شيء، بل يترك التنفيذ لكل وفقاً لاختصاصه مما يجعل الكل مراكز لا تدار إلا بهم، ولهذا بالنسبة لمشي القدمين هي المركز، فإن لم يُعطِ العقل حرية الحركة للقدمين فإن الخطوات لن تتبادل بمرونة وإن حاول أحد مبادلتها فسيكون صاحبها من المتعثرين، ولذا لن تخطو القدمين بصاحبها خطوات ثابتة إلا بقرار واضح من العقل لأداء واجبات محددة.

إذا الخطى عندما تطوي المسافات بقرار من الإدارة العامة (العقل) تصبح علاقة التطابق تامة بين خطى القدمين ورؤية العقل.

أما إذا أُجبرت القدمين على قطع المسافات، فلا شك أنها ستعثر عندما يحاول آخر أن يجزها أو يجبرها بما لا يصدره لها العقل من قرارات واضحة ومحددة، لذا عندما يكون قرار الإدارة العليا وفقاً لما يجب

تصبح الخطوات متهيئة ومستعدة ومتأهبة لقطع المسافات دون تردد. ولكن المدير العام لا يدير شيئاً باستقلال عن غيره إلا في حدود الوظيفة الخاصة به حيث خصص العين للنظر واللسان للذوق والأنف للشم والأذن للسمع، وجعل كل منها في حالة تهيؤ لإرشاد غيره إلى ما يجب عند كل أمر يصدر له، كما يرشد البصر القدمين إلى السير في الاتجاه الذي يشاء العقل بلوغه، وعندما لا يكون الخوف مرافقاً لقطع المسافات تزداد القدمين ثباتاً تجاه الهدف الذي يستوجب الإنجاز ومعها العينين تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجب أن تقدمه للقدمين من إرشاد، مما يجعل الإنسان متمكناً من الوقوف على أدق الأشياء بإرادة وظهورها أمام المركز برؤية واضحة، ولهذا عندما تُجبر العينين جبراً فلا يكون للرؤية وضوح، ولا تُكشف الحقيقة أمام الإدارة العليا ما يجعل المدير العام غير قادرٍ على اتخاذ قرارات مرضية وواضحة للأنا والآخر والوسطي وإن حاول واجتهد؛ فيترتب على ذلك فوضى إن لم يُحسم الأمر فيها قد يشتد الصراع ليكون فيه كل طرفٍ متطرفٍ. ومع أن العقل هو المسؤول الأول الذي يدير الإدارة العليا إلا أن الإدارة العليا لا تدار به وحده فهناك القلب، وهناك العاطفة، ولكلٍ منهما غاياته التي تمتد بين قوة وضعف، فإن تطابقت رؤى المدير العام (المسؤول الأول) مع المساعد له (القلب) كانت القرارات الصادرة ضميرية، تُطمئن الأنا والآخر والوسطي، وإن غلبت رؤى العاطفة المساعد الثاني للمدير العام مالت القرارات إلى ما يُشبع الغرائز على حساب ما يُشبع النفس التي لا تطمئن إلا بقرارات الضمير العادلة التي لا تغفل عما يرغبه القلب وما ترغبه العاطفة ولكل حاجاته التي يجب أن تُشبع باعتدال دون أن تكون على حساب طرفٍ من الأطراف، ولذا عندما تكون قرارات العقل مع

الضمير حاسمة فإنّ العينين لا تقومان بتزوير الحقائق البصرية وإن رغبت العاطفة.

إذاً تتعدّد مراكز الإدارة في الإنسان من المدير العام ومُساعديه إلى الإدارات المركزية الأخرى وفقاً للصلاحيات والاختصاصات التي فيها يُدار السمع بمتخصصين كما يُدار البصر بمتخصصين، والشم واللمس والذوق بمتخصصين، وكما تدار الإدارات التي تليها في الأهمية بمتخصصين بالنطق والمشي والرمش وهكذا تتعدّد وكلّها تقرّر ما تشاء ولكنّ التنفيذ الموضوعي عندما يتعلق الأمر بالمراكز الأخرى لا يتمّ إلا بعلم الإدارة العامة، ولهذا كلّما وجب ظهور أو وجود المركز العام وجب ظهور المراكز الخاصة، مراكز السمع والشم واللمس والذوق والبصر وغيرها ومن يحاول أن يجعل الأمر كلّ الأمر في إدارة عامة يجعل الحواسّ غير قادرة على أداء وظائفها التي خُلقت من أجلها ويدفع بعضها إلى التطرّف الذي به تشوّه الحقائق وتزوّر فلا تُقدّم للمسؤول الأول (هي كما هي) ما يجعله في كثيرٍ من الأحيان يتخذ قرارات غير صائبة وقد يتمسّك بها ويجبر الناس عليها، وسواء أكان يدري أم لا يدري يجد نفسه قد دفع بعض الذين تمّ إجبارهم بغير حقّ إلى التطرّف فكراً وتنفيذاً؛ فيترتب كرههم بغير حقّ ومقاومته بغير حقّ بأسباب المعلومات الخاطئة والمزوّرة التي قُدّمت للمسؤول الأول وترتب عليها ما ترتّب من إجراءات غير موضوعية.

إذاً بوجود الإدارة المركز تظهر مراكز متعددة ولكلّ مركز أهمية تستوجب الاعتراف والتقدير والاعتبار وفقاً للتخصّص والاختصاص والخصوصية، وهكذا المراكز تتعدّد بما يُمكن المواطنين من ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات، وإن لم يتمّ الاعتراف بذلك

فسيكون التطرف من الأساليب المنتشرة بين من يريد نيل الاعتراف وبين من لا يريد الاعتراف به.

فالمركز الذي يريد أن يكون على حساب طمس مراكز الآخرين سيتعرض هو الآخر للطمس وبكل الأساليب، ومن يريد من المراكز الأخرى أن تُقدّم له التنازلات تلو التنازلات فلن يكون قادراً على إدارة ما يُراد له أن يديره بنجاح مما يجعل الفشل مرافقاً له أينما حلّ وشتائم المواطنين تلاحقه إلى أن يرحل بإرادة أو يُرحل بالقوة. وفي مثل هذه الحالات من الذي ينبغي أن يوصف بالتطرف الذي حرم الآخرين ورحل أم الذي رحله بالقوة والإرادة!

ولأن الحقوق متماثلة، والواجبات متباينة، والمسؤوليات متعددة، إذاً لا يمكن لهذه المعطيات أن تكون مقتصرة على مركز واحد، ولكن ينبغي أن تدور حوله بقوة جذبه لها إرادة وإدارة متماسكة.

وكما أنّ الإنسان خلق مركزاً لا يتطابق مع أيّ آخر في قدراته واستعداداته وخصوصياته الفردية والجماعية والمجتمعية، فهو على الأرض المدحاة أين ما وجد أو وقف أو جلس هو المركز، وهكذا الآخرون كلّ منهم على الأرض هو المركز من خلال النقطة التي يكون عليها وإن تحرك إلى الأمام أو إلى الخلف أو إلى أحد الجانبين؛ فمركزه يتغير بتغير مكان وجوده على الأرض أينما تحرك على أديمها، وبما أنّ الأمر كذلك خلقاً إذاً فلماذا لا يكون الإنسان مركزاً أين ما وجد؟، فالوطن الواحد لا ينبغي أن يكون فيه مواطني العاصمة هم المركز والآخرون أطراف على الحدود مع تباين المسافات قريباً وبعداً، بل يجب أن يكون المواطن على تراب الوطن مركزاً أينما وجد من الحدود إلى الحدود من خلال المساواة في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل

المسؤوليات التي بها تتوفر مشبعات حاجاتهم المتطورة في أي مكان هم فيه مركز دون تمييز.

وجوبية التمرکز

إن مصطلح (التطرف) لشدّما نسمعه متداولاً على الألسنة بالمعنى الذي أريد له أن يفهم به، ذلك أن الذين أرادوا المصطلح بهذا المعنى يجعلون من أنفسهم نقطة الارتكاز التي يقوم عليها ميزان الحقّ والعدل بكفتيه، وفي رؤيتهم أنّهم يحققون التوازن الفكري ويميّزون الفضيلة عن الرذيلة وفق مقياس الارتكاز الذي اعتمده. ولهذا فهم يرون أنّ كلّ من ابتعد عن هذا المركز ووقف في طرف بعيد عنه يكون متطرفاً؛ فهذه نظرة تنطلق من الأنا التي تعبّر عن بعض مكونات النفس وتفكير العقل في النظرة إلى الآخر والتقليل من شأنه، ومن ينطلق من هذه النظرة فقد افترض ووقف الآخر على طرف بعيد عن المركز الوسط حسب اعتقاده.

هذه الرؤية تُعدُّ صرخة في وادٍ ما لم تحاور الآخر من منطلق تعدّد المراكز، فبتباعد في هذه الرؤية مفاهيم المصطلح مما يؤدي إلى توطيد التباعد في المواقف، ويصبح الحوار نوعاً من الهذيان عندما تُحوّل القضية إلى تعريف التطرف حسب الموقع الذي تشغله الأنا في القرب منها أو البعد عنها.

التمرکز وكمون الحلّ

لسياسي وباحثٍ متقصٍ للحقائق أن يفترض وجود علاقة قوية بين من يرى وجوب التمرکز على نقطة واحدة وبين من يرى كمون الحلّ في التطرف ذاته.

إنَّ البحث في تعدّد المراكز ضمن انساق متنوعة بحسب الخط العمودي الذي يطرح تمظهرات يكون على أساسها انبعاث طروحات مختلفة، تعكس في الوقت ذاته المركز الواحد الذي يحاول أن يكون كما يرى نفسه مركزاً وحيداً دون أن يحاول النظر إلى ما حوله، وهذا يتأتى بطبيعة الحال من الأساس الفكري الذي بُني عليه الذي يحاول أن يلغي الآخر، ويضعه في مكان ليس له مكانة، وهنا تكون الأنا مكتسبة بلون الانفصام الفكري الذي يلغي المسافات ويحجم الرؤيا، مما يؤدي إلى إنفتاح انساق جديدة يكون عليها الآخر الذي غُيب ولم تصبح له أي كينونة يستطيع من خلالها أن يكون طرفاً في معالجة ما يحدث وعلى كلِّ الأصعدة، فيحاول أن يللم نفسه وأحواله وفق ما يراه، ويعيد إنتاجه ضمن النظرة التي يرى من خلالها الحلّ.

إنَّ من يرى وجوب التمرکز على نقطة واحدة يكمن فيها الحلّ عائد إلى أمرين هما:

السياق الفكري الذي يرى من خلاله أن المركز الواحد هو الحلّ الوحيد الذي ليس له بديل مهما كانت البدائل، وهذا ما يمكن أن يسمّى بالتفوق الفكري الذي يرى كلاً من المركز والتطرف أنه الوحيد الذي يقول الحقيقة، وهذا يفضي إلى عدم تحديث الفكر ومعاودة الحوار المستند للعقل والمنطق والتجارب؛ فالتفوق الفكري هو عدم القدرة على التغيّر والفهم والاستيعاب والتحليل والحلّ للمشاكل العالقة من معضلات ومستجدات تطورية حاصلة وفي مختلف مجالات الحياة الخاصة والعامة أيّاً كانت، ويظهر المتفوقون عاجزين أمام المتغيّرات الجديدة ومستجداتها مما يؤدي إلى تراجعهم، ومن ثم عدم قابليتهم وقدرتهم على التحليل والتطور.

إنّ التصلُّب في الفكر والتعامل والممارسة المختلفة بغير حقّ يؤدّي إلى التوقُّع الذي نهايته التراجع والوقوع في الفخّ بسبب عدم التفهّم والإدراك للمتغيرات الحاصلة في المحيط العالمي، كما أنّ التصلُّب والخشونة في الرأي والممارسة تخفي عن صاحبها الخفايا، فالخشونة والتصلُّب بغير حقّ يؤدّيان إلى النفور من أصحابها وبالتالي يتحولان إلى إعاقة في حركة التغيُّر والتطوُّر لديهم؛ فالخشونة والتصلُّب الفكري لا يكونان إلاّ ضدّ الآخر الذي يتعرّض في دائرة الممكن إلى الرفض والقبول والتغيب والإقصاء، وهنا تكمن علل المشكلة وتزداد الفجوة امتداداً عن الآخر.

أمّا دلالات المرونة في الفكر والممارسة على عكس ما تدلّ عليه الخشونة والتصلُّب؛ فبقدر ما يكون الأنا مرناً يكون أكثر حكمة تجاه الآخر؛ فالمرونة تشعر الآخر بالطمأنينة كما أنها دليل لتفهّم ظروفه التي بتفهّمها يتمّ استقطابه واستدعائه إلى ما يجب أن يكون من أجل الجميع، وكلّما ازدادت الليونة والتفهّم ازداد النفوذ، لأنّ التفهّم يراعي مصالح الجميع وحتى شطحاتهم وتطلعاتهم التي لا تشكل ضرراً على أحد؛ فالاعتراف بالآخر والتشارك معه على البيّنة هي القوّة الحقيقية في الصعود واستمرار البناء السليم والانسجام المتواصل في سبيل الإنجاز وصناعة المستقبل الذي فيه الأمل.

وعندما يرى الأنا نفسه أنّه الأكبر أو الأقوى في الجميع؛ فليعلم أنّه مهما قوي أمام توحدّ قوّة الجميع لن يظلّ إلاّ الأضعف أمام الجميع، ولذا فالأفضل للجميع أن لا يكون من جنسهم أحد كبير ومتكبرّ عليهم، والأفضل لمن يرى نفسه أنّه الأكبر على قومه أو شعبه أن يعيد نظرتَه لنفسه ويقيّم حاله ثم يقوّمها بقوّة الناس التي وحدها تستطيع أن تجعله

الأكبر مكانة بينهم متى ما اعترف بأنهم سادة وقدرهم بالفضائل والقيم التي قدره بها وجعلوا له مكانة بينهم.

أما إذا تحققت هيمنة الأنا على الغير فتكون هيمنتته هي المضرة الرئيسة في الحيلولة دون أن يفكر الأنا في صحة هذه الفكرة أو صلاحها أو مناسبتها أو خطئها أو فسادها، كما أن الفكرة أيضاً تسهم إسهاماً كبيراً في الحيلولة دون تفكير المرء في صلاح أفكار أخرى، وهيمنة فكرة من الأفكار على عقل المرء تدل على وجود قدر من انغلاقه عن العالم الفكري الذي حوله؛ فالهيمنة الفكرية ستار فكري يكتف صاحب الفكرة فيحجبه عن العالم الفكري، هذه الهيمنة التي تشيع لدى الكثير من البشر في جميع أنحاء العالم أحد المكامن الرئيسة لتمزق البشرية، وعلى النطاق الأصغر تمزق المجتمعات إلى فئات مختلفة في مجالات السياسة والاقتصاد والمعتقدات والقيم الاجتماعية والفضائل الإنسانية مما يسهم في جعل عملية تحقيق التماسك الاجتماعي والشعبي مهمة أشق.

ومن تجليات انحسار الهيمنة ومظاهر الانفتاح على الفكر الآخر أن يترك المرء في فكره هامشاً لاحتمال خطئه الفكري، وأن يدرك أن الفكرة لا تتضمن بالضرورة الحقيقة كلها لأن الفكرة مكونة من عنصر ذاتي وعنصر موضوعي ذي نسبتين مختلفتين في بنية الفكرة، بينما تشتمل الحقيقة على قدر أكبر من العنصر الموضوعي، وأن يدرك المرء أنه لا حكر لأحد على معرفة الحقيقة.

وبانحسار الهيمنة الفكرية وبالانفتاح الفكري تُمدُّ جسور الاتصال بين الأنا والآخر، وتتعرّز ظاهرة التغذية الفكرية والتأثير الفكري المتبادلين، وبهذا الانحسار وهذا الانفتاح يصبح الموقف الفكري مماثلاً أو عاكساً لحقيقة تكوين الفكر من ذات وموضوع، وبالتالي يتم التقارب الفكري

الذي يسهم في التماسك الاجتماعي علائقياً، وهو التماسك الذي يحتاجه
الأنا والآخر على حدٍ سواء.

ولذا فإنّ إلغاء الآخر تنفرج له أسارير المتعنّتين الذين لا يتجاوز تفكيرهم
خطوات أقدامهم، فيحاولون الاقتناع بفكرة إلغاء الآخر التي تساورهم،
فلا يجدونَ بديلاً عنها، وينصبّون فكرهم وأنفسهم ضمن المكانة التي لا
يمكن إلا الركون إليها ولا حلّ إلا بها، والتساؤلات التي يمكن أن تطرح
هنا:

ألا يكون هناك بديل عمّا يراه الأنا!

ألا يكون لدى الآخر أحد المفاتيح التي يمكن من خلالها الحلّ؟

ألا يكون إلغاء الآخر علةً مؤدّية إلى تعاضم مكانته وعلوّ شأنها؟

إن تمسّك الأنا بأنّه المركز وغيره هامش، وتمسّك الهامش بأنّه صاحب
الحقّ في أن يكون مركزاً على حساب ذلك الأنا الذي يجب أن يُهمّش،
إن هذه التشبّهات لن تؤدّي إلى حلّ إلا إذا اعترفت بأن المركز حقّ
للجميع مما يستوجب الالتقاء والتفاهم على إدارته بموضوعية دون أن
توزّع الأدوار بما يجعل البعض ضحية ولو كان من الغافلين.

ومن يرى أن الحلّ لا يكون إلا في التطرّف ذاته، فقد يكون التطرّف
شاهداً هو الآخر على ذاته بأنّه ليس الحلّ، فكيف إذاً لا يتمّ الحوار مع
الفكرة قبل أن يتمّ عرضها عملة مزوّرة في السوق فتؤدّي إلى تآزّات
مالية وتطيح بالاقتصاد بين بائعٍ ومشتري.

ولذا فلا داعي للتجاهل؛ فهو المؤدّي إلى إلغاء الآخرين وتحقيرهم
وتغيبهم عن ممارسة الحقوق التي بها تتحقّق المنافع المشتركة دون أن
يتضرر الغير، ومن لم يجد آذان صاغية تسمعه وتُسهم في توفير ما
يُشبع حاجاته المتطوّرة، ليس له بداً إلا أن يتطرّف بعيداً ويتخذق

لمقاتلة من كان سبباً في تهميشه وإقصائه وتحقيره وتغييبه وعدم الالتفات إليه ولو بطرفة عين.

وهنا يصبح المركز هو السبب بإسقاط كلّ الحلّول التي من شأنها أن تلغي التطرّف وتدخله ضمن خريطة جديدة يكون على أساسها الحلّ بتعدّد المراكز التي فيها يُقدّر الإنسان ولا يهان.

إنّ تشبّث الأنا بما هو عليه وتشبّث الآخر بما هو عليه، يجعل كلاّ منهما في حالة تطرّف حيث لا لين ولا مرونة ولا تقدير ولا اعتراف بما يجب، وكذلك يصبح التساوي في التشبّث المرتكز الذي يؤجّج نار التطرّف في كل صغيرة وكبيرة.

إذاً التشبّث لا يؤدّي إلى الاندماج والتوافق والانسجام والتعاون والاستيعاب ولا حتى التكيف، بل يؤدّي إلى ما يظهر التطرّف في الفكرة والقول والفعل والسلوك مما يجعل المفاجئات الدموية مفاجئة.

فالتشبّث بما لا يجب لا بدّ أن يواجهه الرفض، أمّا التشبّث بما يجب حتى وإنّ واجهه الرفض من البعض الذي لا يُقدّر الأنا ولا الآخر؛ فلا يمكن أن يكون للرافضين فيه حُجّة أو مؤيدين موضوعيين ولذلك يبطل، ذلك أن السياق العام للنسق الإنساني يشير إلى أن الفضائل والقيم هي المرضية لتوافقات الناس بإرادة ومع ذلك فكلّ قاعدة شواذ.

وإذا ارتأت الأنا أنه لا حلّ للمشكلة مع الآخر إلا وفقاً لرؤيتها أو وفقاً لثقافتها أو لمعتقداتها فهي لا تملك الإتياع ولا مفاتيح الحلّ للمشكل الإنساني وفي هذه الحالة توصف بأنّها أنا متعصّبة لوجهات نظرها وأفكارها والمنحازة لرغباتها، ولذا لا تتمكن من تكوين علائق مع الآخر، فعلاقتها تكون ضمن المركز الذي تتمركز عليه، فهي تعيش حالة من الانكفاء والجفاء فلا تتمكن من الوصول إلى الآخر أو حتى التقرب منه

على سبيل التعرف على أفكاره وآلامه وأحلامه، أو حتى في طريقة تفكيره، التي في كثير من الأحيان يكون على أساسها الوصول إليه ومحاولة الاندماج معه، وصهر كلّ الخلافات والمشاكل والعوائق في بوتقة إظهار الحقيقة (نحن سوياً) و (نحن معاً).

فعندما نتظر الأنا لنفسها وكأئها العالم بأسره، تصبح واهمة بما تمثلئ به من ظنون بأنه لا يوجد شيء خارجها؛ فهي كما تزعم الأفضل وعلى كلّ المستويات، تعتقد فيما تسلك ولا تعتقد في سلوك الآخرين، ولهذا لن تكون قادرة على القيادة الجامعة، بل تصبح مقدرتها في اتجاه ما يفرق، مما يجعل للتطرف مناخاً مناسباً لإثارة الزوابع، وهنا يكون الصدام بين من يتركز على أناته (شخصانياً) وبين من قرر مواجهته بالمطلق، ولذلك تتعدم معطيات الالتقاء الذي يمكن أن يكون من خلاله الوصول إلى بداية عهد جديد في إذابة التشبث، وجعل الأمور تسير وفق نطاق يللم ما يحصل ويدخله في دائرة التوافقات، التي يكون من خلالها تقريب وجهات النظر وتغيير الاتجاهات نحو ما يجب؛ فالمركز والتطرف متقابلان في كلّ شيء إلى أن يجلسا على طاولة واحدة (نحن معاً) و (نحن سوياً) وحينها يعرفان أنهما كانا على وهم أنهما المتقابلان في الوقت الذي هما فيه ليس كذلك، ولهذا الجلوس على طاولة الحقّ المستديرة تجعل كلّ واحدٍ من الجالسين مركزاً مساوياً للآخر وحينها تتجلي الحقيقة إن كانت النوايا مستهدفة تحقيق آمال مشتركة من أجل صناعة المستقبل الأفضل والأجود والأحسن والأهم والأعظم.

إنّ تشبث الإنسان بكلّ ما يتعلق به من أمر حقّ لا يستوجب الحرمان، والأمر هو كلّ ما يتعلق بالإنسان من سياسة داخلية وخارجية وحربٍ وسلمٍ وملكية وتعليم وصحة وكلّ ما من شأنه أن يسهم أو يؤدّي إلى

إشباع حاجاته دون أن يكون على حساب إشباع حاجات آخرين، ولهذا من الوجوب التشبث بممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات، بل من غير اللائق أن لا يتشبث الإنسان بكل ما يتعلق بأمره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وعلى كل المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية، إنه الأمر الطبيعي ومن خالفه خالف قوانين الطبيعة التي تأسست على الفضائل الخيرة والقيم الحميدة التي جعلت الإنسان هو المركز.

تشبث الأنا برواها في مقابل الآخر برواه لا يؤدي إلى حل، بل في بعض الأحيان يؤدي إلى التطرف مع استخدام أشد الوسائل عنفاً ودمويةً، وبالتطرف قد ينتزع الآخر اعترافاً يتمكّن به من الجلوس على طاولة التفاوض والمراجعة التي تجعل كل طرفٍ خير مستمعٍ لآخر جالسٍ على طاولة التفاوض المستديرة على قاعدة: (الحق للجميع ودون استثناء)، وتجعله أيضاً خير متحدثٍ عن أمره (سبباً وعلّة)، ولذا لو لم يكن الحلّ كامناً في التطرف ما تطرف من تطرف فعلاً وسلوكاً، ولهذا عندما يكون عدم الاعتراف بحقوق الآخرين وواجباتهم ومسؤولياتهم هو السائد لا يكون لهم حلاً إلا التطرف الدموي الذي لا يجب الدعوة إليه بأيّ علة أو سبب، بل الانفتاح على مجموعة من الاختيارات والبدائل التي تهين الإنسان إلى الاختيار بإرادة، وحلّ هذا الأمر بين الأنا والآخر يمكن كلا منهما من طي المسافة بمسببات التخلي عندما كانا يتشبثان بأركان الحلّ المطلق، وبما أنّ الحلّ مؤسس على الزوجية (الأنا والآخر)؛ فلا يمكن أن تستمد الحياة قوتها إذا ألغي الآخر، وهذا الأمر يخالف الأمر الزوجي الذي بُنيت الحياة عليه وغرست فيه نبتة الأمل.

ولأنّ الأنا قوّة والآخر كذلك فإنّ مقارنة كلاً منهما بالآخر تجعلهما في تساوي القوّة، ولو جلس الأنا مع الآخر على قاعدة (نحن معاً) و(نحن سوياً) مع فائق الاعتراف والتقدير والاحترام لكان الحلّ بينهما قاعدة مؤسسة على ما يجب، وقاطعوا الفرقة التي لا تكون إلاّ بأسباب تمسك كل منهما برؤاه الخاصة وتشبّثه بها.

ولذا فإنّ التشبّث بالحلّ هو الحلّ، فالإنسان القوّة يتوحدّ مع الآخر دون أن يجعله خصماً أو يدفعه إلى أفعال التطرّف مما يؤدّي إلى الوهن والضعف كلّما تواجها.

ولهذا يجب أن يكون المركز للجميع إن أردنا أن نقبّر التطرّف إلى الأبد وإلاّ ستظهر قاعدة: (إن عدتم عدنا)، وحتى لا يكون التشبّث قاعدة في غير محلّه؛ فعلى الأنا والآخر أن يكونا على قاعدة (المرونة الاستيعابية) التي بها يُعطي كلّ ذي حقّ حقّه، وبها يكون هامش القول الحقّ والفعل الحقّ أكثر اتساعاً، وبها تجد مشاعر الاعتراف والتقدير حيزاً لها، وتجد المكانة مكانتها، ويُعتمد المنطق الحُجّة ويجد كلّ فسحته في ممارسة الأمر بإرادة حرة.

إنّ رفض الآخر أو رفض أرائه قد يدفعه إلى التطرّف، وكلّما اشتدّ الرفض اشتدّ التطرّف، وفي هذه الحالة يصبح الأمر كمن يرمي حُزماً من الليف على النار والنار مشتعلة، لذا فالحلّ ينبغي أن يكون على معطيات الوجوب وأهمية إتباعه ومعطيات الوجوب ومبرراته أو الإحجام عنه، ذلك أن الحلّ يؤسس على حقائق؛ فلا يكون وقتياً لفترة محدودة، بل لا بدّ أن يكون للزمن القادم برمته؛ فالحلّ الوقتي ليس هو الحلّ، بل هو في حقيقة الأمر يمثلّ عثرة جديدة تجتمع حولها أفكار جديدة توجّج الخلافات وتمنحها وقتاً يساعدها كي تنور مرة أخرى، وهذا الأمر يوجّج

كلّ ما يكون سبباً في عدم الالتقاء بين المركز والتطرّف (بين الأنا والآخر).

إنّ اتساع المسافة بين المركز والتطرّف في البداية يستوجب تنازلات كي يحدث التقارب الذي يكون فيه:

. فهم كلّ طرفٍ حقيقة الطرف الآخر.

. محاولة الكشف عن نقاط الاختلاف والاتفاق.

. طيّ الهوة بين الطرفين يبعد شبح الفشل والخوف والتوجس.

. رسم معالم المستقبل الواجب صنعه بعد نهاية كلّ العلل والمسببات الكامنة وراء تأزّمت كلا الطرفين.

تقديم التنازلات عن تلك الاشتراطات التي نتجت أيام المواجهة الباردة والمواجهة الساخنة بين المركز والتطرّف تكمن فيها الحقيقة وأساليبها وكيفية إظهارها من أجل التوصل إلى حلّ مؤسس على كفتي العدل الذي تزول به المظالم ويكفّ به تقديم الضحايا قربان عن غير طاعة.

وأبّى تنازلات تُقدّم اليوم إنّ لم تكن مبنية على الحقائق لا تكون غداً سبباً من أسباب التقارب، بل إنّ الذين يتنازلون اليوم بغير حقّ سيخصمون غداً بأسباب التنازلات، والذين يلجأون إلى الحقيقة معلومة بمعلومة وحجّة بحجّة أولئك هم الذين يشخصون الحالة، ويعرفون مكان العلل التي من خلالها يتوصّلون إلى درجة التوافق دون إعطاء أي تنازلات.

إنّ الدخول في تنازلات ايجابية يؤدّي إلى حلّ مرضٍ، أمّا تقديم التنازلات السلبية فلا يؤدّي إلى حلّ مرضٍ، حتى وإنّ توهم أحد ذلك فلا يكون الحلّ نهائياً مما يجعل المشكلة تظهر وتعود إلى ما كانت عليه؛ فبذور الفتنة المستقبلية تكمن في تقديم التنازلات السلبية وليس لها بدءاً من حلّ

إلا بإحقاق الحق وفق معطياته ومبرراته ومكانه وزمانه وخصوصياته،
وإلا ستعود الفتنة تشتعل بحطب نار التطرف.

ولأنه لا اختلاف بين من يقول أن الحلّ يتمركز في نقطة محددة وبين
من يرى أنه لا حلّ إلا بالتطرف، لذا فالحلّ أن تُفتح آفاق التقبل مبدأً
بين الأنا والآخر دون طلب تقديم تنازلات مشروطة.

ولأنّ التقبل حقّ فلا ينبغي أن يصادر، ولأنّه حقّ للطرفين فإن قُدّم لهما
تيسيراً فهو الذي يطوي المسافات بينهما دون تقديم تنازلات مشروطة،
وإذا لم تُفسح آفاق التقبل ستظلّ الأنا مستقلة عن الآخر مثلما الآخر
مستقل عنها إلى أن يعتمدا مبدأً التقبل، حينها يصبح التواضع هو
الممكن من الالتقاء والحوار والنقاش ويتم التوصل إلى الحلّ الذي لا
يكون إلا من أجلهما، وهنا وجب أن يكون تعدّد المراكز طالما هناك من
يُفكّر في أن يحتكر المركز ويُقصي الآخرين منه، ومع ذلك لا ينبغي
الإغفال عن أهمية تقدير المركز العام الذي تأسس بإرادة لا بإكراه من
أحد ولا على حساب أحد.

إنّ الأنا والآخر يشتركان في النوع الإنساني الذي يكتسب الأفكار التي
تحدّد السلوك متأثرة بالدوافع، وهذه الدوافع متنوّعة المصادر ومتعدّدة
الاتجاهات تفرض على السلوك وسائل وأدوات في التعبير عن القناعات
الفكرية، ولذا لا بدّ من وقفة عند الدوافع التي تحدد السلوك في اختيار
أدوات التعبير.

أثر الدوافع في سلوك المتطرف

التطرف عندما يُنظر إليه مجرداً عن الذات والموضوع، ما هو إلا قضية
فكرية بداية ليس للسلوك أثر فيها، وإنما تتولّد القناعات العقلية من
الفكرة، وهذه القناعات تتبع غالباً من المتضادات الفكرية التي لا تجعل

للآخر اعتباراً في بعض الأحيان، ويضاف إلى ذلك مؤثرات خارجية من المجتمع والبيئة تنمو مع نمو الإنسان حتى تصبح جزءاً من شخصيته التي من الصعوبة أن تتفك عنها، الأمر الذي يجعل الأنا على خلاف مع الآخر في أشياء منطقية حتى تصبح له سلوكاً.

وعلى هذا فالسلوك لا يرجع إلى الذات، وإنما يترتب على الأفكار التي تثيره وتحركه الدوافع وتحدد اتجاهه، فالفكرة المجردة هي الأساس بداية في تحريك الدوافع ومن ثم إثارة السلوك وتحديد اتجاه الأفراد وكيف يتصرفون.

إن الدوافع عادة تنشأ عن أسباب داخلية ذاتية وخارجية تؤدي إلى سلوك الفرد وتصرفه وفق ما يتصرف به معظم الأفراد في المجتمع الذي يعيش فيه، وبالكيفية التي يتصرفون بها؛ ومعظم الأفراد لديهم إحساس واضح بما يحدث ويؤدي إلى دفعهم للقيام بفعل ما انطلاقاً من المركز سواءً أكان المركز يتمثل في الأنا، أم أن آخرين يرونه في الآخر حسب ما اكتسبوا من معارف وخبرات، ولذا فالسلوك مثيرات تستحضر التهيؤ والاستعداد والإرادة وتجعل الإنسان متأهباً للإقدام على أداء الفعل مهما كانت النتائج المترتبة عليه كل وفق اتجاهه الذي أُعدَّ عليه أو تشرب معلوماته سواءً أكانت تلك المعلومات خاطئة أم أنها كانت صائبة.

وهنا فمثيرات السلوك هي من الأسباب التي تدفع الإنسان إلى الحركة قبل وقوع الفعل، وهذه المثيرات هي التي تستفز الإنسان بالتهيؤ وتوجهه إرادة لاستمداد القوة واستمداد وسائل إظهارها بغض النظر عن كونها شرعية أم غير شرعية؛ فكل حسب وجهته التي ارتضاها بإرادة.

فالإنسان المحترم تثيره الأفكار التي تولد عنده شعوراً اتجاه الآخرين كما تولد ردود أفعال اتجاههم، مما يجعله بعد تهيؤ واستعداد وتأهب قادراً على أن يقدم على فعل مؤيد أو فعل معارضٍ لذلك الفكر وأصحابه. إن استجابة الإنسان لمثير ما في سلوكه، يتوقف على مكتسباته من الأفكار والعادات والتجارب، ومن ثم طرق التصرف التي تعلمها من قبل استناداً إلى معرفته السابقة، مما يجعل تصرف بعض الأفراد غير مؤسس على أهداف واضحة محدّدة، والبعض الآخر يتّصف بالتحديد الدقيق في موقف ما وفق أهداف واضحة محدّدة، وبعضاً منهم يكون سلوكهم لأجل الدفاع عن الأنا بصرف النظر عن الحقّ والباطل أو الصواب والخطأ، وفي هذه الحالة تكون نظرة الفاعل لهذا السلوك نابعة من الأنا التي يعتبرها تمثل المركز.

أمّا اتجاه السلوك فيتمثل في العادات التي اكتسبها الفرد والمهارات التي يتمتع بها والقدرات التي يمتلكها، وكثيراً ما نجد الدوافع هي التي تحدّد اتجاه السلوك، من نجاح وفشل ومن ثأرٍ وانتقامٍ ومنافسةٍ وصراعٍ وصدامٍ واقتتالٍ وإقصاءٍ وتغييبٍ وتسفيهٍ وتقليل شأنٍ؛ فكلّ السالب منها إن حدث ترتّب التطرّف عليه بأسباب موضوعية.

إذن فالدوافع التي تعمل على توجيه السلوك متباينة لدى الأفراد، منها الدوافع النفسية والغريزية والفكرية وكلّها قادرة على تحديد سلوك الفرد وتوجيهه، مما جعل الدوافع متأثرةً بالحاجات ومشبعاتها، وهذه الدوافع التي تؤثر في السلوك وتؤطره وتحدّد اتجاهه، تتطوّر وتتشعب من خلال الخبرات المتراكمة من التجارب والثقافة التي مصدرها الفكرة.

إنّ الدوافع التي توجه بالسلوك تتطوّر وتتشعب سلباً وإيجاباً بتبني أفكار جديدة والتخلي عن أفكار أخرى أو محاولة الجمع بينها أحياناً، وهذا أمر

يعمل على التأثير في الأفراد والتجمّعات خلال مسيرة الحياة، ومع ذلك فإنّ السلوك لا يُمكن من الوقوف على الأصول التي نبعت منها دوافعه على الرغم أنه ناتج عنها وذلك لما يطرأ عليها من أفكار تُقرأ من وجوه متعددة وتخرج بمفاهيم متباينة للفكرة الواحدة، لذا نجد بعض الأفراد يتّصفون برغباتهم القويّة في الانتماء الاجتماعي الذي قد ينشأ بسبب تأثير عوامل معينة في مجتمع معين، ومع ذلك نجد أفراداً آخرين يرفضون هذا الانتماء في المجتمع نفسه، فيترتب عليه اختلاف في السلوك، وهنا تنشأ عللٌ تجعل أفراد البيئة الواحدة أو المجتمع الواحد لا يمكن أن يستقوا دوافعهم من مصدر واحد وإن اشتركوا في تجمع بشري وجغرافي، فالتجمع الجغرافي لا يُلغي تعدّد المصادر الفكرية متنوعة الاتجاهات، مما يجعل الأحزاب السياسية والاتجاهات الفكرية في المجتمع الواحد تتعدّد.

وكثيراً ما تتداخل أنواع من الدوافع التي تُحفّز السلوك وتتأثر به، فقد تتمثّل الرغبة لدى بعض الأفراد في اكتساب خبرات جديدة نابعة من دوافع الاتزان والحرص، كما يكون الانطواء والخوف دافعاً للاقتناع بالواقع لدى بعضٍ آخر، وعلى هذه الدوافع يتحدّد اتجاه السلوك، ونتيجة لذلك فإن بعض الناس يتصرّف وكأنّه يبحث عن الجديد بصورة مستمرة، بينما يبدو بعضهم وكأنّه قانع بالأشياء المألوفة لديه وقد لا يرتضي التغيير وإن كان نافعاً.

ومع ذلك فإنّ الفكر هو الأساس المؤثّر في السلوك مرونة أو تطرّفًا وفقاً للوجهة التي يتوجّه الإنسان إليها، لذا لا يمكن لأحد أن يرسم صورة للتطرّف أو المتطرّف قبل الوقوف على تلك الأفكار التي أنتجت الدوافع المؤثّرة في السلوك وحدّدت اتجاهه في أقوال وأفعال أدّت إلى التطلّع من

أجل تحقيق نتائج يملئها الفكر من بينها رفض التمرکز على شخصٍ واحدٍ أو على رؤية واحدة لفردٍ أو جماعة معيَّنة، بل يجب أن يتمّ نقل المركز وتبادلته من الأنا إلى الآخر أو العكس كلّ بإرادة مع وافر الشفافية.

ومن يفترض نفسه نقطة التمرکز في الاعتدال والتوازن ظاناً أنه يعبر عن الفضيلة والقيم السامية والأخلاق الرفيعة، فقد حدّد مواقع الآخرين ومواقفهم تبعاً لذلك، وبالتالي فهو يعطي مبرراً للآخر أن يفترض الفرضية نفسها، ومن هنا تنشأ القضية المعيارية للتضاد الفكري؛ فالذي يُقرّ سحق الآخر والغائه لمخالفة الرأي فقد ركب من التطرف مركباً. إنّ الأفكار المتضادة عبر التاريخ التي نمت وقيمت الآخر بميزان الأنا، أنتجت مسميات للتضاد الفكري من (مركز، ويمين، ويسار، ووسط، ويمين الوسط، ويسار الوسط، وكذلك اليسار المتطرّف، واليمين المتطرّف)، ولكلّ وجهة هو مولئها.

ومن هنا إنّ نصّبت الأنا نفسها ممثلاً لقيم الفضيلة ومركز لها، فقد حدّدت موقع الآخر تبعاً لذلك وفقاً للمقياس الذي ارتضته لنفسها دون استشارة الآخر، وغالباً ما يكون هذا المقياس الشخصاني متعارضاً مع الآخر وقيمه وفضائله بنسب متسلسلة تصل أحياناً حدّ التصادم.

إنّ مثل هذه النظرة التي تدّعي أنها قادرة على وضع الموازين وتدّعي أنها قسط ومركز يجب على الآخرين الدوران من حولها تُعدّ فاقدة مبرراتها بما أنها قررت أن تعارض أفكار الغير لمجرد أنّهم الغير، وبهذه النظرة فهي قد وضعت نفسها في المواجهة أمام فوهة المتطرفين الذين إن قرروا أصبح الموت مطلباً يتسارعون في نبيله دون خوف وبلا

تردّد. ويصبح المتطرّفون قادرين على اتباع أساليب التطرّف المتنوّعة التي منها العنف الدموي.

الاستيعاب ومكامن التآزمت

الاستيعاب قيمة احتوائية لا إقصائية، تعتمد تقبّل الآخر والاعتراف بوجوده وبممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمل مسؤولياته. واستناداً إلى مبدأ التقبّل يستوعب الأنا الآخر كما هو لأجل أن ينقله إلى ما يجب أن يكون عليه. ولذا لا تتمّ دراسة الحالات ولا تتمّ عمليات التفاوض ولا تُحلّ المشاكل بين الناس إلا بالاستيعاب الذي يُحفّز على التقارب ويؤدّي إلى التفاهم.

فالاستيعاب قيمة امتدادية ترسي قاعدة التقبّل بين الأنا والآخر وفقاً لقانون النسبية، ولذا تتراتب قيم الأفراد والجماعات اجتماعياً على السلم القيمي من المستوى الشخصي إلى الإنسحابي إلى الذاتي ثم إلى التطلعي والموضوعي.

ولأن الاستيعاب قيمة احتوائية تطوي الهوية بين الأنا والآخر والوسطي، فالإقصاء والتغيب يزيدان الهوية أتساعاً بين من تطرّف وبين من كان سبباً في تطرّفه.

ولهذا فالاستثناء هو الاستثناء، أي أنّه لم يكن الحلّ الذي تحتويه القاعدة التي يقيس الناس عليها ما يقيسون من قيم وفقاً للمعايير التي ارتضوها، وبالتالي لماذا الاستثناء؟ إنّ لم يكن الحلّ، ولأنّه لم يكن حلاً؛ فلماذا إذاً الاستثناء؟ ولهذا جزمنا قائلين أنّ الاستثناء هو الاستثناء بأسباب أنّه ليس بحلّ؛ فلو كان حلاً لأصبح قاعدة والخروج عنه هو الاستثناء، ولهذا فهو لم يُعدّ القاعدة التي يجب الاسترشاد بها والاحتكام إليها، فعندما تستثني جماعة ما عضواً من أعضائها من المشاركة بغير

حقّ، أو يستثنى مجتمع ما جماعة من جماعته من المشاركة بغير حقّ، فإنّ هذا الاستثناء يخالف القاعدة التي تستوجب مشاركة كلّ أعضاء الجماعة في ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمل مسؤولياتهم دون استثناء.

إذاً المشاركة استيعابية، وهذه قاعدة.

والاستثناء لا استيعابي وهذا استثناء.

في الاستيعاب القوّة، وفي الاستثناء الضعف، ولهذا الاستيعاب قيمة احتوائية تطوي الهوة بين الأنا والآخر، والاستثناء يزيد الهوة بينهما اتساعاً.

ووفقاً لقاعدة المتوقع وغير المتوقع، يمكن أن يكون الضعف قوّة استيعابية، ويمكن أن تكون القوّة ضعفاً استثنائياً؛ فطاعة الوالدين على سبيل المثال هي بين القوّة والضعف؛ فمن ناحية أنها قوّة إيمانية بالنسبة للمسلمين فهي طاعة واجبة في غير معصية الله.

ومن ناحية عقلية منطقية مجردة؛ فهي القبول بالخضوع، بتنازلات قد لا تكون مرضية لأننا (على عكس من رغباته أو طموحاته) سواء أظهرها أم لم يظهرها، ولهذا قد ترغب الأنا الإقدام على فعل الشيء، وفي الوقت ذاته تواجهها قوّة مانعة أو رفض من الوالدين أو أحدهما ولأجل مرضاتهما تُقدّم التنازلات.

وهكذا الحبّ هو الآخر على القوّتين (الإيجابية والسلبية)

القوّة الإيجابية من حيث أنّه يُمكن من استيعاب الآخر بلا تردّد، وغزوه بلا حدود، وهنا نلاحظ شيئين متناقضين هما:

الاستيعاب الإيجابي: الذي فيه فُسحة للنفس وللذوق الرفيع ولقوّة الحواس، حيث يتمّ الانتقال به من مواقع الغفلة إلى قمم الفطنة، التي

تمدّه بالصحة في كلّ حين، وتفتح آفاقاً تُمكنّ الأنا من نيل الاعتراف والتقدير لدى الآخر، وتجعل المشاعر في حالة فيض عند التبادل. وهنا يكون الحبّ قوّة تمركز التعادل بين المحبّين، فكّما امتدت مسافة حُبّ لتملاً الأنا مودة تقدّم الآخر بالتماثل ليملاً الأنا ودّاً، وحينها يكون الحبّ بين (الأنا والآخر) قوّة استيعابية، تُمكنّ من التغلّب على مواطن الخلاف وإحلال نقاط الالتقاء والتقارب والتفاهم وصولاً إلى الحلّ.

أمّا الاستيعاب السلبي فهو الذي يجعل (الأنا والآخر) على حالة من تقديم المزيد من التنازلات كلّما فكّر أحد الأطراف في الابتعاد، أو الانفصال، وهنا لقد أصبح من بعد الحبّ الفراغ لا يطاق بأسباب تأجج الرغبة التي جعلت تلك الذات أسيرة بلا قوّة.

أمّا بالنسبة لغير المتوقع فمن الممكن أن يقبل أحد الأطراف بدفع الثمن فينفضّ الغبار عن ظهره، وتصبح القوّة بين يديه قد استردّت. وعليه، الحبّ قوّة غازية متحدّية، لن تجد لها مكاناً إلا إذا تمكّنت من الحصول على إذنٍ بذلك من الآخر. وفي مقابل ذلك ليعلم الأنا والآخر أن للحبّ ثمناً لا ينبغي إنكاره. ما يجعل الاعتراف به قوّة، وإنكاره ضعف.

وفي كلتا الحالتين الحبّ قوّة بضعفه وبقوته. ولهذا لو لم يكن الضعف قوّة ما كان له الأثر السلبي، ولو لم يكن الحبّ قوّة ما كان له الأثر الإيجابي.

إذاً الاستيعاب قيمة احتوائية تتطلّب التعامل بشفافية، والتجرد من الأنانية، والاعتراف بالآخر، والتطلع لما يجب، والتقييم بمنظور معياري، واستيعاب الخصوصية، والإقرار بوجوبية أخذ الحقوق، وبأحقّية أداء

الواجبات، وبأهميّة تحمّل المسؤوليات، والتقدير لمن يجب ولما يجب،
والتقويم عند الاعوجاج.

ولأنّ أخذ الحقّ والمطالبة به قاعدة، والحرمان منه استثناء، بالتالي يجب
استيعاب من له الحقّ وإعطائه له وإلا نجد أنفسنا قد أعطينا للتطرّف
مبررات الظهور بإرادة.

فالاستيعاب يُمكنّ الأنا والآخر من الإمام بالموضوع ومتغيراته السلبية
والإيجابية المؤثّرة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويُمكنّ من
التشخيص الموضوعي، مما يجعل الضرورة تستدعي عدم الغفلة عن:

1 . استيعاب الإيجابيات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل
مبسّطة، تمكّنهم من التعرّف عليها، وتحفّزهم على العمل بها.

2 . استيعاب السلبيات، وتحديدّها، وإبراز عيوبها وأسبابها والعمل على
إزالتها، وتنقية الموضوع منها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

ولذا فإنّ التحليل الاستيعابي لم يكن إبقائي بالتمام، ولم يكن غرضه
تثبيت المعلومات هي كما هي، بل إنّه تحليل تثبيتي إيزالي، به تُثبت
المعلومات الموجبة، وتُزال السالبة، ولهذا يتمّ استيعاب المعلومة السالبة
كما يتمّ استيعاب المعلومة الموجبة، من أجل معرفة نقاط الاتفاق
والاختلاف، حتى تتم عمليات التثبيت للموجب المُفضّل، والإزالة للسالب
غير المُفضّل.

الاستيعاب قيمة احتوائية، تقبل بالاختلافات وتعمل على احتوائها؛
فالخلق من طبيعتهم غير متساوين في القدرات والاستعدادات والمهارات
ولا حتى في الرغبات والحاجات، ولا في درجة الفهم والمعرفة، ولذا فمن
الضرورة سيكون الاختلاف الذي يستوجب التقدير، حتى تُتمم الفروق
الفردية بين الناس بعضها البعض بالتنوع الذي لا يجعل للملل مكاناً

يستقر فيه. وإن لم يتم ذلك سيظل النقص متلازماً مع كل مفردة مستقلة بذاتها عن الآخرين، ولهذا كل مفردة هي في حالة نقص، ولا تستكمل إلا بأخر يستوجب الاستيعاب، وإن لم يحدث الاستيعاب يصبح العداء والفرقة بين الناس هما السائدان، ولأجل ذلك فإن إحقاق قيم ممارسة الديمقراطية وتعميمها هو الذي يُمكن من الاستيعاب، وبدونها لا يمكن أن يتحقق التفهم والتفاهم بين الأفراد والجماعات والمجتمعات مما يخلق مناخاً مناسباً لظهور التطرف وتعدد أساليبه وزيادة الخسائر بعلمه وأسبابه من خلال سلوكيات مرتكبيه.

الاستيعاب محفز لنيل التقدير

ولأنه لا تقدير بلا استيعاب، لذا لا يمكن أن يتم الاستيعاب حتى يتم نيل التقدير، وأينما وُجد الاستيعاب، احتوى في مضمونه قيم الاعتبار والاعتراف والتفهم التي تطوي الهوية المتسعة بأفعال التطرف بين الأنا والآخر، ولهذا يجب أن يكون الاستيعاب بلا تردد والتقبل حتى النهاية التي بها تُترك الأمور وتتحسن الأحوال وتُبلغ الحلّ. وعندما تُفقد أو تنعدم هذه القيم ومثيلاتها، يحدث التفرق والصدام والصراع، وتتجذر العداوات.

فالاستيعاب بين (الأنا والآخر) دائرة حدودها امتداد الحالة مكاناً وزماناً وفكراً وبشراً، ولذلك فهو المُمكن من الوقوف على نقاط التمرکز والتشنت بين (الأنا والآخر) في مواضع الالتقاء والفرقة، مما يستوجب الأخذ بنقاط الالتقاء واعتمادها جزءاً من الحلّ، ونقاط الاختلاف واعتمادها هي الأخرى جزءاً من الحلّ، ولذا فإن الإمام بالحالة وظروفها المتنوعة والمتغيرة والمتباينة والمتصادمة يمكن الأنا والآخر من معرفة العلل

والأسباب مكان الإصلاح والحلول حيث لا حلّ إلا ونابع من علةٍ أو سببٍ.

إذاً الاستيعاب لا يستوجب اشتراطات، بل يستوجب تفكيك المعلومات بالحُجّة وتركيب المعلومات بالحُجّة، مما يجعل الأنا والآخر والوسطي على قاعدة من المعلومات التي تُظهر الحقيقة وتكشف التزييف الذي لحق بها.

الاستيعاب وتفكيك المعلومة

الاستيعاب من حيث المفهوم ومن حيث الدلالة إذا تقرّر أن يسود بين الأنا والآخر ينبغي أن يحمل في مضمونه صراحة أن لا اشتراطات بينهما، ذلك لأن الاشتراطات هي مجموعة من الموانع والعقبات التي توضع من قبل أحد الأطراف فتحول دون التمرکز على قاعدة (نحن سويًا) ووفقا لذلك لن يكون فيه راهب ومرتهب، ولا مُتطرّف ومُتطرّف عنه أو منه.

فالمعلومة الحُجّة المرنة تميل إلى الآخرين وتستدعيهم إرادة بما تحمله تجاههم من تفهّم لظروفهم وهمومهم وما يواجههم من صعاب، وإن لم تكن المعلومة بين الناس حُجّة ومرونة فلن تستدعي أحداً وإن دعت الكلمات بغير ذلك أصبحت الكلمات مدعاة لزيادة اتخاذ المواقف حتى بلوغ التطرّف موقفاً وسلوكاً. وقد يترتب على التطرّف أن تكون هناك دموية بين الأنا والآخر، تهلك البشر والعلاقات الاجتماعية، فإن لم يتمّ استيعاب الآخرين بالحُجّة والمرونة يصبح التطرّف متعدداً ويُكوّن كتلتين أو أكثر.

إذاً الاشتراطات في كثير من الأحيان تصدر فوقية لمن هم أسفل درجة على درجات السلم القيمي الهرمي؛ فهي إملاءات مانعة للاستيعاب

ودافعة للتطرّف، تطلب تنازلات ثم تطلب تقديم المزيد كلّما تمّ قبول لاشتراطٍ من اشتراطاتها، ما يخلق حالة من الجفاء لا يكون من بعدها إلا ما يقطع كلّ جذور الاتصال التي يمكن أن تتحقّق. ولذا في دائرة الممكن لكلّ فعل ردّة فعل تضاده في الاتجاه وقد لا تساويه في القوّة مما جعل التطرّف قوّة تساوي أو لا تساوي الفعل الذي تمّ بلوغه بعد تهيؤ واستعدادٍ وتأهّبٍ واستخدام وسيلة مشروعة أو غير مشروعة.

فالمعلومة تُفكّك بالمعلومة وتُرْكَب بمعطياتها الفكرية وفقاً للمتغيرات المكوّنة لها، ولأنّها معلومة فهي المركّبة من النصّ الحامل للفكرة التي توجّه العقل وبها يوجّه أو يصقل عقول آخرين، وهكذا تمتد إلى النهاية التي عندها يتوقف التطرّف أو تكون نهايته، وبما أنّ الابتداء لا بدّ له أن ينتهي سلباً أم إيجاباً، فالتفاوض والتحاوّر والتجادل والتناقش معطيات لفكّ الفتيل من الاشتعال؛ فلماذا يغضّ البعض النظر ويتأخّر عن فكّ الفتيل!

ومن يصل إلى قبول الآخر بأهداف مؤقتة دون أن يستوعبه هو كما هو؛ فليعلم أنّ نار الانتكاسات أشدّ وأعظم، ولذا عندما تنتكس الأمور يصبح التطرّف أكثر تنوعاً وتفرّعاً مما يجعل العنف الدموي بين الأقارب والأباعد اعتدال على كفتي الميزان.

ومع ذلك الأقوياء لا يقنطون فالحلّ في دائرة الممكن وإنّ تعسّرت الأمور وعظمت فهو ممكن، ويمكن أيضاً أن يكون التوقف ذاتياً إذا اقتنع الأنا بما ترتّب على أفعاله من ردود أفعال عندما يعرف أنّه قد حاد عن الجادة في مقابل اقتناع الآخر أنّه قد حاد عن الجادة كما حاد الأنا عنها، أو أن كلاّ منهما قد يئس وتعب ففدّر جهده وإمكاناته في مقابل

تقدير الآخر لذلك، مما يؤديّ بهما إلى البحث عن حلّ بوسطاء أو بدونهم.

فبالمراجعة الذاتية والتقييم الموضوعي يمكن أن يتمّ تصحيح المسارات والاتجاهات وتصحيح النوايا وتغيير الأهداف والاستراتيجيات وتقويم الحالة حيث لا شيء مطلق إلا من عند الله، وهنا يصبح التوقّف قناعة ذاتية تتمركز على الحقّ بالمراجعة.

إنّ الوصول إلى نقطة معينة يُسهّم في تفكيك المعلومة بالمعلومة ويُسهّم في تركيبها بالحجّة ويؤديّ إلى قطع الطريق في الإيغال في النهج التطرفي؛ مما يؤديّ إلى سحب الأصبع من النابض وتحييد اليد عن الزناد.

ولذا فالمعلومات التي كان يُعتقد بأنّها مسلّمات موثوق بها في زمنٍ من الأزمان قد لا تكون كذلك في زمنٍ آخر إذا ما تمّ إخضاعها إلى قاعدة (تفكيك المعلومة بالمعلوم) وقاعدة (تركيب المعلومة بالمعلومة) مما يستدعي عدم التمسك بالأفكار والقضايا وجعلها مسلّمات مطلقة إن لم تكن من المطلق الأعظم.

ولأنّ الحجّة فكرية عقلية فهي المؤثرة عندما تكون بين أيديّ تملؤها المرونة بمستهدفات تقدير الآخر واستيعابه، مما يجعل الفكرة في حالة امتداد من عقلٍ إلى عقلٍ، وفي مقابل ذلك تتعرّض المعلومة للانكماش والرفض عندما لا تؤسس حُجّة بحجّة.

إنّ تفكيك المعلومة بالمعلومة (حُجّة بحجّة) يمكن من الاستيعاب دون أن يفرض اشتراطات قد تواجه بالرفض من الأنا والآخر. ولذا لم يعد تفكيك المعلومة بالمعلومة غاية في ذاته، بل أصبحت قاعدة يؤسس عليها تركيب المعلومة بالمعلومة.

ولأنّ كلّ شيء يترتّب على معطياته وسماته وأغراضه وغاياته ومستهدفاته؛ فإنّ المعطيات تُسهم في تأسيس الحجّة على الحجّة، والمعلومة بالمعلومة حتى وإن رُفِضت بداية من الأنا أو من الآخر، فالحجّة الحقّ قادرة على أن تبقى إلى أن تتمّ العودة إليها من جديد لتكون المتغيّر الرئيس في تحقيق الإزاحة إلى ما يؤدّي إلى حلّول ومعالجات وإصلاحات.

وهكذا يكون تركيب المعلومة بالمعلومة هو الذي يظهر الحقائق هي كما هي في الزمان والمكان المناسبين للمعلومة وتوظيفها واستخدامها وما تؤدّي إليه من حلّول ومعالجات وإصلاح .

إنّ تركيب القضية بين الأنا والآخر حجّة بحجّة يؤسّس العلاقات بينهما على المنطق الاستيعابي دون وجود اشتراطات تستثني أحدهما من أن يكون مشاركاً ومتعاوناً ونصيراً.

ولذا فالحجّة الموضوعية والمنطقية ليست ملكاً لأحد الأطراف، بل هي ملك عام يستوجب الاعتراف بها وتقديرها وفقاً للمرجعية التي تستمد منها الفضائل الخيرة والقيم الحميدة.

وهنا فتركيب المعلومة حُجّة بحجّة يُمكن من إعادة إنتاج ما تمّ تفكيكه بالمعلومة الحجّة، مما يجعل الملامح الجديدة للتركيب هي ملامح المشتركين في دائرة (نحن سويّاً) التي يترتب عليها توافق في المعطيات، وتوافق تجاه الأهداف التي يُصنع فيها المستقبل المشترك الذي ليس فيه إقصاء لأحدٍ على حساب آخر، وتعتبر هذه مرحلة تجاوز التكيف الذي لا يمكن أن يكون إلا بقبول تقديم التنازلات، أمّا التوافق فلا يكون إلا بين المتطابقين في الروى والأفكار والاتجاهات والطموحات التي تُرضي الأنا والآخر، وهذه لا تستوجب اشتراطات ولا تسعى إلى

ظهورها مثلما يُظهره التكيف كما هو حال السجين الذي لا يمكن أن يتحقق له توافق مع السجن، وذلك لانعدام التطابق بين السجين وبين السجان، فالتوافق لا يكون إلا عن إرادة، أما التكيف فليس كذلك؛ فهو لا يكون إلا للضرورة؛ فهو الذي يجعل السجين يتكيف مع السجن بما يُقدّمه من تنازلات، وإلا هل هناك من يتوافق مع السجن مودّة ومحبة. حال المساجين مع التكيف في السجن كحال الأيتام في دور الإصلاح؛ فالذي له أب وأم وأخوة وأعمام يتمكن بواسطتها من تشرب عواطف الأبوة والأمومة والأخوة والعمومة، ولكن من فقد ذلك وتربى في دور الأيتام لن يجد هذه العواطف التي تملؤه بالطمأنينة ودفء المحبين حيث لا وجود لمن يقدمها طبيعة، ولكنه يجد من يُقدّم له وظيفة تؤدّي بالأوامر والنواهي دون أن تحمل مشاعر الأبوة والأمومة والأخوة والعمومة.

إذاً التكيف لا يكون إلا بتنازلات يترتب عليها إخضاع وقبول بالخضوع، وفي هذين الأمرين لا يكون للتوافق مكان يبرز فيه، وبالتالي فإن الذين بأسباب الضرورة تحقق لهم تكيف مع السجن فبعد أن يقضوا زمن السجن لن يكون لهم حنين إلى السجن بل سيظل الكره له رقيقاً لكلّ حرٍ، أمّا التوافق فله من روابط الصلة الإرادية ما يجعل المودّة متبادلة بين الأنا والآخر قوّة دافعة للعمل معاً في سبيل تحقيق المستقبل الأفضل.

التطرّف الإرهابي

لبسٌ وغموض حَفّ مفهوم الإرهاب وجعل من وصفه تطرّفًا، وهو ليس كذلك؛ فالتطرّف مجاله فكري وهو أشدّ تأثيراً من الإرهاب الذي لا يخرج عن كونه استعداداً نفسياً وإعداد عدّة بها تُغرس الثقة في النفس حتى

تطمئن، وعلى أساسها يحسب الخصم حساباته في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع دون استعجال، وإن استعجل بأسباب الغفلة إعتداءً على الآخرين تكون المواجهة له بالقوة عُدَّةً وعتاداً، من خلال الإقدام على الفعل المحقق للتوازن بالقوة الرادعة مما يجعل من أعدَّ العُدَّةَ واعتدى بغير حق متطرفاً، ويجعل من يقابله مقاوماً بعد إعداده عُدَّةً وعتاداً ليس بمتطرفٍ.

وعندما يخرج الأنا أو الآخر عن حدود الاستعداد عُدَّةً وعتاداً، يصبح الفعل المُقدَّم عليه موصوفاً بالاعتداء، وحينها تتغيَّر الأمور من حالة الوقوف عند حدِّ الاستعداد عُدَّةً وعتاداً إلى خارج الحدود مواجهة وقتالاً بين معتدٍ ومُعتدى عليه.

والإرهاب عند المسلمين ليس التخويف ولا الاعتداء على الآخرين ولا الاعتداء على حقوقهم وأوطانهم وممتلكاتهم ومعتقداتهم وأعراضهم، بل هو فقط إعداد عُدَّةٍ وامتلاك عِتَادٍ، وأخذُ للحدِّ حتى لا تكون المفاجئة والمباغته والأخذ على حين غرَّة.

ولأن الإرهاب مقتصر على توفير الوسيلة والأداة المُمكنة من الحماية والوقاية؛ فهو لم يكن من حيث المفهوم في القرآن الكريم عند المسلمين إعتداءً أو إزهاق أنفُسٍ بغير حق، ولهذا أمر الله تعالى المسلمين بإعداد العُدَّة لأجل إرهاب من يترصُّ بهم الدوائر أو يكيد لهم المكائد إعتداءً وظلماً حتى يقف من كان يُفكِّر في ذلك عند حدوده ولا يعتدي، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾². وإن اعتدى فلا مجال للوقوف عند حدود توفير العُدَّة والعتاد المُرهِّب للخصم والأعداء، بل

² الأنفال 60.

يصبح الفعل الواجب أن يُفعل هو الفعل المتعدّي إلى الإقدام على فعل الاعتداء بمثل ما تم الاعتداء به على من أسلم وجهه لله، {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}³. ولهذا فالمعتدي الأول ظالم متطرّف، والمعتدي الثاني مقاوم لاعتداء المعتدي حتى يوقفه عند حدّه، وعند هذا الحدّ لا توصف أفعاله بالمتطرّف، ولكن إن زاد الاعتداء المقاوم عن الحدّ يصبح تطرّفاً حاله كحال فعل المعتدي الأول.

ولذلك فإن الهدف من الإرهاب في القرآن الكريم هو الوقوف عند حدّ إعداد العدّة التي ترهب الآخرين وتحدّ من العدوان أو تمنعه. ولو تم استخدام هذه العدّة فإنه من الممكن أن تلحق ضرراً شديداً بالآخرين. ولأجل أن يتم تفادي ما قد يحدث من أضرار يقف الخصمان المتصادمان عند حدّ إعداد العدّة كما هو حال الهند والباكستان البلدان المنفتقان من بلدٍ واحدٍ؛ فقبل أن تمتلك الباكستان السلاح النووي كانت مُرتبهة من السلاح النووي الذي تمتلكه الهند؛ فعملت على امتلاكه، وبعد أن امتلكت السلاح النووي أصبح الشعور الإرهابي متقاسماً بالتساوي بين الجارين اللذين يقف كل منهما عند حدوده بحسب الحسابات من أجل أن لا تكون الكارثة على الجميع، حسابات لم تكن في حُسبان الهند قبل أن تمتلك الباكستان السلاح النووي.

إن ما جرى ويجري بين الهند والباكستان من تسابق نووي مرهب لكل منهما جعل الوفاق سائداً بين الطرفين، وجعل للاعتداء حدّاً، وللحرب حدّاً، وللتطرّف حدّاً.

ولذا فمن يمتلك السلاح النووي لا يُرهبه إلا من يمتلك السلاح ذاته، أمّا أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية فهم المرتهبون ممن يمتلكونه، ومن

³ البقرة 194.

يمتلكه يعرف الخطورة الشديدة من امتلاكه، ولهذا يعمل كل ما من شأنه أن يحول بينه وبين امتلاكه من قبل الآخرين؛ فما يجري في كوريا الشمالية وإيران من جهود لامتلاك أسلحة نووية هو بدون شك مُرهب جداً للذين يمتلكون أسلحة نووية.

إذاً الإرهاب من حيث المفهوم عند المسلمين لا عدوان فيه، أمّا من حيث المصطلح فالإرهاب الذي تسوّقه وسائل الإعلام هو العدوان بغير حق. ولهذا فالفرق كبير بين المفهوم والمصطلح الدلالي للإرهاب الذي هو في حقيقة أمره لا يخرج عن كونه جهوداً تبذل لمنع وقوع الاعتداء وذلك من خلال السعي الحثيث لتجميع أكبر قدر ممكن من القوة المتنوعة والمتعددة لمنع وقوع الاقتتال، والاعتداء على حرية الإنسان أينما كان، وبالتالي فإن هذا الإعداد يمثل معادلاً موضوعياً للأمر (قف عند حدك)، ولا تفكّر في الامتداد على حساب الآخرين وحرّياتهم وممتلكاتهم وأوطانهم، قف عند حدك، وإن حاولت الامتداد فسيكون الروح شديداً بالعدة التي تم إعدادها وباستماتة مستخدميهما تكون العدة قادرة على حسم المعركة في الظرف المناسب.

هذه العدة المتنوعة والمتعددة والمتطورة يمكن لها أن تجعل الثمن المدفوع عن الامتداد باهظاً وليس بالأمر الهين.

إن من يقوم بإعداد عُدّة في حدوده الجغرافية والوطنية دون سعي منه للامتداد على حساب الآخرين ومصالحهم فعمله يُعدّ خالياً من العدوان، ومجرداً من الضرر، ولا تطرّف فيه، لأنه أعدّ ذلك ليمنع وقوع العدوان عليه أو على مواطنيه وتراب وطنه وما فيه من كنوز.

بينما تتحول العُدّة إلى أداة من أدوات التَطْرُف في الفعل والسلوك إذا استخدمت في تعدي حدود ما يجب، وحينها يوصف من يأمر أو يقوم بهذا الفعل بأنه متطَرّف.

وهكذا فإن الإرهاب من حيث المفهوم لا يتداخل مع التَطْرُف على الإطلاق، بل يتقاطع معه في أن الإرهاب مانع للاعتداء وداعٍ إلى منع العدوان، بينما التَطْرُف فكر يدعو إلى أفعال عدوانية ويحثُّ عليها. إلا أنّ السائد في أوساط الفكر الغربي، ولدى العموم الإعلامي اتجاه يسير نحو قولبة المفهوم في مصطلح الإقدام على فعلٍ ينجم عنه ضرر يحقّق بالناس والأشياء، وينجم عنه إهلاك الآخرين والنيل من مقدراتهم المادية بغير حق حيث لا منطق ولا شريعة تسنده ولا يسوغه قانون، مما جعل الإرهاب اصطلاحاً هو الفعل المتحقق بعد إعداد العُدّة، وهذا المصطلح لا علاقة له بمفهوم التَطْرُف في الدين الإسلامي.

إذاً افتراقاً موضوعياً بين المفهوم الحقيقي للإرهاب وبين قلبه الاصطلاحي، فالذين أطلقوا هذا المصطلح أطلقوه لما لا يقابله، فمفهوم الإرهاب يوجب التوقُّف عند فعل الاستعداد وإعداد العُدّة، أما المصطلح المسوّق للإرهاب هو الشامل لكل من الفكرة والعُدّة والفعل، ولذا فإن دلائل المفهوم تقف عند إعداد العُدّة، بينما تحاول مرامي المصطلح التوسع لتشمل الاستعداد والإعداد والفعل جميعاً.

إن الفعل من بعد إعداد العُدّة بالنسبة للمسلمين لا يُسمى إرهاباً، بل هو فعل آخر يأخذ صفته مما يتعلق به سواء أكان المتعلق به اعتداءً أم حرباً أم احتلالاً أم فناءً وإهلاكاً، كما حدث في اليابان في مدينتي هيروشيما ونجازاكي عندما ألقيت عليهما القنابل الذرية إفناءً وإهلاكاً، وبذلك لقد تعدى مفهوم الفعل المتحقق إلى مصطلح الإفناء والإهلاك.

ومع أن لكل مفهومٍ دلالاته ولكل مصطلحٍ دلالاته إلا أنه لا فواصل بين الفكر وإعداد العُدّة والاستعداد التام، وبين ما يقوم به الإنسان كمرتّب عليها، وهنا يبرز الفارق الموضوعي في أن الحرب يمكن أن تشبّ نيرانها بمعطيات موضوعية والاقتتال كذلك، أما الإرهاب فهو أخذ الحيطة مع وافر الحذر والانتباه عن وعي وإرادة مع كامل التهيؤ والتأهب للإقدام على الفعل دون أن يكون الفعل هو الغاية، بل الغاية هي منع الفعل بما يتم إعداده من عُدّة لإرهاب العدو أو الخصم، الأمر الذي يحقق انتفاء العدوان والحرب، ويحقق ضموراً هو أقرب إلى الموت للفكر الساعي إلى الاعتداء بغير حق، لذلك فالقاعدة بالنسبة للإرهاب: (قف عند حدك ولا تتجاوزهُ) وإن تجاوزته فسيكون الثمن غالياً، وإن بالغت من بعد ذلك ثم تطرّفت في استخدام القوّة التي تُرهب الخصم فإن الأمر أصبح داخل دائرة أخرى ليست بالإرهاب لكنها التطرّف ولا شيء سواه.

ولذلك فإن التطرّف المؤسس على التهيؤ والإرادة والاستعداد والتأهب والفعل هو الذي لا يقف عند حد الاستعداد والإعداد بل يتجاوزهُ إلى الفعل. أمّا الإرهاب فهو الوقوف عند الحدود مع احترام الآخرين وعدم الاعتداء عليهم، ولذا فهو حق يجب أن يُمارس، وإن لم يمارس يصبح البعض مُرهَباً بما يمتلكه من قوّة، والبعض مرتَهَباً من امتلاك الآخر لتلك القوّة التي تهدده كلما حاول أن يقف مستقيماً على حدود وطنه، ومن يُحرم من امتلاك القوّة التي تجعل للآخرين حدوداً يقفون عندها ولا يتجاوزونها يُدفع بتلك الممانعات إلى ارتكاب أعمال متطرّفة بأساليب قابلة للكمون والظهور كلما سنحت لها الفرصة.

إذاً لا استغراب أن يُولد التَطْرُفُ أو ربما تطرُفات تأخذ مسميات جديدة وصفات جديدة بحثاً عن التوازن المفقود لإعادة الاتزان.

وعليه فالإرهاب من حيث المفهوم هو المؤسس على قاعدة: (فعل منع الفعل) الذي به يكون التوازن ويتحقق الاتزان.

ولذا فما يشار إليه بالإرهاب في الصحف والإعلام العالمي ومن قبل بعض الساسة في دوائر الغرب والشرق هو شكل من أشكال التَطْرُف فعلاً وسلوكاً وليس بإرهابٍ.

ومع أن ما تم الاصطلاح عليه بالإرهاب أصبح مصطلحاً سائداً إلا أنه من حيث المفهوم غير ذلك؛ فالمفاهيم أصبحت تستبدل بمسميات يثيرها السياسيون، وتتبناها وسائل الإعلام، وتُدَوِّن من قبل التربويين في مقررات مدرسية بعد أن يتم الحذف عمداً لكل ما من شأنه أن يقلق الساسة في مراكز إصدار القرارات؛ فمصطلح الفداء في الإسلام، وكذلك مصطلح الجهاد أصبحا بين تخفيف وانعدام وجود بسبب عدم إقرارهما كما كانا مصطلحين رائدين وذلك تنفيذاً لقرارات المراكز الرئيسية التي ترى أن صلاحيتهما قد انتهت بالرغم من أنهما منزَّلين تنزيلاً لتنظيم العلاقات بين الأنا والآخر.

ولأن الإرهاب لا تعدي؛ فهو فعل إعداد العدة بما يمنع العدوان ويحقق السلام، {وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا} ⁴، ولهذا في الدين الإسلامي من لا يجنح للسلام امتثالاً لأمر الله يكون قد دخل دائرة التَطْرُف بما يقدم عليه من القول المؤثر سلباً والفعل المؤثر سلباً والعمل المؤثر سلباً وبغير حق مما يجعل النتائج المترتبة عليه ضارة للجميع؛ فيترتب عليها انقطاع علائقي بين بني الإنسان.

⁴ الأنفال 61.

العنف الدموي

العنف استخدام قوّة قد تكون وفقاً لما يجب إذا استخدمت لأجل إعادة الأمن الذي به تطمئن الأنفس، وقد تكون لما لا يجب عندما تكون بأيدي من تطرّف عبثاً بالبلاد والعباد يسفك الدماء فيها بغير حقّ؛ فالعنف الدموي هو من أساليب السلوك التي لا تُقرّها القيم الاجتماعية والإنسانية التي تسعى أن تكون العلاقة بين الأنا والآخر علاقة مودة ومشاركة وتعاون وتوافق.

ومع أنّ العنف الدموي الذي يعبث بالبلاد والعباد عن غير حق لا تُقرّه الأديان والأعراف إلا أنّ العنف الدموي من أجل إحقاق الحقّ حقّ، خاصة عندما تكون من ورائه غايات عظام تجعل الإنسان خليفة في الأرض فلاحاً وإصلاحاً وإعماراً.

إنّ الفكر المتطرّف الذي اتخذ العنف الدموي وسيلة وُجد بوجود الإنسان على الأرض، فقد شهدته المجتمع الإنساني منذ بداية الخليقة، حيث تمثل ذلك فيما جرى بين ابني آدم اللذان وصل أمر التطرّف بفكر أحدهم إلى استخدام العنف الدموي وسيلة لتنفيذ ما أمّلته عليه الفكرة المتطرّفة التي نتج عنها القتل، وهذا الأمر أعلى درجة يمكن أن يصل الإنسان فيها إلى التطرّف بما يمليه عليه فكره من استخدام الوسيلة في شخصانية مفرطة ليس للآخر فيها سبب، فكانت إملاءات الأنا في هذا الفكر قد دفعت إلى استئصال الآخر بآخر وسيلة من العنف يمكن أن يلجأ إليها الإنسان في النهاية، وقد لجأ إليها ابن آدم في حق أخيه بداية دون أن يكون للجدل والمحاكاة والحوار المنطقي مكانة موضوعية.

فالفكر الذي تُبنى عليه المواقف إمّا تطرّفًا وانحرافًا وإمّا اعتدالًا وتوازنًا هو فكر احتمالي الاتجاه والمسلك وفقاً للإرادة ووفقاً للموجهات الفكرية من الخارج، ولذا كان تطرّف أحد ابني آدم أول عنف دموي على الأرض التي دحّاها الله لأن يكون الخلق عليها أينما وجدوا على ظهرها هم مراكز متساوية في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات مع وافر الاحترام والتقدير لكلّ منهم.

ولأنّ لكلّ قضية حلّ؛ فلا داعي أن يقبلَ البعض متسرّعاً على ممارسة العنف الدموي بغير حقّ، أي لا داعي إلى إغفال علاقة الأنا بالآخر والحوار معه إذا أردنا أن نتوصّل سويّاً إلى نتيجة يكمن الحلّ فيها. فالتطرّف الذي يولّد العنف الدموي مرتبط بالفكر الإنساني منذ وجود الإنسان والفكرة، وحينما يغيب الحوار والجدل بالتّي هي أحسن نُقل مصاريع الطّول، ويبقى باب التطرّف مفتوحاً على العنف الدموي الذي تكون أفضل نتيجة له سيئة بأبخس الموازين.

إن الخروج على منطق الحوار هو بحدّ ذاته فكرة متطرّفة تدفع من يعتنقها إلى الابتعاد عن الآخر وتنتأى به عن الـ(نحن) التي يجب أن يكون عليها مع وافر الحقّ والعدل والاتزان، ومن هنا تنشأ فكرة التخلّص من الآخر في استقصائه وإنهائه رغبة من الأنا في سيادة الفكرة التي تؤمن بها وفق رؤيتها التي تمثّل الأنا المركزية.

الفكر المتطرّف كان وما يزال سبباً في الكثير من المشاكل والقلقل والفتن التي تزعزع الصّرح الاجتماعي وتهدم أركان أمنه وتزع عنه وحدته المتماسكة، بحيث تجعله يعيش في جو من عدم الاستقرار والاضطراب المستمرّ.

ومن الإرث الإنساني المؤثر في الأجيال اللاحقة ما هو مشوّه بحيث يربط بين التغيير نحو الأحسن وبين العنف الذي يؤدي إلى التغيير، وهذا التأثير مصدره التجارب الإنسانية، منها ما هو مدوّن ومنها ما تناقلته الذاكرة الإنسانية أساطير أو وقائع تاريخية اعتمدت العنف سلوكاً أدى إلى أنواع من التغيير، الأمر الذي دفع كثيراً من أفراد المجتمع الإنساني أن يقتنع بأنّ التغيير نحو الأفضل يجب أن يتخذ العنف سلوكاً بأدواته ووسائله حتى أصبح ذلك لدى البعض من البديهيّات الإصلاحية.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه، هل تلك الأحداث وتلك الثورات التي اعتمدت العنف سلوكاً أدت جميعها إلى التغيير نحو الأفضل؟ إن النظريات الفكرية التي أسست للعنف سلوكاً انطلاقاً من دوافع متباينة، لا يمكن أن تأتي بنتيجة واحدة لاختلاف دوافعها وإن كان لبعضها حسنات، إلا أن مساوئها لا زالت تعاني منه الإنسانية على الرغم من انقضاء أزمنة كثيرة على انبثاقها.

إن الأساليب السلوكية للعنف لا تؤدي بالضرورة إلى التغيير نحو الأحسن، ولو كان ذلك كذلك، لكانت أغلبية الأنظمة التي عمدت إلى سلوك اتخاذ العنف منهجاً قد أوصلت مجتمعاتها إلى المثالية النسبية في الحق والعدل والحرية والمساواة، لاسيما أن التغييرات لدى الجماعات التي اعتمدت سلوك التغيير بالعنف كثيرة سواء على مستوى الدول في أنظمة الحكم أو على مستوى تنظيمات خارجة على هذه الأنظمة، ولو كان في سلوك العنف قاعدة التغيير نحو الأفضل لما خرجت عليها هذه التنظيمات ومن ثمّ أتهمت بالتطرّف لمخالفتها الرأي في وجوب التمرّكز حول المركز الذي تفرضه الأنا.

إن العنف قد يؤدي إلى تغيير ما، ولكن هذا التغيير قد يكون:
. نحو الأحسن.

. نحو الأسوأ.

ومما يجب معرفته أن لدى كثير من أفراد المجتمع الإنساني قناعات بأن إزالة ظاهرة اجتماعية ستؤدي حتماً إلى إيجاد ظاهرة أخرى مأمولة النتائج، وقد يكون ذلك راجعاً إلى فطرة الناس المتفائلة بالخير، غير أن عامل الزمن الذي يظهر النتائج هو الكفيل الوحيد في إصدار الحكم والتقييم للظاهرة الجديدة التي تحل محل غيرها، في حين أن التغيير الذي يحصل نتيجة استخدام العنف سلوكاً والاعتماد على وسائله قد يفضي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، وهناك من العنف ما يكون مبرراً لتبقى الأحوال على ما هي عليه دون تغيير أو تغيير.

إن تقييم أي تغيير لظاهرة من الظواهر وفق سلوك أصحابها سواء أكان هذا التغيير بالعنف وسيلة أم بالسلم أداة بأنه إيجابي أم سلبي، عملية تتطلب التعرف على مجموعة من الحقائق الفكرية الموجهة للسياسة والاجتماع والاقتصاد.

فالتعرف على هذه الحقائق ومعرفة سلبياتها وإيجابياتها في المجتمع قبل استخدام العنف الذي أدى إلى التغيير، ومن ثم التعرف على السلبيات والإيجابيات الناتجة عن التغيير، ثم تقييم كل منها موضوعياً يمنح المنتبّع إصدار حكم على أساسه تُتخذ المواقف تأييداً أو معارضة.

إن كثيراً من التغييرات التي كان العنف لها سلوكاً لا زالت الآراء مختلفة حول إيجابياتها وسلبياتها، إذ أنّ الفكر الإنساني بحاجة ماسة إلى رفض التسليم بأن هناك علاقة إيجابية بين التغيير نحو الأحسن وبين العنف سلوكاً، وبحاجة أكثر إلى ترسيخ مفاهيم التغيير نحو الأحسن الذي

يحدثه السلوك السلمي في عملية التغيير لأنه قائم على توازن يسمح للعقل بأن يفكر دون توتر أو يتخذ مواقفه على ردود الأنا المركز. إن السلوك السلمي نحو التغيير أثبت جدارته في كثير من تجارب المجتمعات الإنسانية حيث وفر دماءً كثيرة وأمواً طائلة وأنتج أمناً اجتماعياً واستقراراً سياسياً وتقدماً حضارياً واقتصاداً متوازناً هو أقرب إلى الحكمة منه إلى التهور في القياسات النسبية، ولذلك فكل ما يقال أو يكتب ليس بمطلق وهو قابل للنقاش حتى التبيين.

إن سلوك العنف الدموي الناتج عن الفكر المتطرف يجب أن لا ننظر إليه على أنّ هدفه تغيير الظاهرة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية، وإنما في أحيان كثيرة ينشأ الفكر المتطرف الذي يتخذ العنف الدموي سلوكاً من دوافع انتقامية أو ردود أفعال أو من أجل إظهار روح الأنا على أرواح الآخرين، وهذا أمر لا تظهر نتائجه إلا بعد انقشاع سحابه.

إذاً الفكر الذي يدخل في صراع بين الأنا والآخر عليه أن لا يقيد أي اتجاه من اتجاهات الفكر، حتى الفكر الذي ترفضه الأنا بنظرتها إليه كونه متطرفاً، يجب التعامل معه في مرحلة التطرف على أنه قابل للحوار والاستماع إليه حتى لا يصل إلى مرحلة سلوك العنف الدموي، وفي مقابل ذلك علينا أن لا نغفل عن كون الفكر المتطرف بدهاة هو جزء من الحل كما أنه جزء من المشكلة، لذا يجب أخذ الاعتبار إلى معطيات منها:

. أن الأنا والآخر أصحاب فكر.

. الفكر منطلق للحوار بين المتحاورين.

. الحوار بين الأنا والآخر يُبرهن على التقارب.

. التقارب يقرب الحلّ أو يحقّقه.

ولذا فإنّ الاجتهادات الفكرية التي تصفها الأنا بالمتطرّفة ينبغي أن يتمّ تقبّل التحوار معها فكرياً للوصول إلى حلّ قبل الوصول إلى المواجهة التي قد تؤدّي إلى العنف الدموي بين الأنا والآخر.

إنّ اتخاذ موقف المواجهة بين الأنا والآخر هي مواقف قمعيّة إن تمّ اتخاذها دون اللجوء إلى التحوار والتجادل والمناقشات الهادئة المرنة ومن يتخذ مواقفه دون ذلك فليس له وصف يمكن أن يوصف به سوى التطرّف.

ومن يستطيع أن يستمع محاوراً إلى أفكار الآخر يكون قد فوّت عليه فرص البطولة والأتباع والأنصار أو الأزام، ومن لم يستطع ذلك أدخل نفسه في الدائرة الفكرية للتطرّف المتبادل.

ومن هنا يبقى إتاحة التعبير الفكري للجميع ضمن ضوابط المنطق الذي يقبله العقل، حتى لا يتحوّل الفكر المتطرّف إلى سلوك لا يبقى أمامه غير العنف الدموي وسيلة للتعبير.

إنّ إتاحة التعبير للجميع حتّى الفكر المتطرّف، هو سلوك فكري يعبر عن مصداقية الأنا في تعاملها مع القضايا الفكرية، ويجب أن لا يكون ذلك مدعاة للخوف؛ فعندما تلجأ الأنا لحوار الآخر حواراً فكرياً لا وسطية فيه، فيه الحقّ يُحقّ، تجد نفسها بين المناصرين للحقّ آية.

إنّ تطرّف الأنا في أحيانٍ كثيرة يدفعها إلى إلقاء التهم على الآخر جزافاً فترفض اللقاء أو الحوار معه وترفض وجوده على خريطة الوطن مركزاً كغيره من المواطنين، وكأنّه لم يكن مركزاً على الأرض المُدحاة أينما وجد ولو كان داخل القضبان.

ولهذا فإنّ موقف الأنا من تطرّف الآخر برفض الحوار معه يساوي مقدار تطرّف الأنا لهذا الخوف حفاظاً على المركز.

وهنا فلو أن الآخر لديه فكر متطرّف من وجهة نظر الأنا، كان على الأنا الواثقة الاقتراب من الآخر بالحوار والنقاش والجدل وصولاً إلى الحقائق المنطقية قبل وصول التطرّف إلى اتخاذ العنف الدموي سلوكاً، فإن لم تُقدم الأنا التي ترى التمرکز حولها واجباً على اتخاذ موقف إيجابي من الآخر تكون قد دفعته إلى ارتكاب سلوك ربّما يكون العنف الدموي وسيلته لتحقيق غايته، وبذلك تكون الأنا قد ساهمت في دفع الفكر المتطرف إلى اتخاذ العنف الدموي سلوكاً.

ومن هنا يجب أن يعبّر الفكر الإنساني مرحلة بناء المجد الشخصي المعبّر عن الذات والمؤسس على الأنا، إلى دائرة أوسع تستوعب الآخر لتصل به إلى الفضائل والقيم التي عليها تؤسس المواثيق الأخلاقية بين بني الإنسان أينما كانوا وحلّوا.

فالحكم على أفكار الآخرين بالخطأ انطلاقةً من التنظيرات الشخصية الفكرية على أنها هي الصواب لمجرد التعارض الذي يجب أن يكون مدعاةً للتصحيح والتقارب، هو بحدّ ذاته تعبير موضوعي عن فشل الفكر المنظر الذي قيم الآخر وأراد استئصاله.

فلو كانت الأنا تمثّل الفضيلة حقاً لكانت أسوة حسنة أمام الناس، ولو قبلنا بأن الأنا تمثّل الفضيلة لأصبحت كلّ أنا على رأس الفضيلة مما يجعل الناس جميعاً هم رؤوس من الفضائل، وهذا لن يتحقّق وإن تحقّق سيكون في دائرة الممكن زمانه بعيد.

ونظر لبعد الزمان الذي يمكن أن تتحقّق فيه الفضائل على العموم الأرضي؛ فالفروق الفردية التي تجعل البعض على حالة من التهيؤ

والاستعداد وتجعل غيرهم غير مبالين ولا مكترئين بما يدور من حولهم وأحياناً لا يصدقون وإن كان الأمر متعلق بهم؛ فهنا الأمر يتطلب أن يكون الناس مراكز وذلك بأسباب أنهم لم يكونوا سويّاً على الفضيلة؛ فلو كانوا على الفضيلة لكانوا أنا واحدة لا آخر يتمثل معها ولا يفارق.

ولأنّ الأمر لم يكن كذلك بأسباب الفروق الكبيرة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات في الرغبات والطموحات والأمانى والقدرات والاستعدادات والاتجاهات والأفكار والديانات والأعراف والقيم لذا وجب تعدّد المراكز بفضائل نسبية لا تضرّ بمصالح الأفراد، الأمر الذي يشكل قيماً مشتركة تحظى بالإجماع الإنساني النسبي، وهذا بحدّ ذاته فضيلة تكون مرجعية للاحتكام كلّما تمثّل فيها التوافق والانسجام بين قوى النفس عن طريق العقل، فلا تبغي إحداها على الأخرى، فيكون ثمت توازن بين القيد العقلي والجموح العاطفي ورغبات النفس.

ولذا لا ننكر أنه يوجد من بني الإنسان من يحمل التفكير المتوازن بين العقل والقلب والعاطفة، مما يجعل طموح النفس وجموحها مقيد بقيد الاعتدال العقلي النسبي الذي هو على مقربة من الفضيلة منه إلى الرذيلة، وهذا لا يقتصر على فرد بعينه، ولا جماعة دون غيرها، فمن يرى نفسه كذلك عليه أن يدرك أنّ آخرين يحملون هذه السجية، ولذا فتقدير الآخر ومشاركته في كلّ ما يتعلق به من أمر قراراً وتنفيذاً وتقييماً وتقويماً يُفضي إلى قبول تعدّد المراكز الذي ينتج عنه توزيع المسؤوليات وتحمل ما يترتب عليها من أعباء، وهنا يصبح بين الأنا والآخر حمل المسؤولية مدعاة للنجاح.

هذه الرؤية هي أحد اتجاهات التفكير المنطقي في تحليل القضية والوقوف على حيثياتها من أسباب وعلل، ذلك أنّ الفكر الإنساني

المعاصر لاسيما أصحاب القرار في التفكير المقاوم للتطرّف نحى منحىً وقائياً، وهو تفكير استدرّكي لمشكلة كان هو سببها، وليس هو تعبير متأخر عن وعيه بالقضية.

فحين يَكْفُ الفكر عن بذل الجهد المطلوب في الاتجاه الصحيح، أو فكّر الأنا أن يبسط سيطرته على الآخر؛ فإنّ التآزّمت والمشاكل تأخذ في التصاعد والتنامي، حيث إنّ كثيراً منها ذو طبيعة تفاعلية تصل بها إلى التصادم.

لا حلّ للتطرّف إلا باستمداد الحلّ منه

التطرّف قضية فكرية يُمكن الوقوف على عللها وأسبابها ولكن من الصعوبة أن يتم وصفها بالتمام إن لم يتجسّد في أفعال الأفراد وسلوكياتهم، ولذا لا يوجد سلوكاً متطرّفاً بدون فكر متطرّف، وعلى المحلّلين والمفسّرين للظواهر الاجتماعية إن أرادوا معرفة تفسير سلوك المتطرّفين أن يبحثوا عن مرتكزاتهم الفكرية المولّدة للسلوك والمهيمنة عليه، عند ذلك يمكن الوصول إلى الحلّول الناجعة في معالجة سلوك المتطرّفين. ويبدأ الفكر التطرّفي في الظهور الملاحظ عندما تُمرّكز الأنا على حساب الآخر، وإن سادت الكلمة أنا بين طرفي أي علاقة، يكون لسان حال كل طرفٍ هو: أنا فقط.

. أنا الفرد دون غيري.

. أنا الجماعة دون غيري.

. أنا العشيرة دون غيري.

. أنا القبيلة دون غيري.

. أنا الطائفة دون غيري.

. أنا الطبقة دون غيري.

. أنا الحزب دون غيري.

. أنا الدولة دون غيري.

. أنا الحاكم ولا غيري يحكم.

. أنا الذي أرسم سياسة العالم بأسره.

فكلمة أنا (المولود الفكري) هي المسوّقة للتطرّف وصاحبها هو المسبب في انتشاره، والذين أصبحوا متطرّفين هم الدافعون تجاه ما يؤدّي إلى الحلّ ضرورة أو اضطراراً أو إرادة، ولذا فالقاعدة تقول: (حلّ المشكلة يكمن فيها).

ولأنّ الكلمة الأنا قد تُفعل على حساب الآخرين كلّما تحقّقت لها معطيات القوّة؛ فالاستعصاء فعل يقابلها من كل زاوية تنظر منها أو تنظر إليها.

وحتى لا تُدان الكلمة (الأنا) بالمطلق ينبغي معرفة الأسباب التي تُظهرها اعتدالاً، والتي تُظهرها تطرفاً، والتي تجعلها سلبية؛ والتي تجعلها على حالة من الغفلة؛ فالتّي تُسهم في إظهارها تطرفاً هي:

. عندما تتضمن الهيمنة والسيطرة والاستعلاء.

. عندما تحتوي إملاءات فوقية.

. عندما تؤدّي إلى التهميش والتفوق والانسحاب.

. عندما لا تؤدّي إلى تبادل الآراء والعلوم والمعارف والخبرات وتقلّ الأبواب في وجوه أصحابها.

. عندما لا تُسهم في إحداث النقلة للمستقبل.

. عندما تقفل باب المشاركة.

. عندما لا تؤدّي إلى التفاعل البنّاء بين الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية.

وفي مقابل ذلك لها ما يُظهرها اعتدالاً وهو:

- . عندما تتضمن الكلمة الأنا، العزة والأنفة والكبرياء.
- . عندما تُرسِّخ الفضائل والقيم المؤدِّية إلى إثبات الهوية.
- . عندما تُقدِّر كل ما من شأنه أن يحافظ على الخصوصية التي بها يعتزُّ ويتميِّز الأفراد والجماعات والمجتمعات.
- . عندما تكون، تمسُّك بممارسة الحقوق.
- . عندما تكون اعترافاً بأداء الواجبات.
- . عندما تكون حاملة للمسؤولية وما يترتب عليها من أعباء.
- . عندما تُعتَبَر، وتُعتَبَر الآخريين.

أمَّا كونها في بعض الأحيان تُظهِرُ سلبية؛ فهي عندما يكون لسان حال صاحبها:

- أنا ضعيف.
- أنا غير قادر.
- أنا لا أستطيع.
- أنا فاقد الثقة بنفسي.
- أنا لا أساوي شيء.
- أنا لا أستحقّ النجاح.

ولذا فإن أصحاب هذه الكلمات رؤاهم لا تُسهِمُ في مقاومة التطرُّف ولا في صناعة المستقبل ولا حتى في الاعتماد على النفس الذي به تمارس الحقوق وتؤدَّى الواجبات، وتحمل المسؤوليات مما يجعلهم عبئاً على الآخريين.

أمَّا ما يُظهِرُ الكلمة (الأنا) في سلوك أصحابها وأفعالهم على حالة من الغفلة هو أنَّها لم تكن على وعي بما يدور من حولها، وما يدور تجاهها

وكأنه لا أمر يهّمها حتى تنتبه. وإن كلف أصحابها بمسؤوليات قد يحملونها ولكنهم سيظلون غير واعين بما سيتربّب على حملها من أعباء جسام مما يجعلهم في قفص المساءلة بين أيدي المحاسبين والمسائلين والقضاة، ولذلك فهم في حاجة ماسة لمن سيتراجع عنهم حُجّة بحُجّة ومعلومة بمعلومة.

إنّ هؤلاء هم الوسط العام الذي يسعى كلّ من الأنا والآخر المضاد لها في الاتجاه للعمل على جذبهم تجنيداً، أو تحييداً، أو تضليلاً مما يجعلهم في كل الأحوال ضحايا بين هؤلاء وهؤلاء، إنهم العموم ركّاب القاطرات الوسط القابل للجرّ في العربات المجرورة التي ليس لها رأي في وجهتها.

فالكلمة الأنا يجب أن تكون موجبة بما يمنع أسباب التطرّف وتقديم الغافلين ضحايا في عربات مجرورة تُجرّ ولا تجرّ إلى أيّ اتجاه. وأن تُعتمد القاعدة الموضوعية بين الناس (نحن سوياً) و (نحن معاً) لتكون الأنا مفردة كغيرها من المفردات الفاعلة والمتفاعلة والمتعاونة والمشاركة للآخرين الذين يتمثلون معها إرادة وصلاحيات واختصاصات تجاه ما يُمارس ويؤدّى وما يُحمل من أعباء.

وتوجد مجموعة من المبادئ التي تجمع بينها الكلمة السواء بما تتمركز عليه من قيم خيرة منها:

- . التجرد من رغبات الأنا، وأطماعها ومصالحها الشخصية.
- . الاعتراف بما يجب، والعمل على أداءه.
- . تقييم الأنا والآخر معيارياً وليس عاطفياً.
- . الإقدام على الأفعال الإنسانية والحضارية وتفهم ظروف الخصوصيات ذات العلاقة واستيعابها موضوعياً.

. تقدير ما يجب أن يُقدَّر .

وهنا يتم الوثوق في الكلمة الجامعة لا المانعة لمن لهم حق المشاركة والتعاون والعمل والتعلم بمسؤولية وإرادة. مما يجعل الكلمة السواء كلمة اعتدال وتوازن لا يمكن أن تؤدي إلى ما من شأنه أن يُنتج تطرفاً بين الأفراد والجماعات والمجتمعات. بل أنّها ستكون الكلمة المسيّبة في إلغاء الهوة بين الأطراف التي يمكن أن تكون حواضن للتطرف أو بيئة ملاذاً له.

ومع أنّ التطرف نتاج فكري؛ إلا أنّه مولود تلك البيئة التي هيأت لحملة وميلاده وترعرعه؛ فالبيئة التي أظهرت شبّاناً يحبّون الموت ويلتجئون إلى معانقته والتوحّد فيه ويركبون الطائرات ليدكّوا بها أبراج نيويورك المشيّدّة، هي في حقيقة أمرها من نتاج تلك المعطيات التي من بينها التأييد المستمر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإسرائيليين على حساب المصالح العربية والإسلامية وخاصة موقفها من القضية الفلسطينية التي فيها تُهتِك الحُرّمات بمناصرة أمريكا ودعمها السياسي والحربي واللوجستي لإسرائيل، وكذلك المعارضات الأمريكية المتكررة لأي قرار يمكن أن يصدر من المجالس والهيئات والمنظمات والجمعيات الدولية لإدانة إسرائيل التي عبثت في فلسطين فساداً، وعندما تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أنّ القرار الذي سيصدر قد نال أصوات الأغلبية حينها تتدخل لتستخدم حقّ النقض (الفيتو) لصالح إسرائيل، وفوق ذلك تترك الإحراجات والانتهاكات وكذلك أفعال التطرف تلاحق بعض المسؤولين العرب الذين اتخذوا الولايات المتحدة صاحبة لهم.

فالمواطن العربي يعيش في هذه البيئة المليئة بالمتناقضات التي يرى فيها أنّ رؤساءه وزعماءه لم يُقدِّروا برغم ما يُقدِّمونه من تنازلات لأمريكا

ولم يُقدَّر نَفْطَهُم المَصْدَر إليها، مما وُلِّدَ لديهم مشاعر الغضب تجاهها، ووُلِّدَ لدى بعضهم التَطَرُّفُ فعلٌ يُوَدِّيُّ تَجَاهَ مَصَالِحِهَا وَأَرَاذِيهَا وَقَوَاعِدِهَا وحتى الحكومات العربية المتعاونة معها.

ومن أول المعطيات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، التي زادت البيئة المتطرِّفة اتساعاً في التَطَرُّفَ ضد الولايات المتحدة الأمريكية هي تلك التصريحات التي أدلى بها السيد الرئيس جورج بوش عندما قال: (من ليس معنا فهو ضدنا) هذه المقولة قد وُلِّدَت اضطراباً وقلقاً وخوفاً لدى المسلمين جميعاً الذين أصبحت ديانتهم هي المتهمه بأنها الديانة المنتجة للتَطَرُّفِ وأفعاله القاسية مما وسَّعَ بشكل عام دائرة المعاداة لدى العرب والمسلمين لسياسات الولايات المتحدة ودفع المزيد من الشباب إلى قبول الموت تفجيراً وتفخيخاً وبكلِّ الوسائل والأساليب.

ولذا فإنَّ إحساس الفلسطينيين والصوماليين والعراقيين والأفغان بأنه لا رحمة عليهم من أحد، وُلِّدَ عند أغلبيتهم أنه لا مفرَّ من الموت إلا الإقدام عليه بإرادة من أجل أن ينتزعوا الاعتراف بحقوقهم من كلِّ أحدٍ، وعندما يتحقق لهم ذلك فلن يجد الموت من يقدِّم عليه بإرادة، ومن يقدم عليه بعد ذلك يُعدُّ منتحراً ولن يُكتب شهيداً مع الشهداء.

ومن أراد لمشكلة التَطَرُّفِ حلاً؛ عليه بمعرفة مكانه التي فيها المتطرِّفُ والفكر الذي تشربته جزءاً من الحلِّ، ولذا فمن يستمع لما يقوله المتطرِّفُ ويتعرَّفُ على دوافعه ومحفَّزاته لارتكاب أفعال التَطَرُّفِ يتمكَّن معه من المعالجة والإصلاح اللذين يؤسِّسان على تصحيح المعلومة بالمعلومة ودحض الحُجَّةِ بالحُجَّةِ، دون أن يتمَّ الالتجاء إلى التسفيه والتحقير والتهميش والتغفيل.

إذاً فمن يُفكّر في حلّ لمشكلة التطرّف عليه أن يعرف أنّ التطرّف في أساسه يُفعل بحثاً عن الحلّ للتأزّات التي أوجدت البيئة الخصبة لنمو بذوره.

وهنا فإنّ اتخاذ أساليب وآليات متطرّفة لمعالجة مشكلة التطرّف يولّد أساليب جديدة لتتوّعه، وإنّ اتخاذ أساليب أكثر مرونة يُحفّز كلاً من الأنا والآخر إلى التقارب المُمكن من الجلوس في دائرة البحث عن الحلّ.

الوسيطيّة جزء من المشكلة أم جزء من الحلّ

الوسيطي لغة ثلاثة ذات بُعدٍ ثالث، فهو من يقبل الجلوس بين طرفين بغرض جذبهما إليه، لتكون رؤاه الفكرية هي الحلّ، ولكي يصل الطرفان إلى ما يشاؤه الوسيط عليهما بوضع راحتي يديهما مع راحة يديه ليتمّ القبض المُمكن من الجذب بقوة وإلا لن يصل إلى المكان الذي يضع الوسيط قدامه عليه، وفي دائرة الممكن احتمالات أربع:

الاحتمال الأول: أن يكون الجذب معسراً بما يواجهه الوسيط من جهد مقاوم من كلا الطرفين المتطرّفين؛ فالتعسر يكون مصحوباً بمرارة التنازلات المستوجب تقديمها في سبيل الوصول إلى الوسيطية أو حتى الوسيطية التي عليها الوسيط يبذل الجهد من أجل قبول الوسيطية حلّاً بغض النظر عمّا في التنازلات من مرارة.

وفي هذه الحالة إن قَبِل الطرفان ذلك بداية قد لا يقبلانها وسطاً ولا يقبلانها نهايةً، وهنا تكمن معطيات الانتكاسة الميسرة سُبُل العودة إلى ذلك التطرّف أو إلى تطرّفٍ آخر.

الاحتمال الثاني: أن تكون نتائج الجذب معسرةً بما يواجهه الوسيط من جُهدٍ مقاوم من أحد الأطراف؛ وفي مقابل هذا التعسير تكون نتيجة من

يُقَدِّم التنازلات سريعة أن يحيد عنها بسرعة أكثر، مما يجعله يعود إلى ذلك الطرف الذي جاء منه مجروراً بمجموعة من التنازلات.

ومن يكون معسراً في أمر جرّه بالقوة الوسيطة بتنازلات يعرف أنها ستُلقى عليه عبء آخر لا يطيقه فكراً أو نفسياً فهو كمن قبل بداية وتخلي وسطا وتطرّف نهايةً.

الاحتمال الثالث: أن تكون نتائج الجذب ميسرة من كلا الطرفين مع ما يبذله الوسطي أو الوسيطي من جهد لجذبهما تجاهه. هذه الحالة في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع إمّا على احتمال اعتراف الطرفان بأنّهما كانا على غير حق فيما قاما به من تطرّف؛ فغلبت الموضوعية بعد نُضحٍ ورُشدٍ على تفكيرهما؛ فقررا العودة الميسرة. وإمّا أنهما لظروف مؤقتة قبلاً بذلك دون أن يُشعرَ طرف الطرف الآخر بحقيقة أمره، ودون أن يعرف الوسطي حقيقة أمرهما أيضاً مما يجعل التنازلات المقدمة بغرض أخذ ثمن لِيُسهمَ في دعم الاتجاهين اللذان كان كلّ منهما متطرّفاً عليه عن الآخر. أو من أجل أن يقترب الطرفان مادياً لتكون الخطوة ميسرة بينهما كلّ ضدّ الآخر.

الاحتمال الرابع: أن تكون نتائج الجذب غير متوازنة بسبب اختلاف قوّة شدّ أحد الأطراف عن قوّة شدّ الطرف الآخر أو باختلاف قوّة توازن اليدين الجاذبتين لهما في دائرة الانحياز النسبي. فعندما لا تكون الأطراف متوازنة أثناء الجذب بقوّة الوسطي، يسبق أحدهما الآخر وصولاً، وقد يغادر بأسباب تأخر الذي تعنّنت به العلل والأسباب فأخرته عن تقديم التنازلات أو تعنّنت به في تفهّم الظروف التي بها يتمّ استيعاب الآخران (المواجه للأننا في الطرف الآخر + الوسطي).

أما إذا كان الوسيطي منحازاً ولو قليلاً لطرفٍ على حساب طرفٍ آخر فإذا ما اكتشف الطرف المنحاز عنه للطرف الآخر بذلك التحيز الوسيطي ثار من جديد على الأخضر واليابس دون أن يستثني وسطياً ولا آخر.

ومع أن كلاً من الوسيطي والوسيطي هما في دائرة الممكن على التساوي دلالة ومفهوماً، إلا أن لكلٍ منهما ما يخصّه من دلالةٍ ومفهومٍ؛ فالوسيطي هو الثالث الذي يتوسط بين الأنا والآخر ليجرهما إلى حلّ بعد إعطاء تنازلات. والوسيطي كذلك يُعدُّ هو الثالث بالنسبة للأنا والآخر، ومن حيث خصوصية المفهوم فالوسيطي هو الاعتدالي وليس العدلي، فالاعتدالي هو من يميل إلى العدل ميلاً، مما يجعل الميل إلى العدل نسبياً يختلف من شخصٍ لآخر قريباً وبعداً، ولذا فإنّ بلوغ العدل ليس الميل إليه، ولهذا فالوسطية تدعو إلى الميل إلى العدل وليس إلى الأخذ بالعدل هو كما هو، ولأنّ الاعتدالية ميلية؛ فالميل إلى يُعد استحسان من باب الجواز (يجوز ولا يجوز) حسب الحالة والظرف النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والمصلحة، وهذا ما ليس بعدلٍ، العدل هو الأخذ بالحق والعمل على إحقاقه هو كما هو، بأساليب متنوعة حيث لا إكراه بل كلّ شيء على الإرادة.

ولأنّ الوسطية اعتدالية والاعتدالية تميل بالأنا والآخر عمّا عليه تجاه العدل؛ فإنّ الاتجاه نوح العدل يُمكن من الأخذ منه ما يمكن أخذه وترك ما لا يرغب أحد الأطراف الأخذ به. ولكن هل هذا من العدل أم أنّ العدل هو الأخذ بالحقيقة التي إن تمّ الأخذ بها بإرادة أصبحت الهوة بين الأنا والآخر في خبر كان، وإذا ما تمّ ذلك فلن يكون هناك مكانٌ لوجود من يدّعي وسطية أو وسيطية.

وإذا قبل البعض أنّ الميل إلى العدل مرحلة ضرورية لمن كانوا هم متطرفين، إذاً ألا يكون ذلك الميل دليل اعتراف من قبل هذا البعض بقبول التنازلات ولو كانت مرحليّة! وإذا أجاز أحد هذا الأمر ألا تكون المرحليّة مؤقتة وهي في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع ليس بمضمونة النتائج حيث تغيّر الظروف ومعطيات الانتكاسات المتعددة. ولهذا لا حلّ إلا بالعدلية وحدها، أمّا الاعتدالية (الوسطية) فهي ليست بحلّ، بل هي من يأمل الحلّ، ولهذا الفرق كبير بين الحلّ، وبين من يرى الميل إلى الحلّ هو الحلّ.

إذاً من يقبل الوسطية حلاً فليس له بداً إلا أن يتخلى عمّا هو عليه من تطرف، ثم يقبل بتقديم التنازلات التي بها يتمكّن من الجلوس مع الآخر ليشكّل معه جناحي الوسطية اللذين بهما تُحلّق، ولكن إن اكتشف الطرفان أنّ وظيفة الجناحين تنفيذ قرار الطيران الذي ليس لهما رأي فيه؛ فقد ينقبضان، ولا يمتدان ثانية مما يجعل الوسطية وجناحيها ضحية ما كانت تدعو إليه.

ولذا تُرفض الوسطية كونها على حساب إحقاق الحق؛ فهي (أنا) بين (آخرين) كلّ منهما يعتقد أنه على صواب وهو صاحب الحق، فتحاول الوسطية أن تُقدّم حلاً مرضياً لكلّ من الطرفين، وهذا الحلّ لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال تنازلات يُقدّمها كلّ طرفٍ للطرف الآخر ووفقاً لرؤية الوسطي، الذي يرى أنّ الأمور لا تُحلّ إلا بما يُمكن من امتصاص الغضب وقبول الآخر هو كما هو، ثم قبول كلّ منهما بتقديم التنازلات لأجل أن يتمّ التفاوض والتحاور والمراجعة التي رسم خيوط نسيجها الوسطي.

ولأنّ كلاً من الأنا والآخر يرى نفسه أنّه على حقّ وغيره على باطل فالوسطي يرى أن الحق ما ليس عليه الاثنان، وفي هذه الحالة يُعتبر الوسطي طرف ثالث، وهذا يُظهر تعدّد الأطراف إلى ما هو أكثر من الأنا والآخر، وبإجازة ظهور التعدّد في إظهار الحقّ من الباطل فإننا نقبل بظهور رابع يمكن أن نسميه المواجه لهؤلاء الثلاثة بالحقيقة؛ أو أنّه الوسيطي الذي يعرف أنّ الأنا قد يكون على حقّ والآخر على باطلٍ ومع ذلك يتدخل، لجرّهما إلى نقطة الالتقاء المؤقتة وفقاً لما يقبل به كلّ طرفٍ من تقديم التنازلات، وفي هذه الحالة كيف إذا سيكون الحلّ! هل يكون بقبول ما جاء به الرابع أم من الأفضل أن ننتظر خامساً في دائرة ظهور الممكن!

كلّ المعطيات على أرض الواقع تُثبتُ التعدّد والحقيقة واحدة؛ فاليمين المتطرّف يرى أنّه المالك للحقيقة، ولهذا يدعو إليها كما هي متهيّئة له، واليسار المتطرّف يرى أنّه المالك للحقيقة وغيره لا حقيقة عنده، والوسط كذلك، ويمين الوسط هو الآخر لم يرَ الحقيقة إلا كما هي متهيّئة له، وهكذا كان الماركسيون والبعثيون والناصريون والإخوان المسلمون، وكلّ حزب بما لديه فرح وكأنّه امتلك الحقيقة دون أن يترك لغيره شيئاً منها، وفي هذا التعدّد يذوب الوسطي الذي يعتقد أنّه جاء بالحقيقة، مما يجعل العدل هو توازن المركز الذي لا يميل عن أحدٍ، ولا يميل به أحد، وهو الذي يسع الجميع دون أن يجعل أحداً منهم طرفاً متضاداً لغيره.

فالوسطي لو لم يرَ أنّ الطرفين ليسا على حقّ، ما قدّم بينهما حلاً آخر (الحق كما هو متهيّئ له)، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون وسطياً، بل إنّ الآخر غير الطرفين السابقين، الطرفان السابقان ليسا على الحقّ، والطرف الثالث إن كان على الحقّ فهو ليس بذلك الوسطي، بل

إنه المواجه للجميع بالحقيقة وأهميّة إحقاقها. وهذه الحقيقة لا تتطلب تقديم التنازلات بل تتطلب التخلّي، التخلّي التامّ عن كلّ ما من شأنه قد أدّى بالطرفين أو الأطراف إلى الاعتقاد في التطرّف وارتكاب أفعاله بأساليب غير مشروعة وإن شرّع لها من شرّع تحت أيّ صفة من صفات امتلاك القوة.

إذاً عندما تكون الأطراف المتعددة على غير حقيقة، يكون الغافلون هم الميدان الواسع لانتشار الفرقة بادعاءات الحقيقة التي لا يمكن أن تتجزأ، ولأنّ الحقيقة واحدة لا تتجزأ، لذا لا شرعية لمن يدّعيها، بل الشرعية لمن لا يحيد عنها. وهنا على العقل البشري أن يُفرّق بين مُدعي الحقيقة وبين الحقيقة هي كما هي؛ فإن لم يتمكّن من التمييز سيجد نفسه مُنجراً تحت مظلة أحد المدّعين لها غفلة لا صحوة. وهؤلاء ومن هو على مثلهم، هم الذين في حاجة لوسطي ليجذبهم عمّا هم فيه من غفلة لتكون الصحوة لهم من بعد ذلك دافعة تجاه الوقوف على الحقيقة التي سبق لهم الغفلة عنها.

أمّا أولئك الذين هم على الحقيقة سواء أكانوا أناة أم الآخرين؛ فهم ليسوا في حاجة لوسطي يجرّهم إلى الوسطية أو الوسيطية ليكون الحلّ مع غيرهم من الذين هم على الظلم المركّب من الجزأين، جزء من الحقيقة والجزء الآخر من الباطل، مما يجعل الوسطية أو الوسيطية مكوّناً مركّباً من قبول جزءٍ من الحقّ مع جزءٍ من الباطل، وإن تمّ ذلك يصبح كلّ منهما لا حقيقة بأسباب خلط جزءٍ من الحقيقة مع الباطل، وكذلك لا تصبح باطلاً بأسباب خلط الباطل بالحقيقة، ولهذا يكون التعريف بالوسطية من هذا المركّب، مما يجعل البعض رافضاً لها حيث عدم قبوله اختلاط الحقّ بالباطل، ولا يقبل التعاون والمشاركة مع من يقبل

بذلك، بل سيكون البعض متطرفاً ومقاوماً لكلّ هذه الأساليب التي أدت إلى اختلاط الحقّ بالباطل، ومن هذه الزاوية ينظر إلى الوسطية بأنها جزءاً من المشكلة وليس بجزءٍ من الحلّ.

وعندما تطرح الوسطية رأياً حلاً ثالثاً بين طرفين تكون قد بعُدت عن الوسط الذي يرسم نقطة التمرکز العدل دون ميل؛ فإن كانت الوسطية بين طرفين يمثّل أحدهما السلطة (الحاكم)، والطرف الآخر يمثّل التطرّف عن السلطة، وعندما تأتي الوسطية وتطرح حلاً وسيطاً فهي لم تكن مع رؤية الحاكم بالتمام ولم تكن مع رؤية المتطرّف بالتمام، وإذا ارتضى الطرفان بما قدّمت الوسطية من حلّ؛ فهذا يستوجب تنازلات من الحاكم ومن المتطرّف، تجعل كلّاً منهما على حالةٍ من الالتقاء مع الآخر، ولكنّه ليس معه بالتمام، حيث أنّه لا زال كلّ من الطرفين متمسكاً بنصف ما كان لديه من أفكار تجاه الآخر ورؤاه مع فتحه خاّنة جديدة تشغل حيزَ النصف الثاني الذي فُرغ بتقديم التنازلات ليتملئ بما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ولهذا فإنّ بذور الفتنة التي أنبتت التطرّف لا زالت متأهبة للظهور من النصف الذي لم يمسه تقديم التنازلات كلّما توفرت لها بيئة مناسبة للنمو.

إنّ الوسطية في مفهومها اللفظي لا الاصطلاحي تحمل مدلولات وجوب تقديم تنازلات تستدعي حلاً من أجل فكّ التوترات والخصومات والمصادمات التي تدور رحاها بين الأنا والآخر، وبهذه النظرة هي أقرب لأن تكون شرطياً لا قاضياً؛ فالشرطي إنّ حدثت اشتباكات بين الأطراف الذين هم في دائرة اختصاصه يأتي لفكّ الاشتباكات ويترك الأمر، وإن اشتكى أحد الأطراف ضد الآخر سيكون الأمر العدل متعلقاً بوجوب

قاضٍ عدل، ليحكم بالحقّ لا بتنازلات من أحدٍ لحسابٍ آخر، ومع ذلك الصلح خير لأنّه إرادي فيه يتمّ التقدير المتبادل بين الأطراف المتنازعة.

وللتعرّف على الوسطية ينبغي تحديدها ظرفياً بين مَنْ وبين مَنْ؟

. هل هي بين الحقّ والباطل؟

. هل هي بين حاكم ومحكوم؟

. هل الوسطية هي المائلة؟ أم هي التي يُمال إليها؟ أم أنها هي المحفزة على الميل؟

. هل الوسطية بين وسطٍ ومتطرّف أم أنها بين متطرّفين؟

. هل الوسطية بين معتدل ومتطرّف؟ أم هي بين متطرّف وأكثر تطرّفاً؟

. هل ستتحقق الوسطية فعلاً على أرض الواقع بما تتركه مجازاً أن يؤخذ ميلاً تجاه العدل؟

. ألا تكون الوسطية حاملة لبذور فنائها كونها تحمل مبررات العودة إلى التطرّف بمن قَبِل بإعطاء التنازلات حلاً مؤقتاً لأن يعود إلى ما كان عليه!

. ألا يعدُّ تقارب الأطراف بتنازل كلّ منهما عن جزءٍ من الحقيقة تطرّفًا جديداً عن ملامسة الحقيقة هي كما هي!

. ألا يكون الميل إلى العدل دليل إثبات أنّه ليس بعدلٍ؟

. هل الحقيقة أن تكون الوسطية على مسافة واحدة من جميع الأطراف عادلها وظالمها، وحاكمها ومحكومها، وحاميها وحراميها!

إن الذي يتنازل عن جزء من قضيّته، ويحاول أن يغيّر قناعاته وخاصة في مسألة الدين والعرف والحقوق؛ فذلك لأسباب ظرفية تحدث فيها التنازلات، ولكن عندما تتغير الظروف التي فرضت التنازلات ويكون الإنسان قادراً على إحقاق الحقّ فإنّ الرجوع عن تلك التنازلات أمر لا بدّ

منه مما يستوجب العودة عن التخلّي عن التنازلات الظرفية، وهكذا المتطرّف عندما يقبل الحلّ تحت ضغط الظروف ويتفاوض من أجل تقديم تنازلات، فإن لم تتغير قناعاته الأولى لا بدّ أن يعود إلى ما كان عليه، وقد يكون أكثر شدّة إذا كانت الظروف تصبّ في مصلحته، ولكن إن كانت عن قناعة تامّة فلن يعود إلى ما تخلّى عنه، ويكون أكثر تمسكاً بما وصل إليه من حلّ.

بهذه الرؤية تكون الوسطية والوسيطية تقريبتين، تهدفان إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتطرّفة مما يجعل الاتفاق على ما هو ممكن وبقاء غير الممكن ساكناً، ولذا فإن سكون البركان لا يعني انتهاء أمره، بل يعني أنّه في دائرة غير المتوقع سيكون مفاجئاً لمن يعتقد أنه خمد إلى النهاية، ولهذا فالفكر المتطرّف والرؤية المتطرّفة إن هدأت وسكنت تدلّ على أنها ستثور من جديد ويكون الغبار المنفوض بقوة نفخ الثوران كافياً لأن يعيق الحركة التي في مجاله أو حتى توقّفها كما فعل بركان أيزلند بالملاحة الجوية في أوروبا هذا العام من شهر مايو 2010م.

ولأنّ الإنسان لا يمكن أن يتنازل عن حقه إلاّ إذا كان غافلاً أو مُغفلاً أو قاصراً أو مغلوباً أو مقهوراً ومغيباً، فإنّه متى ما امتلك مقاليد القوّة وزمام أمره تمكّن من إعادة حقوقه بالقوّة حتى وإن وُصِفَ من الآخرين بأنّه متطرّف.

وعندما يُثار التساؤل عمّا إذا كان التطرّف قوّة أم ضعفاً! يُثبت التطرّف ذاته بأنّه لو لم يكن قوّة ما كان سبباً للتفاوض؛ فهو من وجهة نظر الأنا الحاكمة تطرّفاً هو القوّة التي بها يستقرّ الأمن، وتُقرض الرؤية الخاصة على الآخرين ومن تسوّل له نفسه أن يكون معارضاً فعليه بتحمّل دفع

الثنى. وهو أيضاً من وجهة نظر الآخر قوّة مُمكنة من نيل الاعتراف والتقدير وإعادة الحقوق، وتقويم الاعوجاج.

ولذا لو لم يكن التطرّف قوّة ما كان لأحداث 11 سبتمبر أثرٌ يُستدل به على المتطرّفين الذين أصبح الانتماء إليهم بين الشباب يزداد بأسباب توفّر معطيات البيئة التي تنتجها، ومنها الإجراءات القهرية وانتشار المظالم، والحرمان من ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات، ومنها الاعتداءات الصارخة على الملكية الخاصة والملكية العامة وعلى أعراض الناس، ومنها احتلال الأوطان وسلب خيراتها، ومن معطياته الرئيسة أيضاً المعلومات المزوّرة، والمساس بالدين والعرف، والمغالبة بغير حقّ على المستوى الداخلي (داخل البلد) أو على المستوى الخارجي (في الهيئات والمنظّمات والجمعيات الدولية والعالمية)، ومع أنّ البعض يعتقد أنّ الفقر هو الذي يدفع الشباب إلى ارتكاب أفعال التطرّف، إلا أنّ القادرين هم الذين يتصدّرونه فكراً وفعلاً، أمّا أولئك الذين هم على الحاجة لا وقت لهم غير البحث عمّا يُشبع حاجاتهم وحاجات من له الحق عليهم، وللنظر إلى السيد بن لادن والسيد الظواهري، وكذلك الذين نفّذوا أحداث 11 سبتمبر 2001م، نجد أنهم لم يكونوا من الفقراء، بل أنهم من الملاك والمهندسين القادرين والفاعلين.

ولننظر أيضاً إلى بعض من قيادة الجماعة المتطرّفة في ليبيا الذين أطلق سراحهم بعد قيامهم بمراجعات موضوعية بما قاموا به من دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس، نجد من قياداتهم سامي السّاعدي، وعبد الحكيم بالحاج، وخالد الشريف هم ليسوا بفقراء. وهكذا نجد في بيئات ظهور التطرّف الكثير من الذين اتخذوا

الصفات البديلة أسماء لهم من أجل قضايا هم يرونها حاقّة للحقّ هم ليسو بالفقراء. وهذا لا يعني أنّ الفقر لا تأزّمت بأسبابه، ولكن التأزّمت المتربّبة على الفقر أكثرها جرائم وانحرافات سرقة، وتعاطي، وتسوّل، وقلقلة أمن الشارع بما يُخيف المواطنين على أمن ما يمتلكون، وقد يُجنّد أولئك المنحرفون بأسباب الحاجة من قبِل الآخرين ويُستخدموا بموجّهات داخلية وأجنبية ضد النظام ومصالح الوطن، وقد يكون البعض من الناس (مواطنون وأجانب) ضحية بين أيدي الذين دفعتهم الحاجة إلى الجريمة.

ولذا فالتطرّف لم يكن على نوعيّة واحدة، ولا تنظيمياً فكرياً وحداً، بل هو المتنوع مولود البيئات المتنوعة؛ فهو في أساسه المؤسس على التهيؤ والاستعداد والتأهّب والفعل الإرادي، ولم يكن المؤسس على التنظيم كما هو حال تنظيم الإخوان المسلمين الذين يخططون ويبرمجون وفقاً لأهداف هم يرونها واضحة الدلالة والمرمى ثم ينظّمون المنتمين إليهم إعداداً وفق حلّقات ودوائر ومستويات تراتبية مع القبول بتنوع الأساليب. ومع أنّ التطرّف في أساسه لا تنظيم إلا أنّه بعد التهيؤ والاستعداد والتأهّب والفعل الإرادي يصبح في دائرة الممكن ظهور التجمّع واتساع دائرة المعارف ممكناً ليكون الجهد الموحد أقوى من الجهد المنفرد وفقاً لقاعدة: (الفرد قوّة، والجماعة أقوى، والمجتمع أكثر قوّة) وتكون المناصرة قاعدة لتبادل المعلومات وتمكين المتطرّفين من تنفيذ أفعال التطرّف بنجاح قدر الإمكان.

ولأنّ التطرّف قوّة؛ فهو المسبب للتصدّعات والتأزّمت الحكومية والمُرهب لأجهزتها الأمنية، والمُرهب للاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي،

ولأنه كذلك فإن القوة تُعدّ لمقاومته وردعه ومحاولة قهره وهزيمته كلُّ وفق استطاعته.

وكذلك من وجهة نظر الوسطي فإنَّ التطرُّف قوَّة؛ فهو لو لم يعتبره الوسطي قوَّة ما عرض نفسه قوَّة غير مواجهة له (للتطرُّف)، بل قوَّة تعترف به في دائرة الممكن مثلما تعترف بالآخر، ولأنَّ التطرُّف قوَّة فإنَّ الكثيرين يخشونه ويجتنبون أصحابه الذين هم في كثيرٍ من الأحيان غير مأموني الجانب.

ومع أنَّ التطرُّف قوَّة ألاَّ أنه لا يخلو من نسبة الضعف فيه، وفقاً لقاعدة (لا قوَّة مطلقة إلاَّ من القويِّ المطلق) مما جعل من هم في دائرة النسبية على القوَّة والضعف من متغيرٍ لمتغيرٍ، والضعف بين سالبٍ وموجبٍ هو القوَّة في دائرة النسبية والممكن؛ فالذي يُستدرج بداعي الضعف لتقديم تنازلات ويقبل ذلك في فترة ما؛ فهو قادر على أن يحتفظ بقوَّة ضعفه التي تسمح له بمقاومة الظرف في الانقضاض على الآخر لاسترجاع ما تمَّ التنازل عنه.

ومن يتم استدرجه بتداعيات الإصلاح والتسامح والاستيعاب والتفاهم والتفهّم من أجل أن يحقق الآخر غاية له في ظرف معيّن؛ فهو بعد تغيير الظرف وتوفّر المعطيات التي تسمح له بالانقضاض ليظهر القوَّة التي كان البعض يعتقدونها ضعفاً؛ فلن يتردّد أبداً ليثبت أن قوَّة الضعف قوَّة تُمكن من كان يشار إليه بالضعف بأنّه على القوَّة المؤثرة والفاعلة في الزمن غير المتوقع.

إذاً في معطيات الضعف توجد معطيات القوَّة، ولهذا ما يظهره الإنسان من ضعفٍ في القول أو العمل أو السلوك قد لا يكون كما هو مُظهِراً؛ بل قد يكون مغايراً لما في باطنه أو ما يضمّره من أجل توفير هذه القوَّة

التي يراها الآخر ضعفاً إلى أن تنتهياً لها الظروف المناسبة لإظهارها قوة. وقد يكون إظهار الضعف من أجل استنفاد قوة الآخر، أو من أجل استدرار عطفه وتغفيله عما يمكن أن يُفكر فيه تجاه الآخر الذي يظهر الضعف من أجل غاية في نفسه، وعندما يكون الضعف على هذه الحالة؛ فهو في أعلى درجة من القوة لِمَا وفره من جهد في نيل الوطر. وهنا وجب النظر إلى القضايا بأبعادها الكامنة وليس بما يبدو ظاهراً منها أمام الآخرين؛ فمعطيات القوة تتوفر بمتغيراتها والظروف التي تسمح لها بالظهور كلما تهيأت، مما يجعل القوة نبتة قويّة في بيئة الضعفاء والمستضعفين، وفي مقابل ذلك يصبح الضعف هو البذرة التي تنمو في نفوس الأقوياء.

ومن خلال ذلك فإنّ الأنا والآخر والوسيطي هم على أطراف القوة والضعف؛ فالوسيطية تقبل أن تعالج القوة بقوة والضعف بضعف، ولأنها وسيطية فهي لم تُقرّ العلاج بالقوة المطلقة ولم تُقرّ بالضعف المطلق الأمر الذي جعلها على طرفي نقيض من الطرفين.

ولأنّ الوسيطية مؤسسة على ضعف وقوة، لذا فهي تقبل بمعطيات وجوب التنازل النسبي عن الضعف بالميل إلى القوة، كما تقبل بمعطيات وجوب التنازل النسبي عن القوة بالميل إلى الضعف، وأينما يلتقي القويّ مع الضعيف أو القويّ مع من هو أقوى منه تعتمد الوسيطية حلاً مناسباً ومرضياً للطرفين.

ولكن:

. هل تُعدّ نقطة الالتقاء (على الوسيطية) هي الحلّ بالحقّ والعدل؟

. هل تُعدّ نقطة الالتقاء (على الوسيطية) إنصاف بموضوعية؟

ومع أنّ الوسطية تطرح الحُلُول التوفيقية، إلاّ أنها تعلم الحلّ (الحقيقة) ولكنها من أجل نزع فتيل الاشتعال تقبل غض النظر عن بعض الحقائق وما يستوجب أن يكون من حلّ عدلٍ.

ولأنّ الأمر كذلك ألا تكون معطيات التطرّف قد تأسست من جديد برؤية وسطية تعلم أنها قد نزعت الفتيل وأبقت اللغم بجانبه الأمر الذي يُمكن لأيّ كان أن يُعيد الفتيل إليه لِيَنفَجِرَ من جديد بقوة أعنف مما كان عليه ويصبح الغافلون هم الضحيّة المعرّضة للتفخيخ في الصدمات الدائرة رجاها بين متطرّفٍ وأكثر تطرّفًا.

بيئة توليد الوسطية

تبرز الوسطية والوسطية ظهوراً عندما يصطدم طرفان أو أكثر اجتماعياً أو فكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو دينياً سواء على مستوى السلطة والحكم أم على مستوى الأفراد والجماعات في أي دولة أو مجتمع أو نظام حكم، وبشكلٍ خاص عندما تصل الأمور بين الأطراف إلى نقطة لا عودة عن التطرّف فكرياً أو سلوكياً.

وبظهور التطرّف تظهر معطيات جديدة تحلّ بين المتطرّفين لتملأ ذلك الفراغ الممتدّ بين أطراف النزاع فتكون جسر الصلة الذي يربط بين المسافات المنفصلة التي قطعت العلاقات بين الأنا والآخر، وإن لم تحلّ الوسطية محلّها في الوقت المناسب بين هذه الأطراف؛ فقد تزداد الهوة اتساعاً والجفاء بعداً.

ولكن ما هي المعطيات التي تُمكن الوسطية من ربط الهوة بين الأطراف المتطرّفة بعضها عن البعض، ألا تكون هي المتكوّنة من مجموع التنازلات في دائرة النسبية والمُمكن، ومدى درجة تحمّل كلّ طرفٍ على أن يقبل بما يمكن أن يُملى عليه من الطرف الآخر أو الأطراف

المتحالفة ضدّه؛ فعلى سبيل المثال: الصراع في لبنان (لؤلؤة العرب والبحر المتوسط) قوّة رجاه تدور بين أطراف لا تقبل بالاستسلام، وأخرى ترى ضرورة غظ النظر عن بعض المواقف، فهو الصراع بين من يرى لا مكانة له إلا بإشعال نار الفتنة، وبين من يرى وحدة الوطن والحفاظ على ترابه، وبين من يرى الثأر من العدو وطلب الشهادة هو الحلّ، وبين من يرى المغالبة بالأكثرية وإن كره الكارهون، وبين من لا يقبل بأيّ رئيس للدولة الموقرة إلا برئاسته هو دون غيره، وبين الذين لا يرون فيه قادراً على تمثيل كلّ اللبنانيين الذين تتوّعت أفكارهم ودياناتهم واتجاهاتهم وتوجّهاتهم حضارياً وثقافياً ومصلحياً، وبين من يرفض التخلّ الأجنبي في توجيه السياسة، وبين من يرى في التدخل مناصرة الحقّ وإحقاقه. وبين هذه وتلك تطلّ بذور الفتنة مكوّناً من مكونات البيئة المحليّة والبيئات الأخرى وما تُقرّه الوسيطية من قبول البقاء على هذه المخصّبات البيئية بشيء من التنازلات.

وكذلك ما يجري في العراق من صراعات كلّما ازدادت انشطاراتها أزداد التطرّف انشطاراً جديداً، وكلّما اشتدّت الصراعات والصدمات اشتدّ التطرّف وتآزمت الأحوال في البلاد، ومع أن الدين عند الأغلبية العراقية هو واحد (الإسلام) إلا أنّ السياسة ليست واحدة؛ فكانت الصدمات مشتتة بنيران التطرّف بين السنّة والسنّة، وبين الشيعة والشيعة، ثم بين الشيعة من جهة والسنّة من جهة أخرى، وبين أكرادٍ وأكرادٍ غيرهم، وبين بعض من العرب والتركمان وكذلك بعض من الأكراد، وبين من يدين بالإسلام وبين من يدين بغيره، الوطن واحد، وحقّ المواطنة واحد، وثروة البلد واحدة، وجميعها لن تُعدّ مرتكزاً للقاء بما أنّ الأجنبي هو المسير للسياسة وحتى حركة المرور في البلاد، ولأنّه أجنبي فلا بدّ له من

الرحيل، وإن لم يرحل بإرادة فلا بد أن يُرحل بالقوة، ومن لم يرحل ركباً أو راجلاً سيُرحل في نعيشٍ على الأكتاف محمولاً، ومن لم يضع هذه في حسبانها لن يجد نفسه إلا مع ركام ذلك الغبار العظيم الذي تطاير بقوة التفخيخ والتفجير، ثم تناثر هنا وهناك أو تراكم بين هنا وهناك. ولذا فالقاعدة تنصُّ على أن (المُحتلَّ إن لم يرحل بإرادة يُرحل بالقوة) (وإن لم يرحل راجلاً يُرحل ركباً مكرهاً).

إذاً لو كانت الوسطية حلاً؛ فلماذا لم تُحلَّ حلاً في العراق بين الأخوة في الوطن الواحد، وإلا الوسطية حتى الآن لم تتكوّن هناك لتكون حلاً عادلاً بين أيدي أبناء العراق مصدر الحضارات والثقافة والعلم.

وأين موقع الوسطية مما نظّر له صموئيل هنتونجتون (أحد المنظرين للعولمة) الذي اعتبر أنه لا خطر على العالم إلا من انتشار الإسلام، أم أن الوسطية في هذه الحالة أصبحت هي أحد الأطراف، مما يجعلها في حاجة لوسطي آخر، بمعطيات أخرى غير التي هي عليها فكريباً، ليكون وسطياً من أجل الحلّ قبل أن تتسع دوائر الصدام بين من رسم سياساته وفقاً لما نظّر له صموئيل هنتونجتون، وبين المستهدفين به فعلاً وسلوكاً، وإذا أصبحت الوسطية بعد ذلك طرفاً؛ فعليها بتقديم التنازلات التي تجعلها على حالة تقارب من الآخر، ومع ذلك فإنّ صموئيل هنتونجتون يرى أنّ الحضارة الإسلامية لا توجد بها ثغرة في الوسط في نظامها التراتبي للولاءات، وهي الحضارة التي تفتقد إلى الدولة المركز مما جعل علاقاتها مع الغرب في حالة تباين⁵. ثم يؤكد على أن "الدين

⁵ صموئيل هنتونجتون، صدام الحضارات وإعادة النظام العلمي "ترجمة مالك أبو شهيوه ومحمود خلف" بنغازي، دار الكتاب الوطنية، ط 1، 1999م، ص 322.

الإسلامي هو العدو الأول للغرب"⁶، ولذا ينبغي معرفة موقع الوسطي من هذه التنظيرات؛ فإن رفضها الوسطي أصبح طرفاً متطرفاً، وإن قبل بها أيضاً أصبح طرفاً، ولكنّه في هذه الحالة سيجد نفسه طرفاً متطرفاً مع تنظيرات صموئيل هنتونجتون التي لم يقبلها المسلمون بكل طوائفهم وألوان طيفهم.

ولننظر إلى فلسطين (قلب العروبة المحتل) وما يجري فيها من ظلم وقهر وإذلال وهتك عرض ومصادرة أموال الفلسطينيين وأراضيهم من قبل الإسرائيليين؛ فلننظر كذلك إلى ما يجري بين الفلسطينيين من صدامات ونزاعات وعداءات؛ فمع أنّ عدوهم واحد إلا أنّ العداءات بينهم أصبحت تتعدّد بمبررات كل طرفٍ منهم بأنّه على الحقّ وغيره على الباطل، وفي هذه الحالة فالوسطي سيكون بين من ومن، بين العرب والإسرائيليين، أم بين الفلسطينيين والفلسطينيين، في هذا الصدد يلاحظ كلّ يوم جهود الوسطاء تُبذل من أجل أن تجد الوساطة البينية مكاناً لها لتحلّ فيه بين الفلسطينيين والفلسطينيين، وبين الإسرائيليين والإسرائيليين، وبما ليبتها تجد مكاناً. ولكن ببذل الجهد ومضاعفته ستكون التنازلات في متناول الجميع والأضعف هو الذي سيُحمّل دفع القسط الأكبر من التنازلات.

فما قامت به إسرائيل في المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط من استيلاء على السفن المناصرة للقضية الفلسطينية (فك الحصار عن قطاع غزة) فجر يوم الاثنين 31 من شهر مايو 2010م وقتل وجرح وأسير من كان على ظهورها من مناصرين مدنيين أوروبيين وغير أوروبيين إلا علامة دالة على تطرّف دولة إسرائيل؛ فأين الشرعية

⁶ المصدر السابق، ص 34.

الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المناصرة للحق، فهل يا ترى ستكون طرفاً أم أنها ستكون وسيطاً! إن قبلت بأن تكون وسيطاً أو وسطاً ألا تكون قد اعترفت بأنها غير عادلة، بل لا علاقة لها بالعدل من قريب ولا من بعيد، وإن قبلت بان تكون طرفاً فهل هي قادرة على فرض الحل، أم أن الحل بيد من يديرون السياسة التي تُسَطَّر لكل شيء ولا تسير على ما سَطَّرت له. وإن لم يحدث هذا ولا ذاك ألا يكون المزيد من التطرف هو السبيل المؤدي إلى الحل!

ومع أن القبول بتقديم التنازلات مُعطية رئيسة من معطيات قبول الآخر من وجهة نظر الفكر الوسطي، إلا أن المستقبل الأوفر حظاً غير مقتصر على تقديم التنازلات الآنية، بل مرتبط بتغيُّر المصالح التي يترتب عليها تغيير المواقف للضرورة والحاجة والأهمية، فإذا نظرنا مثلاً إلى مستقبل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام مع الإسرائيليين لن نجد لها معطيات مستقبلية تتطابق بها مع ما هي عليه في الزمن الحاضر، بل إن المعطيات التي نشهدها اليوم ستكون في صالح كفة العرب والمسلمين بشكل عام؛ فاليوم السياسة العالمية المُغَالَبَةُ فيها بأيدي من يمتلك المال والصحافة، وهذه اليوم بأيدي يهود العالم، إلا أن المسلمين الذين منهم بنو يعرب، هم على التكاثر والتزايد المؤدي للهجرة والمُمكن من بعدها في الدول المهاجر إليها من دخول البرلمانات والمجالس النيابية والرئاسية التي فيها تُرسم السياسات ويُقرَّر ما يجب أن يكون ليكون الحق في المستقبل بين أيدي أصحابه دون وسطية. وكذلك لا ينبغي الإغفال بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي وازدياد عدد الدول الأعضاء المسلمة في المجالس والهيئات الدولية التي ستكون

أصوات ضاغطة على أزرار إدارة العجلة تجاه المستقبل الأفضل للمسلمين.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت إسرائيل بالنسبة لها الابنة المتبناة المدللة، اليوم فيها الدين الإسلامي هو الديانة الثانية، ورئيسها المحترم السيد (أوباما حسين) هو من بني جلدتها وعلى ثقافة دين أبيه الإسلام وفضائله الخيرة، ولذا فمن غير شك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لم تعد تنظر لأهمية الابنة المتبناة (إسرائيل) وكأنه لا وجود من بعدها لمن يمكن أن يتم تبنيها، بل اليوم تنظر إلى البلدان العربية والإسلامية قوة مادية وبشرية فلا تقبل أن تقصر نظرها على الابنة الوحيدة المتبناة التي تشكّل عبء عليها وتترك تلك القوى الواسعة الانتشار مع وافر الإمكانيات، ولذا فالمصلحة ستفرض نفسها على السياسة الأمريكية مستقبلاً مما يجعل الأحوال متغيرة وعلى وجه السرعة.

وفي أوروبا التي غلبت في الماضي المصالح الإسرائيلية على المصالح العربية وحقوقهم، اليوم يعدّ الإسلام فيها هو الديانة الثانية لجميع شعوبها، ولذا كلّ من يزور أوروبا من العرب يجد له مكاناً في مطاعمها الإسلامية ومكاناً في بعض من شوارعها ذات اللوحات المكتوبة باللغة العربية أو التركية أو الإيرانية والباكستانية، وإذا دخل إلى متاحفها يعرف أن للعرب والمسلمين جذور في كلّ ما في متاحفها وفي كثير من الآثار التي تشكّل هويتها وفي قرطبة واشبيلية وصقلية كثير ما يسرّ المسلمين، ولهم أيضاً ما يسرهم في أوروبا من المساجد ذات المآذن العملاقة التي هي في ازدياد بأسباب ازدياد عدد المهاجرين المسلمين ونسبة تكاثرهم

إذا ما قورنت بنسبة تكاثر غير المسلمين وبزيادة عدد الداخلين في الإسلام أيضاً.

إنَّ دخول تركيا منظومة الاتحاد الأوربي لن يكون بعيداً وحينها سيكون للدين الإسلامي والمسلمين هامش يسمح بامتدادٍ أكثر، فيه تتيسر الأمور وتتحسن بين أهل الشرق وأهل الغرب، وتصبح المآذن أكثر ارتفاعاً.

ولننظر كيف كانت أمريكا وأوروبا طرفاً منحاذاً إلى إسرائيل، وكيف هي اليوم تضع نفسها وسيطاً بين إسرائيل وبين العرب الفلسطينيين؛ فأوروبا اليوم تطالب بتقديم المزيد من التنازلات من الطرفين بعد أن كانت منحاذاً لإسرائيل على حساب العرب وقضيتهم المركزية فلسطين؛ فإذا كان الأمر هذا حاله في بداية القرن الواحد والعشرين؛ فكيف سيكون حاله تجاه العلاقات مع العرب والمسلمين في وسط هذا القرن الذي يزداد فيه انتشار العرب والمسلمين في أوروبا وأمريكا، وكيف سيكون من بعد ذلك حال دولة إسرائيل التي إن لم تصحُ لخطورة ذلك برؤية موضوعية تمكّنها من استيعاب العرب والمسلمين (هم كما هم عليه) لأجل أن تندمج معهم وتنصهر في بوتقة الاعتراف والتقدير والاعتبار والاحترام بأنَّ الدين من عند الله والوطن للجميع؛ فإن لم يحدث ذلك سيكون للتطرّف أثراً دموياً في يومٍ لا وجود فيه لوسطي يمكن أن يُسهم في كفِّ هدره، ويومها يكون الحلّ.

ولأنَّ مصالح العرب والمسلمين الذين يقارب عددهم من المليار والنصف مليار نسمة مصالح متداخلة وأبوابها مفتحة أمام الجميع بمعطيات الدين والكثرة والهجرة؛ فإنَّ انفصال مجموعة من الدول ذات الهوية الإسلامية عما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي سابقاً وانضمامها إلى المنظمات

والهيئات والجمعيات الدولية بهوية إسلامية مستقلة يُعدُّ رافداً قوياً لقضايا المسلمين في كلِّ المحافل الدولية، ولهذا فإنَّ البينية الوسطية التي يمكن أن ينتظرها الإسرائيلي ليستمر بقضيته غير العادلة أصبحت أرضيتها على حالة من الاضمحلال.

وإذا نظرنا إلى الهند العظيم بتعداده الكثير وثرواته وإمكاناته الهائلة نجد أنَّ عدد المسلمين فيه هم على الكثرة والتكاثر، هذا إلى جانب الثقافة المشتركة أيضاً بين المسلمين والهنود غير المسلمين في الثقافة الهندية التي أسست لعاطفة مشتركة ومصالح مشتركة بين الهنود لن يكون لها مستقبلاً زاهراً مع الإسرائيليين بقدر ما ستكون أكثر ازدهاراً مع المسلمين بمختلف ألوان طيفهم. وهذه من المعطيات التي لن تجعل من له عاطفة تجاه الآخر أن يكون وسطياً محايداً تجاهه.

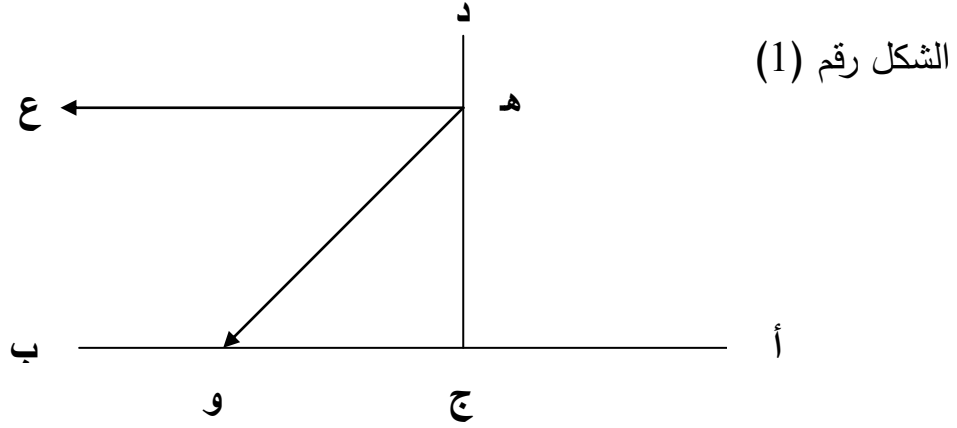
وهكذا دول أمريكا الجنوبية من لم يكن من ساستها ذا جذور أفريقية أو عربية وإسلامية سيكون من الذين تربطهم مصالح مع العرب والمسلمين ودول العالم التي كانت مصنَّفة على المستوى الثالث، فأين إذاً وسطى المستقبل الذي سيكون مستقلاً بالتمام ويُمكن للإسرائيليين أن يعتمدوه وسيطاً!.

التطرف عن التطرف سالب أم موجب

المتطرف عن التطرف متطرف سواءً أكان هذا التطرف عن الخط المستقيم، أم عن خط متطرف إلى الخط المستقيم، وهو خروج عن اتجاه، أو أنه سير في اتجاه مخالف للخط المتطرف عنه.

والذي يحدد نوع التطرف هو الموضوع المتطرف عنه، والموضوع المتطرف إليه، الذي يحتوي على الأهداف، والغايات المراد الوصول إليها أو تحقيقها، والتطرف عن التطرف قد يكون تطرفاً جديداً، وقد

يكون عودة إلى الخط المستقيم الذي خرجت منه التطرفات، وقد يكون متوازياً معه، كما في الشكل رقم (1).



(أ ب): هو الخط المستقيم الذي تنتظم عليه ذات الأفراد والجماعات والمجتمعات وتتجسّد به أخلاقهم وإرادتهم المستمدة من (الدين، والعرف، والثقافة).

(ج د): هو المتطرّف عن خط ذات المجتمع (أ ب).

(هـ و): خط التطرّف عن (ج د) إلى (أ ب)، وهو المتطرّف عن التطرّف.

(هـ ع): خط التطرّف عن (ج د)، والمتوازي مع (أ ب)، وهو المتطرّف عن التطرّف.

ومن الشكل رقم (1) يتّضح أنّه ليس بالضرورة أن يكون التطرّف سلبياً؛ فالخط (هـ و) المتطرّف عن (ج د) إلى (أ ب) يعتبر عودة إلى الخط المستقيم (الطريق المستقيم الذي اختاره المجتمع عن وعي وإرادة).

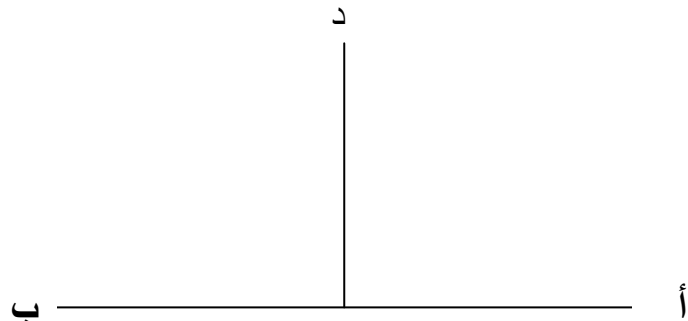
ولذا فإنّ التطرّف عن التطرّف يتضمن مجموعة من الإتجاهات:

1. إذا كان التطرّف عن التطرّف من أجل التخلّي عنه، والعودة إلى الأصل (الطريق المستقيم) المتكوّن من قيم المجتمع الحميدة وفضائله الخيرة المشكّلة لهويته التي بها يعتزّ، فإنّ هذا التطرّف يعدّ صواباً، وينبغي التشجيع عليه.

2. أمّا إذا كان التطرّف عن التطرّف نوعاً جديداً لأنواع تطرّفات أخرى تؤثر على قيم المجتمع وفضائله وأخلاقياته التي ارتضاها ناموساً اجتماعياً بها يُقيّم أحواله ويقومها؛ فإنّه يعدّ تطرّفاً سلبياً، لا يمكن التشجيع والتحفيز عليه، بل يجب أن يقاوم حتى يتمّ تصويبه إلى ما هو أفضل وأفيد وأنفع للأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية.

ومن يريد أن يعرف عن بيّنة الفارق بين التطرّف الموجب والتطرّف السالب عليه بمعرفة الموضوع المتطرّف منه والموضوع المتطرّف إليه، من خلال مجموعة النماذج الموضحة لذلك:

أ. يعتبر الخط المستقيم (أ ب)، هو خط ذات المجتمع، وفقاً لأصوله الثقافية والحضارية المتضمّنة للقيم والاعتبارات المتفق عليها اجتماعياً، مما يجعل الالتزام بها يعدّ صواباً، والتطرّف عنها يعدّ خطأ، وقد يؤدي هذا التطرّف إلى تجريم، أو معاقبة مرتكبه. ويبين ذلك الشكل رقم (2).

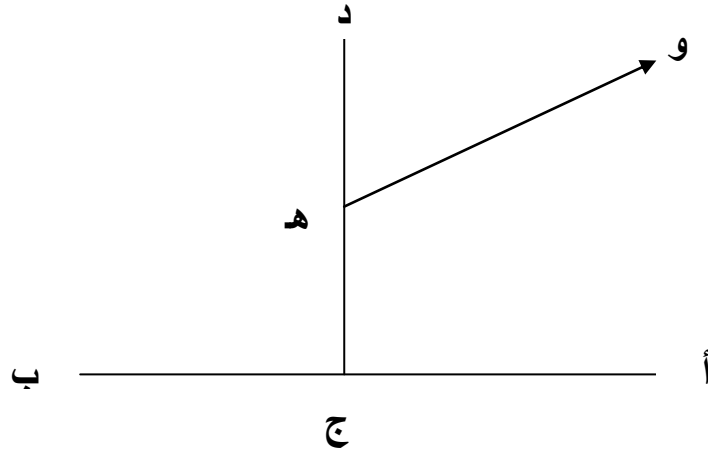


الشكل رقم (2)

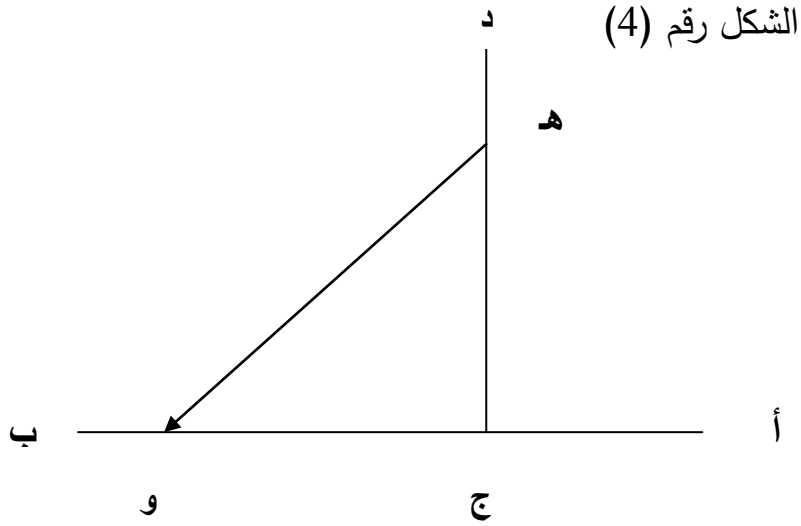
الذي يعتبر فيه (أ ب)، هو الخط الصواب (خط تنظيم المجتمع)، ويعتبر فيه الخط (د ج) تطرفاً عن الخط المستقيم (أ ب) لأنه خروج عن أخلاقيات المجتمع وقيمه وفضائله وأصوله الخيرة، مما يجعل سالقيه (المتطرفين) هم في حاجة لمن يتتبع حالاتهم بالبحث والدراسة من خلال معلومات يتم جمعها، وتحليلها، وتشخيصها بهدف العلاج، وبغرض عودتهم إلى مكانة المجتمع واعتباراته لكي لا يكونوا عائقين له، ولكي يؤدوا وظائفهم الاجتماعية حسب قدراتهم واستعداداتهم تهيؤاً وإرادةً واستعداداً وتأهباً.

ب. يُعدّ المتطرف عن التطرف متطرفاً، سواء أكان فرداً مستقلاً بذاته أم أنه عضو في جماعة من الجماعات البشرية، كما في الشكل رقم (3) باعتباره متطرفاً عن التطرف في اتجاه معاكس لاتجاه خط تنظيم المجتمع (أ ب)، ويكون خط تطرفه (هـ و) المتطرف عن خط التطرف (ج د)، مما يجعله في حالة تطرف مرتين: الأولى تطرفه عن ذات المجتمع، والثانية تطرفه عن المتطرفين عن قيم المجتمع وفضائله الخيرة.

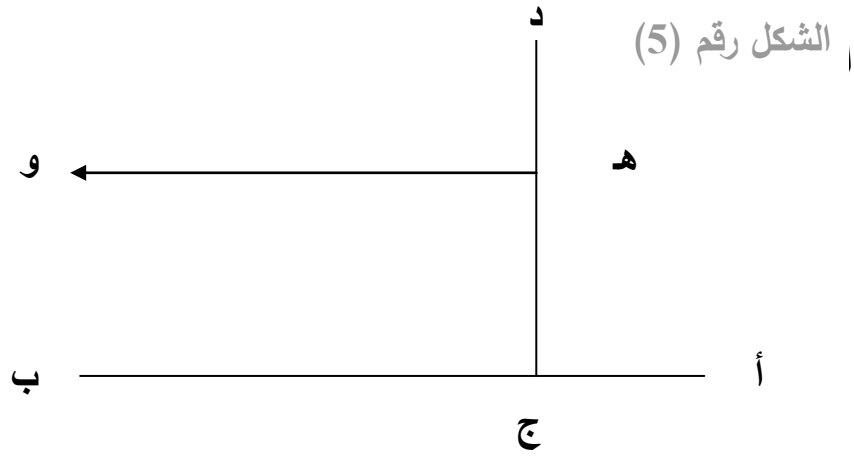
الشكل رقم (3)



ج . لا يُعدّ المتطرّف عن التطرّف متطرّفًا سلبيًا من وجهة نظر المجتمع وقوانينه إذا توحّد سلوكه مع سلوك المجتمع واتجاهاته مع اتجاهات المجتمع، مع أنّه متطرّف عن السلوك التطرّفي للمتطرّفين، وذلك بخروجه عن ممارساتهم وأفعالهم المتطرّفة، والشكل رقم (4) يُبيّن ذلك، حيث يعتبر فيه (أ ب) هو خط القيم والنواميس الاجتماعية المتفق عليها، و(هـ و) تطرّفًا عن (ج د) وعودة إلى (أ ب)، أي أنّه تطرّف عن التطرّف، وعودة إلى خط ذات المجتمع، ويكون تطرّفه في هذه الحالة مرة واحدة، ويعتبر تطرّفًا إيجابيًا لأنّه تطرّف عن التطرّف السلبي بالنسبة إلى المجتمع، وعودة إلى الالتزام بالقيم العامة المتفق عليها حسب شريعته وديناته وقوانينه التي أقرّها، وفي الوقت ذاته يعتبر تطرّفًا سلبيًا من وجهة نظر الجماعة المتطرّفة (ج د)، لأنّه تطرّف عن قيمها التي تعتقدها صوابًا.

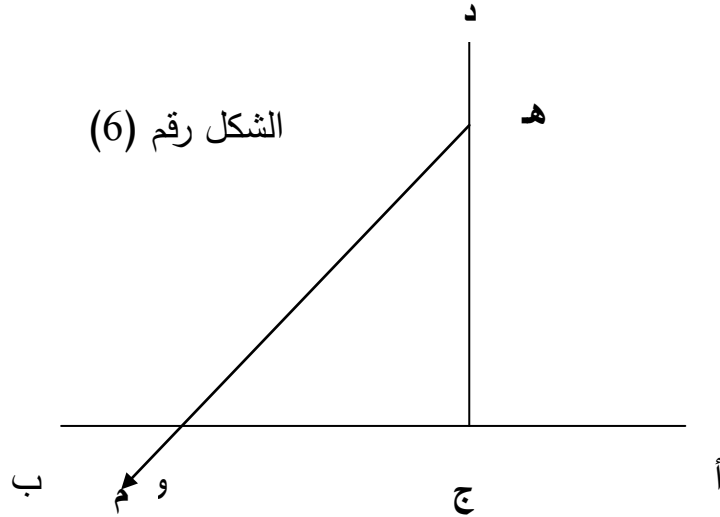


د . قد تكون الجماعة المتطرّفة عن التطرّف في خط متوازٍ مع الخط المستقيم (أ ب) كما في الشكل رقم (5)، وفي هذه الحالة، يكون التطرّف (ه و) متطرّفاً عن التطرّف (ج د)، ومتوازياً مع (أ ب)، أي أنّه لا زال هناك تطرّف عن قيم المجتمع وأخلاقياته المفضّلة، إضافة إلى التطرّف عن المتطرّفين في الاتجاه (ج د)، وهذا التطرّف هو الآخر يُعدّ سلبياً من وجهة نظر (أ ب) لأنّه لم يكن عودة إليه، بل إنّ التطرّف المتوازي يكون أكثر خطورة على الخط المتوازي معه، لأنّه في حالة تحدّد له بتوازيه معه، مما يجعلهما لا يلتقيان مباشرة مهما امتدا إلى النهاية، وبالتالي يكون الإصلاح مع (أ ب) أمراً صعباً، مع أنّه من الممكن وفقاً لدائرة المتوقع وغير المتوقع؛ فالعودة إلى المتطرّفين المتمثلين في الخط (ج د)، هذه متوقعة، وفي هذه الحالة يصبح أمل العودة إلى ذات المجتمع (أ ب) هو الآخر ممكن. إنّ امتداد (ج د)، إلى النهاية يجعل أمل الالتقاء مع (أ ب)، متوقّعاً ما يجعل الإصلاح في مثل هذه الحالة ممكناً.



هـ . في الشكل رقم (6) يُعتبر (أ ب) خط تنظيم المجتمع، والخط (ج د) هو خط التطرف عن قيم المجتمع، والتطرف (هـ م) هو تطرف عن التطرف، ويعتبر هذا التطرف خروجاً عن التطرف السابق، ولم يكن عودة إلى المجتمع (أ ب)، حيث أنه تجاوزه في الاتجاه التطرفي، ولم يتوقف عنده ليستأنف مسيرته معه (سيرة الطريق المستقيم)، ويُعدّ تطرفاً سلبياً بالنسبة إلى المجتمع (أ ب) لعدم توقُّفه عنده أثناء العودة في اتجاهه، ويُعدّ سلبياً أيضاً بالنسبة إلى الجماعة المتطرفة (ج د)، لأنّه خرج عنها، ولكن بتماس خط الجماعة المتطرفة (هـ م) مع خط المجتمع (أ ب) في نقطة الالتقاء (و) قد يحدث الحوار ويحدث التصحيح للبعض، وفي هذه الحالة قد تكون إمكانية العلاج ممكنة معهم، مما يجعل أثناء الالتقاء في النقطة (م) مجال للمراجعة أو

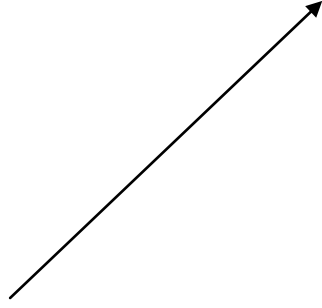
التفاوض؛ ليبقى منهم من يبقى على الهداية التي ترسم تنظيم العلاقات الاجتماعية، ويستمر من يستمر منهم في التطرف أيّ كان نوعه.



و . تختلف أنواع التطرف باختلاف اتجاهاتها، ومواضيعها، وأهدافها، ففي الشكل رقم (7) يكون (أ ب) هو الخط المستقيم لقيم المجتمع وأخلاقياته وفضائله، مما يجعل (ج د) متطرفاً عنه تطرفاً سلبياً، وكذلك التطرف (و هـ) يُعدّ تطرفاً سلبياً بالنسبة إلى المجتمع (أ ب)، لأنه هو الآخر خروج عنه والتحاق بالأفراد أو الجماعة المتطرفة (ج د) وإن اختلف زمن التطرف، مما يجعله بالنسبة للمتطرفين إيجابياً في تطرفه. ولذلك ما يُعدّه مجتمع من المجتمعات أو جماعة من الجماعات تطرفاً سلبياً قد يُعدّه الآخر تطرفاً إيجابياً.

الشكل رقم (7)

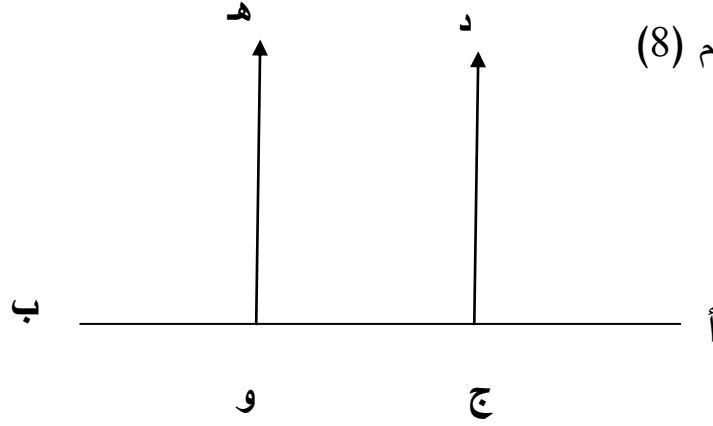
و



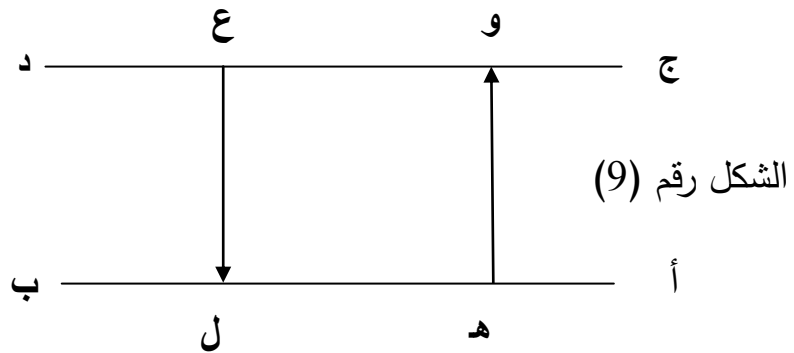
ر . يوضح الشكل رقم (8) توازي التطرفات التي لا تلتقي مباشرة مهما امتدت إلى النهاية، مع أنها في دائرة الممكن تلتقي في حالة تماسها بجسم، أو تقاطعها مع المستقيم (أ ب) عندما تتأثر به. وبما أن (أ ب) هو خط تنظيم المجتمع؛ فإن (ج د) متطرف عنه ومتوازٍ مع التطرف (و هـ) المتطرف هو الآخر عن (أ ب)، ومع أن كلُّ منهما عمودِي على الخط المستقيم (أ ب) إلا أن كلُّ منهما يختلف عن الآخر في تطرفه بما هو عليه من توازي مع الآخر؛ فالتطرفات مختلفة وتختلف عن غيرها من التطرفات، ولذلك لا يلتقي الخطان المتوازيان مهما امتدا إلى النهاية، إلا إذا تماسا مع المستقيم (أ ب)، وأثر فيهما أو في أحدهما، وهذا أمر ضروري في حالة امتدادهما إلى النهاية.

ولذا فإنَّ الخطين المتوازيين لا يمكن أن يكونا خطين إذا امتدا إلى النهاية، لأنَّ امتدادهما إلى النهاية يجعل منهما دائرتين لا مستقيمين، ثمَّ أن المستقيمين المتوازيين قد يلتقيان إذا تماسا مع مستقيم آخر يقطعهما، ولهذا المستقيمان المتوازيان لا يلتقيان ما لم يقطعهما مستقيم آخر.

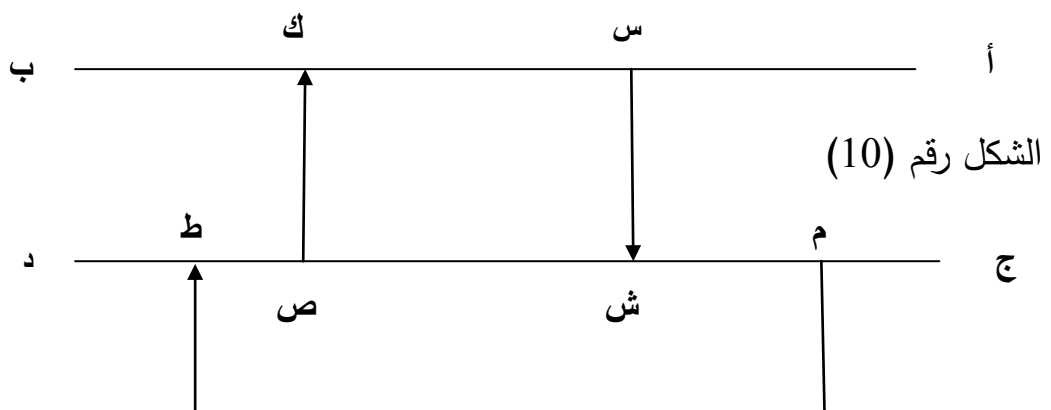
الشكل رقم (8)



ز . إنّ الذي يُميّز التطرّف الإيجابي عن التطرّف السلبي هو القضية المتطرّف عنها والقضية المتطرّف إليها؛ فإذا افترضنا كما هو مبين بالشكل رقم (9)، أن (أ ب) هو مجتمع مسلم، وأن (ج د) هو مجتمع مسيحي، فإن التطرّف (هـ و) يُعدّ تطرّفًا سلبيًا بالنسبة إلى المجتمع (أ ب) لأنّه متطرّف عنه، ويُعدّ تطرّفًا إيجابيًا بالنسبة إلى المجتمع المسيحي (ج د) لأنّه متطرّف إليه، وهكذا بالنسبة إلى التطرّف (ع ل) يعتبر موجباً بالنسبة إلى (أ ب) لأنّه تخلى عن المسيحية واعتنق الدين الإسلامي، ويعتبر تطرّفًا سلبيًا بالنسبة للمجتمع (ج د).

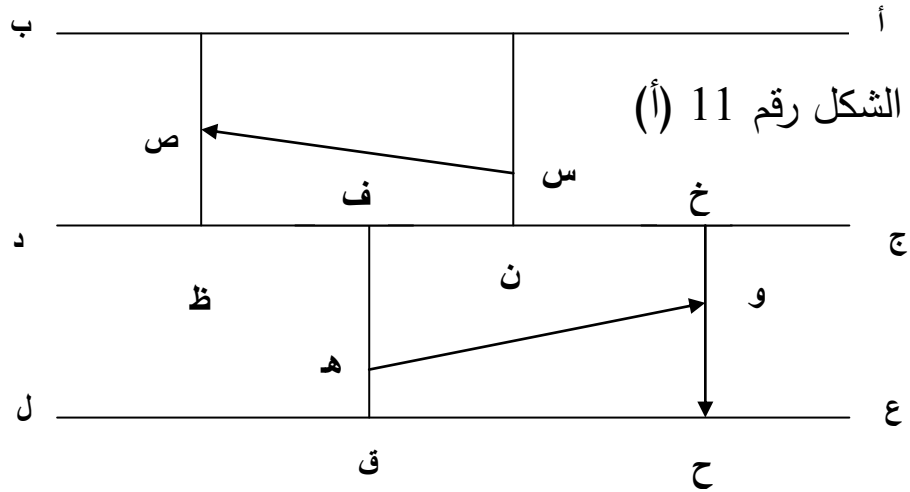


ط . في حالة وجود أفراد أو جماعات متطرّفة بين الأديان الثلاثة، الإسلام، والمسيحية واليهودية؛ فإن الدين الخاص بكلّ أمة هو الذي يُستمد منه المعيار الذي يحدد نوع قضية التطرّف، ويحدّد كذلك خواصه الإيجابيّة والسلبيّة، مما يجعل الشكل رقم (10) مكوناً لثلاثة معايير مختلفة؛ فما يقرّه أحد الأديان، قد لا يقرّه الاثنان الآخران، أو واحد منهما؛ ففي الشكل رقم (10) (أ ب) مجتمع مسلم، (ج د) مجتمع مسيحي، (ع ل) مجتمع يهودي، ولذا يُعدّ التطرّف (س ش) تطرّفًا سلبيًا بالنسبة إلى المجتمع (أ ب) لأنّه خروج عنه، ويكون سلبيًا أيضاً بالنسبة إلى المجتمع (ع ل) لأنّه لم يكن خروجاً مباشراً إليه، في الوقت الذي يعتبره المجتمع (ج د) تطرّفًا إيجابيًا باعتباره خروجاً إليه، وتخليًا عن غيره، والتطرّف (ص ك) يُعدّ سلبيًا من وجهة نظر المجتمع (ج د)، والمجتمع (ع ل)، ويُعدّ إيجابيًا من وجهة نظر المجتمع (أ ب)، وكذلك الحال بالنسبة إلى التطرّف (م ن) الذي يُعدّ سلبيًا من وجهتي نظر المجتمع (أ ب) والمجتمع (ج د) مع أنّ معاييرهما ومقاييسهما مختلفة باختلاف مواضعهما والمرجعية التي بها يحتكمون، ويعتبر التطرّف (ظ ط) إيجابيًا بالنسبة إلى المجتمع (ج د)، وسلبيًا بالنسبة إلى المجتمع (أ ب)، والمجتمع (ع ل).

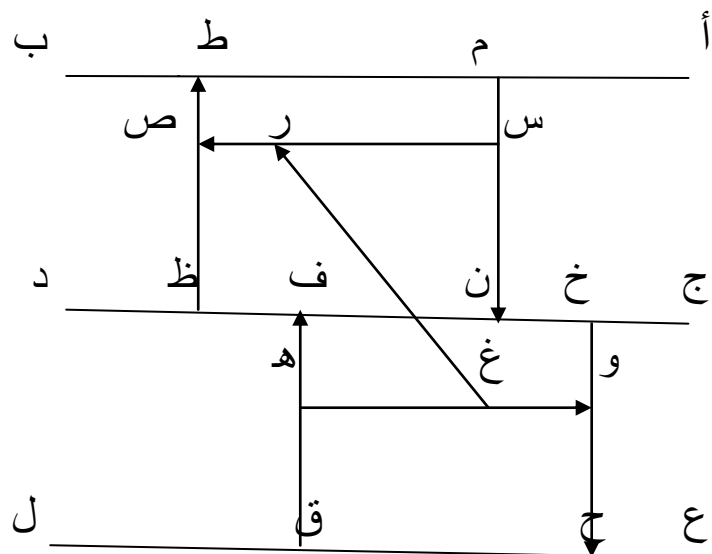


وعليه، الخروج عن المعتقد والعرف والاتجاه يُعدّ خروجاً متطرفاً، والذي يحدّد نوعه سلبياً أو إيجابياً هو الموضوع المتطرّف عنه والموضوع المتطرّف إليه حسب معايير ومقياس كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

ي . في الشكل رقم 11 (أ) الذي يبيّن افتراضاً تطرّف جماعة داخل الأديان الثلاثة والتأثيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكلّ منها؛ فيكون المستقيم (أ ب) هو المجتمع المسلم، والمستقيم (د ج) المجتمع المسيحي، والمستقيم (ع ل) المجتمع اليهودي، ويكون في الشكل رقم 11 (أ) التطرّف (س ص) تطرّفاً عن التطرّف (م ن) وتطرّفاً إلى التطرّف (ظ ط) مما يجعل التطرّف (س ص) سلبياً بالنسبة إلى التطرّف (م ن)، وإيجابياً بالنسبة إلى التطرّف (ظ ط)، وإيجابياً أيضاً بالنسبة إلى المستقيم (أ ب) بتلاقيه مع (ظ ط) الذي تطرّف إليه (إلى أ ب)، وكذلك الحال بالنسبة إلى التطرّف (ه و) المتطرّف عن التطرّف (ق ف)؛ فهو يُعدّ سلبياً بالنسبة إلى (ق ف)، وإيجابياً بالنسبة إلى (خ ح)، (ع ل)، ولهذا يحدث الصراع أو الاتفاق وتختلف المواقف باختلاف الاتجاهات.

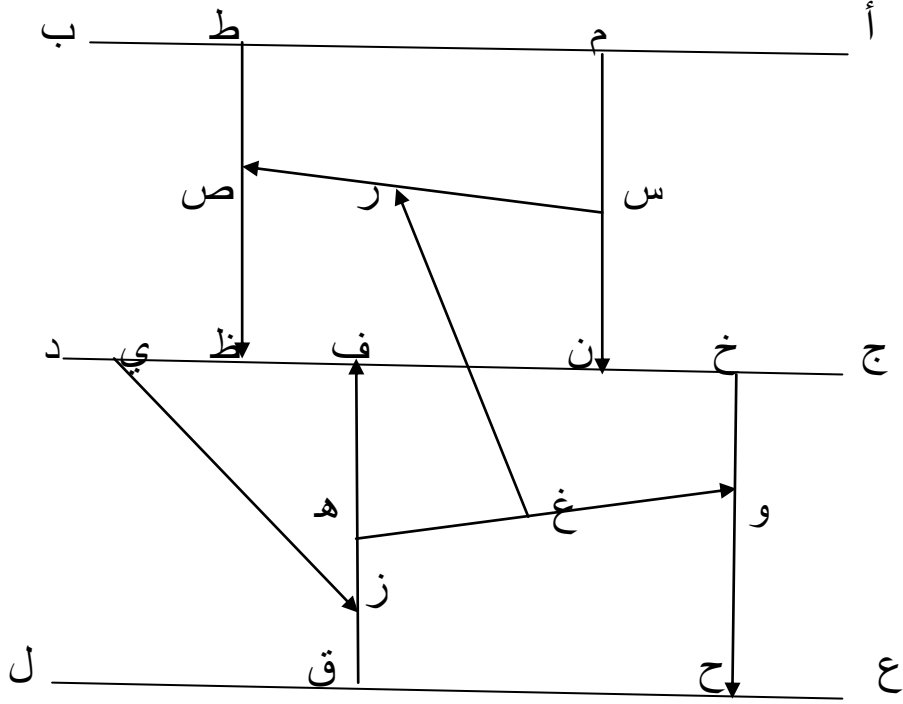


ويبين الشكل رقم 11 (ب) تطرف (غ ر) المتطرف عن (هـ و) المتطرف هو الآخر عن (ق ف) المتطرف عن (ع ل)، في اتجاه المتطرف (س ص) المتطرف عن (م ن) المتطرف هو الآخر عن (أ ب)، ويكون تطرف (غ ر) إيجابياً بالنسبة إلى قياسات المتطرف (س ص)، والمتطرف (ظ ط)، وكذلك بالنسبة إلى المستقيم (أ ب)، ويُعدّ سلبياً بالنسبة إلى قياسات (هـ و)، وقياسات (ق ف)، (ع ل).



الشكل رقم 11 (ب)

وقد تتطّرف جماعة عن المجتمع كوحدة ثم تتجزأ بعد ذلك نتيجة أثر المتغيرات الجديدة عليها، مما يستوجب تتبعها بالتحليل الدقيق لكي نكتشف أثر المتغيرات في أفرادها أو أعضائها أو عناصرها، ففي الشكل رقم 11 (ج) يمثّل الخط المتطّرف (ز ي) الجماعة المتطّرفة من (ج د) إلى (ق ف) التي بدخولها إليه قد تنقسم إلى جزأين: الجزء الأول قد يعود إلى (ج د) بعد اختلاطه بالمتطّرفين (ق ف)، والجزء الثاني قد يتّجه مع الجماعة المتطّرفة في اتجاه (ه و) والذي هو الآخر قد ينقسم إلى جزأين آخرين، جزء قد يستمر في الاتجاه (ه و) إلى أن يستقرّ به الأمر إلى المستقيم (ع ل)، وجزء قد يتّجه مع المتطّرفين (غ ر) الذي يؤديّ به في النهاية إلى المستقيم (أ ب) بعد مروره بالمتطّرف (س ص)، وتكون النتيجة أن الجماعة (ز ي) التي تطّرفت عن المجتمع (ج د) قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات.



الشكل رقم 11 (ج)

المجموعة الأولى رجعت إلى المجتمع (ج د) الذي تطرّفت عنه من خلال (ف ق).

والمجموعة الثانية تطرّفت إلى الجماعة (ع ل) من منظور المجتمع (ج د)، والمجتمع (أ ب).

والمجموعة الثالثة تطرّفت إلى المجتمع (أ ب) من منظور المجتمع (ع ل)، والمجتمع (ج د).

وعليه إنّ ذلك يجعل لدينا ثلاثة معايير مختلفة في حال إذا ما طُلب منا الحكم على أنواع التطرّفات بالسليبيّة، أم بالإيجابيّة، ولهذا لا يمكن أن تمثّل الجماعة المتطرّفة (ز ي) المجتمع (ج د) الذي تطرّفت عنه وهو لا يزال على دينه، وعلى سلوكه ونظمه الخاصة به، وكذلك لا تمثّل بعضها أحسن تمثيل، ولا أسوء تمثيل، لأنّه لو كانت تمثّل بعضها ما

انقسمت إلى ثلاث مجموعات، لكل واحدة منها اتجاه يخالف اتجاه الأخرى.

إذاً هناك حاجة للعلاج، ولكن لمن يكون العلاج؟ هل يكون للأشخاص أم للفكر الذي أثر فيهم؟

إذا اتجهنا إلى معالجة الأفراد المتطرفين فقد ننجح إلى حد ما في ذلك بعد دراسة وافية وتشخيص دقيق، ولكننا نتوقع الانتكاس والعودة مرة ثانية إلى التطرف، وقد لا ننجح في معالجة الكثيرين.

وعليه ينبغي أن يكون العلاج للفكر المتطرف الذي تشرّبه وأثر على تفكيرهم وسلوكهم؛ فإذا تمت معالجة المعلومات والأفكار الخاطئة أو المتطرفة بمعلومات وأفكار سوية صائبة يصبح في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع تغيير أفكار المتطرفين من الاتجاهات السلبية إلى الاتجاهات الإيجابية التي يرتضيها المجتمع، ولهذا لم يكن الأفراد هم السبب في التطرف، بل المعلومات الخاطئة التي تشرّبوها هي المسبب في ذلك، فلو تعلمنا فكراً متطرفاً ونحن لم نتبين نقاط تطرفه، فإننا سنسلك سلوكاً متطرفاً، وإذا تعلمنا معلومات صائبة بقوة الحجّة التي تحملها الأفكار والنصوص تكون معارفنا وسلوكياتنا صائبة. ولذا فمن أراد الإصلاح عليه بإصلاح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

بين علة وسبب

يتحقق الوصول إلى ما يجب بلوغاً للغايات المرجوة من أطراف الحوار عندما يكون الانطلاق من حيث ما عليه الموقف أو القضية أو المشكلة، ولأنّ الوصول إلى ما يجب هو ما يُؤمّل تحقّقه لذلك لا يمكن الوصول إلى ما يجب موضوعياً إلا بمعرفة العلة والأسباب التي جعلت

الحالة ساكنة أو مرنة أو متطرّفة، لأجل الإصلاح وإيجاد معالجات وحلّول دون أن تترتّب أضرار على ذلك لأحد على حساب آخر، ولكنّ الوصول إلى ما يجب أمر ليس ميسراً بالتمام، كما أنّه ليس معسراً بالتمام؛ فالوصول إلى ما يجب ضمن دائرة الممكن يستوجب جهداً يُبذل، فيه يتمّ تفهّم معطيات حالة التطرّف، وتفهّم الظروف التي أظهرته، وتفهّم أحوال الذين جسّدوه سلوكاً بما ترتّب عليه من عنف دمويّ أو اقتتال على حساب تحقيق الأمن الوطني للمواطنين.

والوصول إلى ما يجب يتطلّب أولاً ما يتطلّب الانطلاق من فهم فكر الأنا والآخر معاً، كلُّ منهما هو كما هو، ثمّ العمل على تفكيكه لأجل تركيبه على ضوابط معيارية تتال الرضا من الجميع دون أن يترك أثر علّة من العلل كان قد أدّى إلى تأزّمت علائقية ترتب عليها أفعال تطرّف جعلت الجرح يدمي بين الأنا والآخر.

ولأنّ التطرّف في أساسه فكري، فيجب معرفة مرجعيّاته المعتبرة والمقدّرة عند معتقديه، ومن أراد حلّاً فعلياً بتقبّل أطرافه هم كما هم عليه من مرجعيّات، ولا يجب الاستهانة بهذه المرجعيّات وإن كانت غير ذات أهمية عند الغير.

ويجب أيضاً فهم طبيعة تأسيس فكر التطرّف وأبعاده ورؤاه في كلّ الميادين دون إغفال لجانب ما، لأنّ الإغفال عن أيّ جانبٍ من جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية يؤدّي إلى استمرارية الاختلاف والصدام والاقتتال.

ومن بديهيات الحوار أن تكون الأطراف المتحاورة على درجة من التوازن الفكري حتى يتحقّق حوار واع ومثمر، وبدون هذا التوازن فإنّ الخلل الحوارية سيظهر جلياً مما يجعل كفة الميزان مائلة لطرف دون

آخر، وهو أمر من شأنه أن يؤدي إلى نفس الحوار، وسيفضي إلى انقطاع التواصل، وبقاء الأمور على ما هي عليه من تأزّمت؛ فلا يتحقّق الوصول إلى ما يجب بلوغاً للغايات.

ويتحقّق الحوار الناجح عندما يختار الأنا والآخر لموضوع الحوار مُحاورين على درجة من الوعي والفهم والتفهم والاعتدال المتوازن في الفكر، ويكون لدى كلّ منهم معرفة شاملة بفكر الآخر قدر المستطاع، وتكون لهم مقدرة على مقارعة الحُجّة بالحُجّة، مع ضرورة الإلمام بقواعد المنهج الآتية:

1 . قاعدة الإنسان قوّة، والجماعة أقوى، والمجتمع أكثر قوّة؛ فالإنسان بقوّته يتفكّر ويتذكّر، ويستقرى ويستتبط، ويخطط ويقدم فينجز، ثم يُقوم فيُصحح أو يُطوّر. ويكون الأفراد قوّة:

. عندما يندمجون بقوّتهم مع قوّة الآخرين بإرادة.

. عندما يتمكنون من ممارسة حقوقهم.

. عندما يلتزمون بتأدية واجباتهم.

. عندما يكونون قادرين على حمل المسؤوليات.

. عندما يكون لسان حالهم (نحن سوياً).

. إذا تمكنوا من استيعاب بعضهم بعضاً دون تفرقة وتحسس.

. إذا تمكنوا من التطلّع للآخرين.

. عندما يتهيئوا لأحداث التغيير إلى ما هو أفضل وأحسن وأجود.

. عندما تكون لهم صلاحيات واختصاصات ويؤدّونها بمهارات متنوّعة.

وبما أنّ كلّ فرد قوّة، إذاً يجب أن يكون لكل فرد دور يؤدّيه، ومن ينحرف عن دوره تصبح قاعدة الوجوب إصلاحه ليعود إلى مركزه

الطبيعي. ونظراً لوجود الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمهارات والتخصصات، فإنّ أدوار الأفراد تتنوع:

. عندما يستثمرون إمكانياتهم المادية الاستثمار الأمثل، تمشياً مع كلّ حلقة من حلقات التطور والتقدم التقني والعلمي.

. عندما تُشبع حاجاتهم المتطورة.

. عندما تسود العدالة قيمة بين الجميع.

. عندما يكون التطلع للمفيد والنافع قيمة في السلوك والفعل.

. عندما تصبح الثروة ملكاً عاماً لأفراد المجتمع دون أيّ حرمان من الملكية الحرّة والاستثمار الحرّ.

. عندما تلغى من القواميس السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّ كلمات الإكراه والإجبار بغير حقّ.

. عندما تكون الثروة قوّة تمكّن الأفراد والجماعات من تجاوز الحدود.

. عندما يكون التعليم قوياً بما يحقّقه من منجزات إضافية على قوّة أفراد المجتمع.

. عندما يرتفع المستوى الصحي للأفراد والجماعات؛ فالصحة قوّة، والأفراد الذين يغفلون عن هذه القوّة، يضعف مستوى أدائهم وإنتاجهم، ومتوسط أعمارهم. لذلك كلّما كانت قوّة الإنسان وصحته سليمة، تمكّن من تجاوز الصعاب، والتطلع بدون تردّد إلى الأمام، بما يحقّق أهدافاً، وينجز أغراضاً، ويبلغ غايات.

وإذا لم يتحقّق ذلك لا استغراب أن يصبح التطرّف أحد المقررات التعليمية في المدارس الخاصة.

2. قاعدة الممكن، الذي (لا شك في حدوثه، أو ظهوره كلّما توفّرت معطياته أو شروطه).

ولهذا لا يُعدّ الممكن مستحيلاً، وبما أنه غير مستحيل، إذاً بالضرورة سيقع وفقاً لما نتوقّع أو وفقاً لما لا نتوقّع.

فالمتوقّع هو الذي (بحدوثه أو ظهوره أو وجوده لا تحدث المفاجأة ولا الاستغراب). وغير المتوقّع هو الذي لا تتوفّر معطيات أو شروط حدوثه أو ظهوره ومع ذلك يقع، ما يجعله في حالة تساوٍ نسبي مع المتوقّع في دائرة الممكن، ولهذا إذا ما وقع تقع المفاجأة أو الاستغراب.

3 . قاعدة الكلمة الحُجّة، بها تُنقل القيم الموجبة والقيم السالبة، وبها تُحمل التعاليم وتُفوّم الأخلاق. ولأنّها كلمة حُجّة فهي قد تكون حُجّة لنا وقد تكون حُجّة علينا.

أن تكون حُجّة لنا فهذه القاعدة.

أن تكون حُجّة علينا فهذا الاستثناء.

ولكن أيّ كلمة هي حُجّة لنا؟
كلمة الحقّ.

وأيّ كلمة هي حُجّة علينا؟
كلمة الباطل.

وعليه:-

. قُلُ الحقّ.

. تحدّث وجادل به.

. أنصت حتى تتبيّن.

. عبّر عما بداخلك بلسان صدق.

. أحكم بين الناس بالحقّ.

. أرسل الكلمة بوّد.

. استقبلها بوعي.

. أ جعلها كلمة سواء لتكون الجامعة للأنا والآخر.

ولذا فإنّ اعتماد الكلمة سواء بين الناس يُبرهن على اعترافٍ إراديٍّ بالتماثل العلائقي في كلّ ما يتعلّق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات الإنسانية من أمرٍ، سواء أكان أمراً سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم ثقافياً، وسواء أكان في حالة السلم أم في حالة الحرب. وفي مقابل الكلمة سواء قاعدة، تكون الكلمة (الأنا فقط) هي استثناءً وتطرفاً.

4 . قاعدة التواصل الاجتماعي، يُرسخ التواصل الاجتماعي أفعال وسلوكيات استيعابية تجعل الإنسان دائماً في حالة تطلّع للآخرين في ضوء ما يفيد وينفع، وبما يُسهم في صناعة التاريخ ويحافظ على الهوية من ماضٍ بعيد إلى يومنا هذا مع التطلّع إلى مستقبل أفضل، ولهذا تتطور المجتمعات وتتقدم كلّما زادت قيمة الطموح قوّة بين الأجيال عبر التاريخ؛ فالتواصل ضرورة اجتماعية لربط حلقات الصلة بين الأجيال المتعاقبة، ولأنّته ضرورة يعد قاعدة لبناء الوحدة الاجتماعية بين أبناء الأمة الواحدة أو الشعب الواحد، وكذلك الشعوب والأمم الأخرى.

ولهذا فالحضارة التي تتغلّق على ذاتها ولا تتواصل مع حضارات الآخرين، تتخلف فكرياً ومادياً وتعجز عن المنافسة، وإذا ما تعرّضت لصدام قيمي مع الحضارات المنافسة لا تستطيع أن تصمد.

فبالتواصل يتمّ التعارف، والتحاور، والتقارب، والتلاقي الفكري والمادي، وتبادل المنافع والعلوم التي بها تُطوى مسافات الغربة والتخلف الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي، والسياسي والنفسي والذوقي، حتى تضيق الهوة التي تُفرّق بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات أو الأديان والثقافات والحضارات، أو تنتهي الهوة إلى أبد الأبد.

وعليه:

- . أعمل على تفتين ذاكرة الأفراد ليتواصلوا.
 - . بيّن لهم نقاط الضعف التي شوّهت ذاكرتهم وطمستها.
 - . مكّنهم من معرفة المعلومات الخاطئة.
 - . مكّنهم من معرفة المعلومات الصائبة.
 - . مكّنهم من المقارنة حتى يتبينوا عن وعي وإرادة.
 - . مكّنهم من الاختيار بمسؤولية واعية.
 - . أغرس فيهم حبّ الآخر.
 - . حفّزهم على التطلّع الموجب.
 - . عوّدهم الاعتماد على أنفسهم والتعاون مع الآخرين.
 - . مكّنهم من المشاركة التي تُيسّر لهم النقلة إلى الأفضل والأجود.
- 5 . قاعدة الاستيعاب، تُمكن الأنا والآخر من التقبّل دون الأخذ بالأحكام المسبقة وكأنها مسلّمات. ولأنّ الإنسان اجتماعي بطبعه، لذا فإنّ استيعاب البعض للبعض هو الذي يؤدي إلى توسيع دائرة القبول والرفض التي توجد فُسحة للتعامل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فالاستيعاب فعل لطيّ الهوة بين المستوعب والمستوعب. ولا يمكن أن يتمّ الاستيعاب إلا بإعطاء فُسحة للامتداد المتبادل مع قبول كلّ طرف للطرف الآخر.

6 . قاعدة الترابط: الترابط قوّة بنائية بها يتمّ تماسك وحدات البناء الاجتماعي ما يجعل البناء المتماسك على القوّة، والبناء المتفكك على الضعف، ولهذا يؤلّ الجدار إلى السقوط عندما تزداد فواصل التفكك بين لبناته، ويصمد شامخاً كلما زادت درجة التماسك بينها، وهكذا المجتمع بتماسكه يظهر القوّة ويتفرّقه يظهر الضعف، ولأنّ الإنسان في خلقه قوّة

فهو إذاً من طبعه أن يكون متماسكاً وإذا لم يكن كذلك يصبح في مواجهة مع القواعد الطبيعية مما يجعله في حالة استثناء.

ولذا يمتد الترابط القيمي في مجموعة من المجالات:

- الترابط الاجتماعي، مجال امتداده: الأفراد والجماعات والمجتمعات.
- الترابط الاقتصادي، مجال امتداده: الثروة والإنتاج والاستهلاك.
- الترابط السياسي، مجال امتداده: حقوق تمارس وواجبات تؤدى ومسؤوليات يتم حملها.

- الترابط النفسي، مجال امتداده: النفس والضمير والوجدان ودرجة التكيف والتوافق المحققان لنيل الرضا.

- الترابط الذوقي، مجال امتداده: المشاعر والأحاسيس وملكات التمييز الرفيع.

- الترابط الثقافي، مجال امتداده: الكلمة والجملة والنص الذي يكون المعلومة والمعرفة الواسعة.

ولذا فالقاعدة، الترابط قوّة. والاستثناء، التفكك ضعف. وعليه:

. تعاون مع الآخرين بإرادة تزداد قوّة.

. اشترك معهم في كلّ ما يتعلّق بك وبهم من أمر مشترك تطوي الهوّة بينك وبين المستقبل البعيد.

. تفاعل مع محيطك الاجتماعي تتل الاحترام وتمتلك القوّة.

. اندمج بقوّة مع بُعدك الإنساني وفقاً لدائرة الممكن حتى تغزو الفضاء.

. ابحث عن الأسباب حتى تعرف العلل التي تكمن وراءها وتحداها بقوّةك المجمّعة.

. ثق بأنّ لمشكلتك حلاً فلا تغفل.

. إذا أحسست بأنك تائها فاعرف بأنك في حاجة للإرشاد والتوجيه من قبل الآخر الذي يمدك بالقوة.

. اعلم أن التعايش مع المشكلة وهن (نسيج من خيوط العنكبوت) وأن رفضها وتحديها يمدك بالقوة.

. ازرع خيراً تجن خيراً وتزداد ثقة واطمئناناً.

. كن سباقاً مثابراً ولا تتردد فكل شيء ممكن.

. تمتع بالشمس وأنظر إليها دون أن تُحرم من رؤية الظل.

. ثق أنك ستجح إذا ما عملت بخطة، وأن مشكلتك ستصبح في خبر كان إذا ما قبلت بتحدي الصعاب.

. لا تقف عند حدود التمني.

. تطلع إلى ما هو أفضل فإن النجاح ينتظرك.

. إن لم تقدم على ذلك ستكون من المتطرفين.

7 . قاعدة المقارنة، تعتمد المقارنة على تبيان نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق والتنوع، وإبراز درجات النزوع إلى التمرکز أو درجات التشتت عنه، ولهذا تُعدّ المقارنة تمييزية، فهي تُميّز بين المشاهد والمشاهد، وبين المجرد والمجرد، وبين الملاحظ والملاحظ. وعليه:

. قارن قبل أن تقرّر.

. ميّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون.

. دقق فيما تشاهد.

. لاحظ ردود الأفعال.

. تذكر القول ولاحظ الفعل ثم قارن.

. فكّر في المتوقع وغير المتوقع ثم ميّز.

. حدّد نقاط التمركز ونقاط التشبّت ثمّ اختار.

ولأنّ التمكن من التمييز يُمكن من المقارنة، فالتمييز عن وعي يُمكن من الاختيار المُرضي بإرادة، وإذا تمّت المقارنة بوعي يتمّ التمكن من معرفة ما يجب والتمكّن من فعله أو القيام به أو الامتناع عنه موضوعياً.

ولأنّ المقارنة تُمكن من التمييز عن وعي، وتمكّن من الاختيار عن إرادة، إذاً فالمقارنة مُنفذ من الوقوع في الفخّ.

ولهذا قارن كي تكتشف وتعرف:

. نقاط القوّة، من نقاط الضعف.

. على ماذا تقدم، وعن ماذا تحجم.

. من من تغضب، وعلى من تغضب.

. من تحبّ، ومن تكره، أو ماذا تحبّ، وماذا تكره.

. من تخالط، ومن لا تخالط.

8 . قاعدة الثابت والمهتزّ، الثبات قوّة والاهتزاز ضعف، ولكن ما تعتقد أنّه على ثبات، قد يفاجئك بحركته وامتداده، وما تعتقد أنّه في حالة سكون توقّع أنّه قد يتحرك في أيّ وقت من الأوقات بتمردّ أو ثوران وامتداد، ومع ذلك لا ثبات إلا بقوّة، ولا اهتزاز إلا بها.

ولذا فإنّ المعلومة أو السلوك يقعان بين المهتز والثابت إلى أن يصنّفا بمصادق، ما يجعل المعلومة المشكوك فيها مهتزة، والمعلومة المتأكّد منها ثابتة، وكلّ منهما في دائرة النسبية لا في آفاق الإطلاق، ولذا فالثبات على حالة من الاهتزاز، والاهتزاز على حالة من الثبوت، ولو لم يكن الثبات نسبياً ما تغيّرنا وتغيّرت أحوالنا، ولو لم يكن الاهتزاز نسبياً ما أصلحت أحوال المنحرفين والمتطرفين وعادوا لأداء مهامهم ووظائفهم الاجتماعية والإنسانية.

وعليه:

- ناقش كلّ كبيرة وصغيرة ولا تتشبث.
- ثق أنّ المرونة تخلق النُفلة.
- تأكّد أنّ الجمود يؤدي إلى التخلف.
- ثق أنّ كلّ شيء في دائرة الممكن يتغيّر.
- ثق أنّ لم تتغيّر إلى ما يُفيد سيتم تجاوزك أو يستهدفك الآخرون بالتغيير.

وعليه:

- . لا تُصدّق من يُبارك بطولاتك في الخيانة.
 - . لا تُصدّق من يُبارك بطولاتك في السرقة.
 - . لا تُصدّق من يُبارك بطولاتك في الكذب.
 - . لا تُصدّق من يُبارك بطولاتك في تعاطي المخدرات.
 - . لا تُصدّق من يُبارك بطولاتك في تضييع الوقت.
 - . لا تصدق من يُبارك تطرّفك.
 - . أفق من غفلتك تجد الحقيقة بين يديك.
- ولذلك فإنّ كلّ شيء يمكن أن يتغيّر، فمثلما يتعرّض الإنسان للمرض والانحراف والتطرّف؛ فهو يتعرض للمعافاة والاستقامة والإصلاح.
- 9 . قاعدة الظاهر والكامن، كلّ ما هو خاضع للمشاهدة أو الملاحظة هو ظاهر، قولاً كان أم فعلاً أم سلوكاً أم أثراً. وكلّ ما خُفي عن ذلك في حيّز الوجود هو كامن؛ فعندما تكون الفرحة ظاهرة على السطح، يكون الحزن من ورائها كامناً، وعندما تتوافر اشتراطاته أو معطياته يفور من حينه ليعلّن أنّه قوّة قادرة على مداهمة واختراق كلّ الحواجز التي سترته قبل الظهور.

ولأنّ الحواس هي المُمكنة من الإدراك العقلي لكلّ ما هو ظاهر وما هو
كامن، فحيث ما يكون الظاهر في الصدارة متحركاً يكون الكامن من
ورائه ساكناً، وقد يتماثل الظاهر مع الكامن وقد لا يتماثل، فعندما يكون
القول كاذباً بطبيعة الحال يكون مخالفاً للحقيقة، وعندما يكون صادقاً
يصبح مماثلاً لها، وهكذا في كلّ أمرٍ، وعندما تُترجم الأقوال الظاهرة في
سلوكيات وأفعال تمرُّ شخصية الإنسان حسب مواقفها من الحقيقة
بخمسة مستويات قيمية:

. الاتزان الانفعالي لا سالب ولا موجب (ذاتية حيث التمرکز على قيم
المجتمع).

. الميل لأخذ المواقف السالبة (الميل إلى ما لا يُرضي الآخرين، حيث
الانسحاب من بعض القيم الاجتماعية).

. بلوغ قمة المواقف السالبة (الشخصانية حيث ظهور السلوك الأناني
والتمركز على الأنا فقط).

. الميل لأخذ المواقف الموجبة (التطلع لكلّ مرضٍ حيث المنطق
والحجّة).

. بلوغ قمة المواقف الموجبة (الموضوعية حيث العقل سيد الميدان مع
الرقى وحسن التصرف).

وعليه:

- تبيّن قبل أن تقدّم.

- تبيّن قبل أن تتسحب.

- تبيّن قبل أن تفعل.

- تبيّن قبل أن تسأل.

- تبيّن قبل أن تحكّم.

- تبين قبل أن تقدم.

- تبين لتقف على اليقين.

. لا تتسرع فالتسرع مصيدة.

. تأتى فكل شيء ممكن.

. تحقق بالمقارنة.

. دقق بالملاحظة.

. استنبط بفطنة.

. حل بمنهج.

. شك حتى ترى الحقيقة بين يديك.

10 . قاعدة الشك، الشك عملية عقلية واعية، به يتم البحث والتقصي الفطن والتتبع الدقيق، من أجل التعرف بقناعة وانتباه؛ فالشك متعلق إدراكي يتم به التمييز بين ما هو كائن بالفعل، وبين الذي تصاحبه الظنون، والذين يشكون هم الذين ترافقهم الفطنة والحذر معاً، فبالشك يتم فكّ اللبس وإزالة الغموض حتى التمكن من معرفة الحقيقة كما هي لا كما يراد لها أن تكون عليه.

وعندما تحدث الأشياء أو تظهر على أرض الواقع فإنّ الشك لا يصاحب وجودها، بل يصاحب مدى مصداقيتها، فأى شيء قد وقع أو حدث هو مثبت لا شكّ فيه، لكنّ الذي تُوجّه له سهام الشكّ هو ما مدى علاقة ما حدث أو وقع بالموضوع المستهدف به معرفة الحقيقة هي كما هي.

ولأنّ الشكّ يتطلب دليل إثبات (برهان) مع استعداد سابق لقبوله؛ فالظنّ يحتوي على فقدان الثقة في الآخر، حتى وإن توفّرت لديه حسن النية.

وسيظل الشكّ قاعدة موضوعية إلى أن يُنفى، ولأنّه قاعدة إلى أن ينفي، فهو باقٍ في المنابر العلمية والمختبرات والمعامل البحثية إلى أن يُنتج الجديد أو تحدث النُقلة إلى ما هو أفضل وأجود وأحسن.

11 . قاعدة تصحيح المعلومة، المعلومة هي حاملة الأخبار وكامنة الأسرار تنقلها الكلمات من مُرسل لمستقبل، وهي في حالة امتداد بين قبول ورفض وإضافة وتعديل، وغموض ووضوح، ولأنّها بين هذا وذاك؛ فهي في حاجة لأن تُصحَّح، حتى لا تزور الحقائق، ويحيد الكلام عن مواضعه، ولذا فإن تصحيح المعلومة يتطلب مصداقاً وباحثاً غير متحيّز وقادرٍ على أن يتبيّن وأن يميّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، وقادراً على أن يستقريء ويستنبط من النص دلالة ومعنى، ولهذا فالمعلومة الصائبة تصحّح المعلومة الخاطئة.

المعلومة الصائبة بنائية حيث احتوائها للقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع الإنساني. والمعلومة الخاطئة هدمية حيث فقدانها لتلك الفضائل الخيرة والقيم الحميدة، ولهذا تُعدّ المعلومة بنائية في دائرة الموجب، وهدمية في دائرة السالب.

ولأنّ المعلومات هي التي تشكّل آراءنا وقناعاتنا، لذا فهي التي تشكّل معتقداتنا أيضاً.

ولذا فإثناء إجراء الحوارات والمجادلات والمراجعات بين الأنا والآخر ينبغي على المُحاجّين المستهدفين الإصلاح أن يكونوا مُحصّنين بمنهجٍ يُمكنهم من تفكيك المعلومة بالمعلومة وتركيب المعلومة بالمعلومة وأن يكون كل منهم مستوعباً لفكر الآخر، وملماً بمكامن قوّته، ومواقع عله وضعفه.

هذا الأمر يمكن أن يتحقق إذا استبقت أطراف الحوار بداية حوارهم بقراءة مستفيضة لفكر كلّ منهم، حينها لا تقع المفاجأة ولا الاستغراب بين المتحاورين، ويكون الحوار في اتجاه بلوغ ما يجب أن يكون، عندما يكون المتحاورون على قناعة بجدوى الحوار مع وافر الرغبة في الإصلاح حقيقة مشفوعة بالسعي الحثيث دون كيد موجّه من طرفٍ لطرفٍ آخر، ولهذا فالبيّنة حُجّة تستوقف الغافلين عندها متى ما ظهرت ومتى ما امتثلوا أمامها، وحينها فمن يقبل يقبل عن وعيٍ وإدراك، ومن ينسحب لم يكن بغافلٍ، فبالبيّنة تُتخذ القرارات عن وعي، ويصبح الاختيار عن وعي، وكذلك يُنفذ الفعل عن وعي، ويتمّ تحمّل ما يترتب من أعباء على كلّ فعل بمسؤولية.

ولإنجاح التفاوض بالبيّنة ينبغي أن يلمّ المتحاورون أو المتفاوضون بمنهجية الحوار والتفاوض التي بها تتراتب الحجج وفق منظومة فكر تتطلق من معطيات، وتستهدف نتائج من ورائها غايات، ومن أوليات منهج التفاوض أن لا تجعل العاطفة مرتكزاً رئيساً في ملكاتك العقلية حتى لا تغفل وعليك أن:

- . تعتمد في أرائك على دائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع).
- . لا تضع أهدافك الرئيسة في مواجهة العاصفة.
- . أعرف أنّك ستعرض للاستفزازات من وقت لآخر.
- . أقبل الاستفزازات إذا كانت المفاوضات تسير في الاتجاه الموجب، حتى تمتصّ الغضب، ثم أرسل ما يقابلها في الوقت المناسب الذي تكون فيه الفرصة سانحة للطرف الآخر لامتناسها.
- . أرفض الاستفزازات في وقتها إذا كانت المفاوضات لا تسير في الاتجاه الموجب لقضيتك.

. إذا أردت إطالة زمن التفاوض لأسباب تخدم القضية فأعمل ما من شأنه أن ينهي التفاوض ليتأجل حتى تكسب وقتاً للعودة في زمن لاحق.
. إذا كنت في حالة ضعف عليك بإطالة زمن التفاوض.
. إذا كنت قوياً ومنتصراً عليك بالإسراع بإنهاء زمن المفاوضات فطولها قد يعطي الفرصة للخصم بأن يُجمّع قواه من جديد فلا يُمكنك من تحقيق ما أنت تريد.

. إذا تماثلت قوة المفاوضين فعليهم باعتماد المنطق في التفاوض.
. إذا كنت منتصراً وخصمك ضعيفاً اعتمد على اللغة، فخصمك بلا شك سيحاول قدر المستطاع أن يعتمد المنطق ليضعك في دائرة الإدانة.
. عند الضرورة أقبل بالتنازل ولكن لا تُقدّم تنازلاتك دفعة واحدة، واعرف إنَّ التنازلات تحمل ضمانات العودة إلى المشكلة أو عن الموقف.
. إذا قررت التنازل للضرورة فلا تتنازل إلا بمقابل.
. لا تضع حُسن النية رقيقاً لك في زمن التفاوض.
. إذا قبلت أن تكون مفاوضاً نيابة عن الحكومة فلا تستغرب أن تكون الضحية.

. كن فطنا لكل ما يقال في كلِّ الأوقات والظروف.
. إقرأ كلَّ ردّة فعل سواء أكانت كلمة أم حركة أم فعل.
. استقرئ أفكار الآخر أو من ينوب عنه قبل أن تُقدّم رأياً أو مقترحاً.
. قبل الاتفاق عليك بالاعتماد على التحليل أكثر من أن تعتمد على تقديم الآراء والمقترحات.

. بعد الاتفاق لا داعي للتحليل فزمنه قد ولى.
. كن قادراً على الإنصات ولا تترك شاردة ولا واردة إلا وتلمّ بها.
. كن صبوراً فالصبر يُمكنك من المغالبة.

. أشعر الطرف الآخر بحرصك واهتمامك، وضع اللوم عليه كلما تهيأت لك الفرصة في إصاق ذلك به.

. تقبّل الآخر كما هو لتعمل على نقله لما يجب.

. إذا أحسست من الطرف الآخر أنّه سيجرّك إلى ما لا ترغب فعليك بأن تطلب زمناً للراحة فيه تتمكّن من أن تستجمع أفكارك وقواك العقلية.

. حاول قدر الإمكان في بعض الأحيان أن يحس الطرف الآخر وكأنك محايد بما تقدمه من نصائح لخدمة الطرفين أو الأطراف ذات العلاقة.

. إذا طلب منك الطرف الآخر رأياً فلا تستعجل على تقديمه حتى وإن كنت واثقاً، بل عليك أن تناقشه أولاً مع فريقك المفاوض.

. إذا طلب منك الآخر رأياً، تأتّى وفكر جيداً حتى لا تقع في ما لا يجب.

. لا تظنّ أنّ الآخرين المتقابلين معك على طاولة المفاوضات بسطاء، إن ظننت ذلك تأكّد أنّك استعجلت استعجالاً في غير محله.

. كن مرناً من أجل القضية التي تفاوض من أجلها ولا تكن مرناً على حسابها، أي كن صلباً من أجلها.

. حاول قدر الإمكان أن تستكشف نقاط الضعف في بعض من أعضاء الطرف المفاوض لك، وأعمل عليها، ولا تجعل القيم قيماً عليك، بل أعمل عليها حتى تكون قيماً بين يديك، ولا تغفل حتى لا تؤخذ منك، وبها تُقيد.

. كُن قادراً على الاستقراء والاستنباط فمعظم ما يثار بين المفاوضين خاصة في جلسات الحوار الأولى هو حديث مُبطّن.

. لا تغفل عن قوانين نظرية الاحتمالات التي بها تُقلّب المعلومة على عدد زواياها وأركانها فعلى أساسها أسس حديثك أثناء الحوار والتفاوض

ليكون حملاً لأوجه، ولعلمك أن المفاوضين قادرون على استقراءه من أوجه عدّة فلا تظن أنهم غير متمكنين من الفهم المتعمق لنظرية الاحتمالات، ولكن بحوارك حملاً الأوجه تمتلك الحق الذي به تؤكد على أية كيفية أنت تقصدها في اتجاه استمرار الحوار أو في اتجاه توقّفه.

. إذا أحسست بأنك أصبحت مؤيداً من الطرف الآخر أعرف أنك تحتاج لمراجعة نفسك أو مراجعة الكيفية التي بها قد أثرت الموضوع، وإلا ستجد نفسك في اتجاه بداياته لا تؤدّي إلى النهايات التي من أجلها كنت مفاوضاً، إلا إذا كنت عن قصدٍ ودراية بالمرتّب عليه.

. أعرف كيف يُفكّر الآخر لكي تتمكّن من تقديم الحُجّة المناسبة في وقتها المناسب. فعلى سبيل المثال: إذا كنت لبيباً والطرف المفاوض لك فرنسياً، فعليك أن تُفكر في القضية مع المفاوضين الفرنسيين بعقل باريس، وإذا كان الطرف المفاوض لك ألمانياً ففكّر وحلّل واستخلص وفسّر بعقل برلين. وهكذا إذا كان المفاوض أميركياً فعليك أن تفكّر وتحلّل وتستنّج وتفسّر بعقل واشنطن. أمّا إذا فكّرت وحلّلت واستنتجت وفسّرت بعقلك فإنك قد لا تتمكن من اختراق عقل الآخر والتأثير فيه والوصول إلى نتيجة مرضية.

إذاً عندما تتعلق القضايا بمصير البلد أو الوطن فلا يُمكن أن تجد العاطفة مكاناً لها لتتبوأه على حسابهِ بين المتفاوضين. ولهذا يحلّ المنطق والعقل محلّها ليتمّ التواصل مع الآخر بالرغم من كلّ الخلافات أو الصراعات، مما يؤدّي إلى زوال الصدمات والصراعات ويبقى التواصل سيداً في ميدان العلائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين بني الإنسان.

وبعد أن يتم تفكيك القضايا التي جعلت التطرف مسبباً للاتصال بين الأنا والآخر، يصبح الأمر يستوجب تركيباً لقضايا جديدة، مؤسسة من نتاج الجهود المشتركة، ويكون بعد ذلك الاستقرار والأمن من قيم الفكر الجامع لا المانع لأي فرد أو لآية معطية من المعطيات التي تحمل أبعاد قيم التفاهم والتقدير والاعتراف والاحترام والاعتبار.

ولذا فإنّ وضوح الأهداف المراد الوصول إليها لدى من يتعلق أمر التطرف بهم يُمكن من معرفة الحقائق ذات المرامي المستهدفة بالحلول التي فيها تكون المعالجات من أجل الجميع، والإصلاح من أجل الجميع، بغاية من ورائها حلّ كلّ التآزّات التي تؤثر في الوطن والمواطنين، بما يعطي أهمية للاعتراف بممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات دون إقصاء أو تغييب أو إبعاد.

إنّ تقبّل الأطراف التي تدور رحي التطرف بينهم أن يجلسوا على طاولة (نحن سوياً، ونحن معاً) يمنح لهم الفرصة المشتركة المحقّقة للغايات التي فيها يصبح التطرف في خبر كان ماضياً غير مأسوف عليه.

وهنا فإنّ مبدأ (حقّ التقبّل) يُقرّ إدراك الواقع هو كما هو، ولا يُنكر التسليم بالواقع المتحقق، ويؤسس للتقارب النفسي، والأمن النفسي، ويحقق غرس الثقة لدى الأفراد والجماعات، ويبني جسوراً من التفاهم والتفهّم اللذان بهما تُطوى مسافة الهوة التي جعلت كلاً من الأنا والآخر متطرفين.

وعندما يسود الحقّ بين المواطنين سواسية يشعر المواطن أنّ وطنه وكأنّه ملكاً له بالكامل؛ فهو غير محتكرٍ في فردٍ أو طائفةٍ أو قبيلةٍ أو فئةٍ أو حزبٍ، وعندما يسود الحقّ يكون للعقيدة احترامها وتقديرها، وللعرف احترامه وتقديره، فمنهما تستمدّ المجتمعات دساتيرها التي منها

تستمد القوانين المنظمة للأحوال والعلاقات، مما يجعل الدين والعرف هما الممثلان للمرجعية العامة، فهما اللذان يحتكم بهما ويحتكم إليهما، دون أن تُفرض أفكار خاصة على أفكار العامة بغير حق، فإن فرضت بالقوة يواجهها الرفض بأكثر تطرفٍ وقوة، ولذلك فكما أنّ حرية التعبير عن الحقّ حقّ، كذلك حرية الملكية والعمل وفقاً للجهد والقدرة والتخصص والاختصاص حقّ، مع تقدير الفروق الفردية بين الناس، واعتبار أحوال من لم تتمكّن قدراتهم من العمل المنتج بتوفير مستلزمات إشباع حاجاتهم مع وافر الرعاية، والاعتراف ببذل الجهد من أجل توفير حياة وطنية لكلّ مواطن.

أنواع التطرف

. التطرف والدين

الدين من عند الله تسامح ومودة وتآخٍ ورحمة بين الأنا والآخر؛ فلا تطرف فيه، ولكن التطرف إن ألبس للدين فلا يلحقه، بل التطرف يلحق من حاول إلباسه إياه. عند المسيحيين يقال: (إذا ضربك أحد على خدك الأيمن فأعطه الخد الأيسر). وعند المسلمين الله يقول: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} ⁷، ويقول: {وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} ⁸. ولذلك فالدين شيء والتطرف شيء آخر؛ فإذا كانت الأديان السماوية من التسامح والدعوة إليه بما لا نجده في أي نصّ أو كتاب. إذن فما

⁷ - البقرة 256

⁸ آل عمران 159.

هي المبررات والمعطيات التي أوجدت مصطلح التطرف الديني، ألا تكون هذه كلها من أفعال وسلوك المتطرفين أنفسهم! وإذا كان الوعي والفهم لبعض بني البشر قاصراً عن إدراك مقاصد النصوص الدينية، أو أن البعض الآخر ينحرف بمقاصد هذه النصوص عن غاياتها النبيلة من أجل تبرير موقف أو الوصول إلى غاية قضاء المآرب من خلال التطرف بالبعد عن حقيقة النصّ الديني أو قصد عدم فهمه؛ فمن غير الحق أن ينسب التطرف إلى الدين.

القراءة المتغيرة للنص الثابت

النصّ الديني ثابت واجب الحفاظ عليه، وأمّا مسألة القراءات المتغيرة فهي من أجل فهم النصّ من وجوه متعددة تفضي بالنتيجة إلى سبيل واحدة وإن تشعبت طرقها واختلفت أساليبها لدى العقلاء من أجل التيسير ومواكبة كلّ عصر وما يستجدّ به من أحداث تستدعي قراءات جديدة وليست متغيرة، لأنّ القراءات الجديدة وفق هذا الإطار تحافظ على القراءات السابقة التي أدّت دورها في عصرها. وأمّا القراءات المتغيرة فيجب أن تتضمن فسح المجال للتفاعل مع العلوم ومعطيات العصر وتطوّره في إيجاد نوافذ المناخ الملائم للابتكار والإبداع والتجديد.

إنّ تعدّدية قراءة النصّ الديني من قبل كثير من الباحثين والمتقنين والمفكرين تطرق أسماع البعض لتقذف في تفكيرهم روح البحث عن حقيقة هذه القراءات وخلفياتها وطموحاتها، وخاصة عندما كثر ترديدها من أفراد وجماعات لا تُعرف بعلاقة ودّ مع الخطاب الديني عامة والخطاب الإسلامي على وجه الخصوص، وربما كثير منهم أيضاً اتخذ

من هذه القراءات شعاراً في الممارسة من أجل أن يلوي عنق الحقيقة انطلاقاً من أهدافٍ وصولاً إلى غاياتٍ خدمةً لمصالح.

هذه القراءات كانت قبل عقود مضت حكراً على الاتجاه العلماني بشقيّه اليمين واليسار في تطرّفهم ضدّ الدين، ومن ثمّ انضم إلى هذا الاتجاه عن قصد أم عن سوء فهم جماعة الغلو من المسلمين التي قرأت النصوص الدينية وفهمتها على طريقتها الخاصة حين وجدت نفسها محاصرة بقراءات أهل الذكر من العلماء والفقهاء في القديم والحديث استناداً إلى قواعد وأصول فهم الخطاب الديني وفق نظمه وأسسه المستندة إلى مجموعة الأسس والقواعد الأصولية في العدل والضبط.

إنّ القراءة المتغيّرة من الغلاة للنصّ الثابت ما لم تستند إلى ضوابط فهم النصّ الديني فسوف تؤدي إلى تغيير مدلولات النصّ وانعكاساته السلوكية، الأمر الذي يفضي بالنتيجة إلى الالتقاء بين طرفي المشكلة من متطرفي العلمانية وغلاة المسلمين قصدوا ذلك أو لم يقصدوه، لأنّ القراءات المفارقة لثوابت فهم النصّ في العدل والضبط سوف تؤدي إلى تفكيك النصّ وتفريغته من الحقّ وعدميته في القول والفعل والسلوك، ومن ثمّ يجعل الأبواب مشرعة أمام كلّ اتجاه أو مذهب أو جماعة أو حزب أو طائفة، أو حتّى على مستوى الفقيه الواحد أو المفكّر الواحد أن يعمل قراءته الخاصة في النصّ الديني سواء أكان هذا النصّ قرآناً أم غير ذلك، انطلاقاً من معطيات ذاتية من المعارف والثقافات التي يتمتّع بها وتكون ذات مصادر متعدّدة ربّما تذهب إلى البيئّة والجغرافيا والعرق، وبهذا النوع من القراءات يخرج النصّ الديني عن حقيقته الإلهية ليُطوّع لأغراض دنيوية!

فمن الذي يلزم الآخر الاتّباع؟

القراءة هي التي تلزم النصّ أن يتبعها، أم أنّ القاريء هو الذي يلتزم النصّ وروحه!

إنّ قراءة النصّ الديني ليست قراءة نقدية يُحاجج بها مبدع النص؛ فمن يعمد إلى ذلك أو تكون قراءته بهذه النظرة فسوف يخرج بانطباعات نفسية لا تمتّ إلى الأحكام العقلية والمنطقية بصلة ويكون الحكم على القراءة بالشعور والانطباع الذي يوّدّي به إلى منعرجات التطرّف.

إنّ التغيرات في القراءات المستندة إلى الأصول الضوابط هو من باب التوسعة ومجارة معطيات كلّ عصر وما يطرأ فيه من تطورات من أجل إيجاد حلّول لقضايا لم تكن موجودة من قبل، وهذا لا يقتصر على النصّ الديني، بل حتى النصوص الوضعية يُعاد قراءتها من أجل إيجاد حلّ لمشكلة لم تكن موجودة قبل وضع النصّ الوضعي، فإذا كانت النصوص الوضعية المرحليّة تُعاد قراءتها من وجوه متغايرة، فمن باب أولى أن تُعاد قراءة النصوص الإلهية التي تتّصف بالديمومة طالما جرى الزمان على المكان.

إذن مشروعية تعدّدية القراءات المتغايرة للنصوص لا تقف عند حدود النصّ الديني ولن يكون ذلك مقبول على النحو الذي يدعو إليه التطرّف أو المتطرّفون. إنّ مشروعية القراءات المتغايرة تشمل جميع النصوص الدينية منها والوضعية على حد سواء، وفقاً لهذا المنطق وانطلاقاً من هذه المسلّمة؛ فلو عدنا إلى جملة من التراث الإنساني في الفكر والأدب والفلسفة لوجدنا لها مئات من القراءات المتغايرة تحاول أن تربط نفسها بالنصّ إضافة إلى كونها منطلقة منه أصلاً وهو منطلقها.

إنّ التغيير والتبديل الذي نقف عليه من أفكار في فهم النصوص ملازم لأذهان الناس بما يختلفون من ثقافة ووعي، إلا أنّ الدين ثابت من حيث

النصّ، أمّا التعامل فيكون باختلاف القراءة وحسب فهم القارئ، وأمّا الذين لا يعتقدون ديناً سماوياً؛ فليدهم عرف مكوّن من مجموع قيم المجتمع، مما يجعل من هو خارج عن المجتمع بسبب فهمه الخاطيء أحياناً لهذه الأعراف هو في دائرة المنحرفين والمتطرّفين.

ومع أنّ الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والإسلام) هي ذات نصوص ثابتة، إلا أننا نجد في الديانات الثلاث من هم من أصحاب اليمين ومن هم من أصحاب اليسار ومن هم من أصحاب الوسطية؛ فلماذا هذا التعدّد الثلاثي (يمين ويسار ووسط)؟ إنّ مردّد ذلك لا يأتي إلا من القراءات المتغايرة للنصوص الدينية وسواها.

ولذا لا يوجد علم على الإطلاق أيّاً بلغت مكانته، أو سما مصدره (وحيّاً سماوياً)، أم فكراً بشرياً، إنسانياً واجتماعياً كان، أم طبيعياً وتطبيقياً يسلم من الانحراف في التأويل نتيجة الفهم الخاطيء أو القصور عن الفهم أصلاً، فيقع الفكر في دائرة التحيز الذي يفضي إلى الانحراف الموقع في التطرّف.

لقد أثبتت الحقائق والدراسات والبحوث حقيقة ذلك الإشكال وقيام الأيديولوجيا بتأثيراتها في صياغة العديد من القوانين والنظريات الفكرية والعلمية بلا استثناء، هذا فضلاً عن الانحراف أو التطرّف في التطبيق أو الممارسات.

إنّ الفهم المتغيّر للنصّ أحياناً ما يكون مناقضاً لروح النصّ الذي يفضي إلى:

- . بدأ التطرّف عن عدم فهم النصّ.
- . التمسك بالرؤية الخاطئة نتيجة الفهم الخاطيء.
- . عدم المقدرة على الوصول إلى معطيات النصّ.

. الخروج على معطيات النص الثابت بمعطيات أقحمتها القراءة على النصّ.

هذا الخروج عن معطيات النصّ الثابت يؤدّي إلى تثبيت فكرة جديدة مناقضة للمعطيات تدفع صاحبها إلى اعتناق استنتاجاته الفكرية الخاطئة التي تدفعه إلى التطرّف الفكري بتثبيت ما يعتقد، وعندما يتجاوز التطرّف الفكري التهيؤ والاستعداد إلى أن يصل إلى التنفيذ في الرؤى كرهاً يكون على حساب الآخرين وباسم الدين والدين منها براء. إنّ الدين وحقيقته هو التنزيل من ربّ السماء لا انحراف فيه ولا خطأ ولا تطرّف، وربّ السماء هو ربّ الكافة وليس ربّ الخصوص.

إنّ التغيرات في قراءة النصوص لدى القاصرين عن مواكبة النصّ للحدث أنتج لديهم اختلافاً كبيراً في القول والفعل والعمل والسلوك نتيجة القصور الثقافي وإنّ وجد الجانب العلمي، ولذلك فالمعارف التي يكتسبها الإنسان يجب أن تهذب كلّ سلوكه، وتخلّصه من الشوائب والانحرافات السلوكية والتطرّفات الفكرية.

وبالتالي فإنّ تعامل هذه العقلية مع النصوص يكون في أعلى درجات المنطقية البعيدة عن الانحراف والتطرّف، الأمر الذي يجعل من الإنسان سوي السلوك ومستقيم الاتجاه، ولذلك فهناك من يكون قوله وفعله وعمله وسلوكه متطابق مع معطيات النصّ الديني (هو كما هو) بما أريد له أن يكون دليلاً للبشرية، ولكن أيضاً هناك من ليس كذلك.

إنّ التطابق بين القول والفعل وبين العمل والسلوك يوجد عند البعض مبنياً على إرادة تدفع الفكر الذي يجمع القصد والاتجاه مع العلم وقيام الحجة إلى هدف يريد إنجازه وغاية يبتغي تحقيقها بما لا يخالف مقاصد النصّ.

وقد تجد التعارض واضحاً لدى البعض الآخر فيما يحمله من مبادئ ناتجة عن قراءة سليمة، تدعو إلى قيم إنسانية ومثاليات رفيعة، وبين ما تتمّ عنه سلوكياتهم العملية التي تنزل بهم إلى مستوى التنكّر العام لكلّ تلك القيم والمثاليات التي يقولون بها.

هذا التناقض عند الأنا مدعاة لظهور بعض الممارسات في التطرّف من الآخر كصرخة احتجاج مدوّية على ما يحمله هذا التناقض الصارخ بين القول والفعل وبين العمل والسلوك من معانٍ تظهر شدة التباين وتعبّر عن الفهم الخاطيء لمقاصد النصّ.

فالفجوة الكبيرة بين الأقوال والأفعال وبين الأعمال والسلوكيات في هذا الصدد تظهر صوراً كثيرة من سيطرة العادات والتقاليد والموروث الثقافي عامة على المجال الفكري لدى كثير من القراءات المغايرة، بحيث تحاول تطويع النصوص لما تحمل من أفكار تريد أن تمنحها صفة القداسة عن طريق قراءة النصّ الديني والخروج بالنتيجة التي كانت محدّدة مسبقاً قبل القراءة من قبل القارئ، ولذا تخرج الأفكار متذبذبة بداية شيئاً فشيئاً إلى أن تستقر في مقرّ التطرّف، ومن هنا لا يكون ثمة توازن بين القول والفعل وبين العمل والسلوك في هذا الإطار.

ولمّا كان أصحاب الأفكار الموجهة التي تبحث عن دليل من النصوص تنسب نفسها إليه أو تصدر عنه وفق رؤيتها، جاء العمد إلى تطويع القراءة ومفاهيمها إلى ما يُحمّل من أفكار يُستتبط منها أحكام تدفع إلى مواقف التطرّف سواء أكان أصحابها سياسيون يريدون أن يوظفوا الدين لمآربهم أم الآخرون الذين قد يبنون رؤيتهم على الظنّ أو لجهلٍ قد ألمّ بهم، فالذين يبنون رؤاهم على الظنّ (الباطل) تكون تقديراتهم في غير محلّها، مما يؤدي ببعض منهم إلى ارتكاب أفعال التطرّف.

وأما الجهل فمرده إلى التزمّت في الرأي الصادر عن القراءة في ادّعاء العلم ورفض الآخر وعلمه؛ فكانوا جاهلين بما يعلمون وبما يعلمه الآخرون مما لا يعلمون، ولذا خرجت آراؤهم عن العلم بجهلهم، عندما حملوا النصوص ما لا تحتمل عند العلماء على غير ما هي عليه وقالوا على العلم بغير علم.

ولما كانت آراء هؤلاء ومن هم على شاكلتهم إمّا ظناً (كاذباً) وإمّا جهلاً (باطلاً) فلا بدّ أن يؤدّي إلى انحراف يفضي إلى التطرّف، والجهل والظنّ أوّل ما ينتج عنه اختلال في الفهم والعلم يترتّب عليه تطرّف في العمل والسلوك نابع عن إرادة.

ولأنّ الأفكار هي الموجّهة للسلوك والضابطة له والمتصلة اتصالاً وثيقاً بالأعمال الصادرة عن الإنسان، فإنّ الفهم الخاطيء للنصّ الثابت يؤدّي إلى تطرّف فكري يترتّب عليه تطرّف في العمل والسلوك.

وكما أنّ السلوك السويّ يمتلك إرادة كما أشرنا، كذلك السلوك المنحرف الذي يؤدّي إلى التطرّف هو أيضاً صاحب إرادة، ذلك أنّ الإرادة قوّة من القوى المحركة للإنسان مرتبطة بالتصميم والعزم على فعل الشيء بعد التهيؤ والاستعداد والتأهب، فعنها تصدر الأعمال الإرادية للإنسان، ولا بدّ من القول أنّ الإرادة غير الرغبة التي تميل النفس إلى تحقيقها، ولكن الفرق أنّ الميل برغبة والإرادة بحزم، ولذا قد يوجد الميل ولا توجد الإرادة، والإرادة تشمل الميل والشعور والحزم ثم العمل، ولذا فهي القوى المحركة لملاكات الإنسان والدافعة لها إلى العمل.

فعند وجود التطابق في الرؤية والمفهوم مع النصوص يصبح القول والفعل والعمل والسلوك متوازنات مع رؤية النصّ المؤسس للقُدوة الحسنة، أما إذا تمّ الحياد عنه فيصبح الفعل والقول والعمل والسلوك في أودية

بعيدة المقاصد، الأمر الذي يجعل القراءة وفق رؤية الشخص أو القارئ قاصراً عن استيعاب النصّ (هو كما هو)، وعندما يتولّى المتشبع بتلك الرؤى الآخرين بالإرشاد والتعليم سيكون الآخرون في هذا الاتجاه الذي انحرف وتطرّف عن النصّ؛ فهنا تتعدّد الرؤى مع أنّ إتجاه النصّ واحد، ولأنّ الدين ثابت والقراءات متغيّرة فالقراءات تتبدّل وكذلك المواقف.

ولذا وجب على القراءات المتغايرة أن تسترشد بالحجّة دون التمسك بالأحكام المُسبقة، وعند الاحتكام ينبغي العودة إلى النصّ الأصلي لا العودة إلى ما كُتب عنه، فرؤى الأفراد والجماعات التي كُتبت عن النصّ هي رؤى غير كاملة مقارنة مع كمال النصّ الديني، ولهذا فالقراءات السليمة تؤكّد على أهمية الفضائل التي تُعدّ من الثوابت التي لا مناص عنها والقيم السامية بأساليب متنوعة ترتقي من حسن إلى أحسن وتقضي إلى تجويد النصّ والتمسك به، أمّا الانحياز عن أبعاد النصوص ومفاهيمها فلا يُعدّ تنوعاً، وإنّما يُعدّ اختلافات وتباينات تستوجب من أصحابها المراجعة التي يتمّ من خلالها المقارنة الموضوعية للقول والفعل والعمل والسلوك مع أبعاد النصّ ومراميه الرئيسية من أجل العودة إلى جادة الحقّ، ولهذا فإنّ تطرّف الأفراد والجماعات أو عدم تطرّفهم رهين الفهم الصحيح والاستيعاب أو عدم ذلك، وهنا إن أردنا إصلاحاً فإمكانية عودة المتطرّفين ميسرة والسبل واضحة المعالم وطرقها سهلة وأساليبها في دائرة الممكن متنوعة ومتعدّدة.

ولكن هل كل أحدٍ قادر على قراءة النصّ؟

إن قراءة النصّ ميسرة وممكنة لمن أراد أن يمتلك معطيات قراءة النصّ، ولكن هذا غير متوفّر عند البعض، لذلك يلجأ الكثير من هؤلاء إلى

انتقاء قراءات سابقة باتجاهات سابقة خارجة عن النصّ، ومع ذلك يتمسك بها وكأنّها النصّ وهي ليست كذلك، هذا الأمر لا يؤدي إلى الحلّ، فالحلّ يستوجب العودة إلى المصدر الذي يُحتكم به ويحتكم إليه، إنّه المصدر المحايد الذي لا وسيط فيه ولا توسط، بل الاعتدال المحقّق للتوازن بين المراكز مهما تعدّدت داخل الحدود وخارج الحدود، لأنّ الربّ واحد، والحقّ واحد، والدين واحد، والعدل واحد، ولكنّ الذين ينحرفون في قراءة النصّ ليسوا على مستوى واحد وهو ليس عيباً، ولكنّ العيب أن تصدر أحكام من هؤلاء وهي لا تتطابق مع النصّ الذي يرى أنّ الجميع هم المركز. وعندما تتعدّد القراءات على البيّنة الواحدة وإن تعدّدت أساليبهم ورؤاهم فوجب أن لا تخرج عن الحقّ والعدل.

ومن العيب أن تتعدّد المراكز على حساب مراكز آخرين، وهذا ما يولّد التطرّف؛ فواجب على الجميع أن يعترف أنّ الكلّ مركز وفقاً لقدراتهم واستعداداتهم وثقافتهم وإمكاناتهم الشخصية ومهاراتهم ومعارفهم وعلومهم.

إذن فأين الدين من التطرّف؟

إنّ الديانات السماوية على وجه العموم جاءت لتخرج الناس من الظلمات إلى النور؛ فما من عاقل يقول أنّ ديناً من عند الله تعالى جاء ليدعو الناس أو بعضاً منهم إلى التطرّف أو العنف أو سفك الدماء بغير حقّ، ودليلنا في ذلك أنّ هذا الاتّهام لا يوجّه إلى الكافة من معتنقي دين معين سواء في ذلك الإسلام أم المسيحية أم اليهودية، وإنّما يوجّه هذا الاتّهام إلى بعض من معتنقي هذه الأديان، ولما كان توجيه التّهمة للبعض فقد خرج البعض الآخر وتمّ تبرئتهم من التطرّف على الرغم من أنّهم يدينون بدين من وجّه إليه الاتّهام في التطرّف.

ولأنّ الدين من عند الله يأمر بالعدل والإحسان، والتطرّف ليس من العدل في شيء وبعيد عن الإحسان بأشياء، فلم يربط البعض التطرّف بالدين ويسوّقونه تحت عنوان (التطرّف الديني).

وهنا لا ينبغي التسليم بربط الدين بالتطرّف ومزجها في مصطلح يرمي إلى مهاجمة دين بعينه لتطرّف أفراد قد فارقوه (مراكز كانوا أم أطراف). فهل المتدينون متطرّفون لأنهم متدينون؟ أم المتطرّفون متديّنون لأنهم متطرّفون؟

من طبيعة الأمر أن لا يكون هذا ولا ذاك، لأنّ المتديّنين متمسّكون بدينهم الذي يأمرهم بالعدل والإحسان وإحقاق الحق وإعمار الأرض وعدم إقصاء الآخر وعدم إراقة الدماء بغير حق، ولأنّ المتطرّفين بعيدون عن الدين الذي يأمر بالعدل والإحسان والإصلاح في الأرض وإعمارها وعدم إقصاء الآخرين وعدم إراقة الدماء بغير حق، لا علاقة لهم بالنصّ المقدّس في الكتاب من عند الله، فهم المتطرّفون والدين ليس كذلك.

إنّ الذين أطلقوا مصطلح التطرّف الديني أرادوا من ذلك ديناً بعينه (الإسلام) وقالوا أنّه يشكّل خطراً على الحضارات الأخرى، فالذين أطلقوا المصطلح على هذا الدين ويتحدّثون عن هذا الخطر المزعوم بأنهم ما بين جاهلٍ ومتعمّد في فهم حقيقة هذا الدين الذي يتّهمونه بالتطرّف، غير أنّ هذا الخطر إن وجد يكمن في تكوين مجموعات متطرّفة تتخذ من أيّ دين غطاء لها كنوع من تبرير العنف الدموي التي تريد أن تضي عليه مشروعية نتائج أعمال وسلوك المتطرّفين، ومن الواجب ذكره أن الذين عمدوا إلى إصاق التطرّف بالدين قد تناولوا النتائج وأهملوا الأسباب التي أوجدوها؛ فكانت مدعاة إلى نوع من الرفض

لممارسات غير مشروعة في المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها منابع المغذية للتطرف من متطرفٍ أول إلى متطرفٍ ثانٍ وهكذا يزداد التعدد؛ ما يجعل التطرف الأول لا علاقة له بالدين، ولا التطرف عن التطرف نابع من دين بذاته.

وبعض من يرى في الأصولية خروجاً عن النصّ ويذهب إلى أنها تغذي التطرف وتدفع إليه فهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة لأنّ الأصولية تعني التمسك بالجزور الدينية والعودة إلى أصولها في محاكاة النصّ والالتزام به، وهو ليس حكراً على دين دون سواه وفي كل الأديان.

الجهاد والتطرف

الجهاد عند المسلمين فضيلة وقيمة مقدّرة، به يُقدّر من يقدّم عليه فعلاً وسلوكاً، وهو الحقيقة بداليتين، دلالة سلوكية ظاهرة أو مشاهدة، ودلالة عقلية كامنة أو ملاحظة، فعند الإقدام على تنفيذ الفعل الجهادي، يعرّض الشخص المجاهد نفسه إلى مواجهة الموت الذي بالضرورة سيفوز على الموت بموته، ولذلك يُكتب له الاستشهاد ويكون شهيداً، والعرب في مورثها الثقافي تقول: (من يطلب الموت تُكتب له الحياة)، والشهيد حيّ لقيامه بأعمال الجهاد المُمجّدة من قبل الجميع تمجيداً يجعل المُقدّم عليه على الألسن الشاكرة والمثنية، وذلك بمقارعة المجاهد للموت عن حقّ دون خوف أو تردد، وكلّ من يستشهد على الحقّ بإرادة واعية، يعترف الجميع له بأنّه شهيداً على الحق، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرزقُونَ﴾⁹. ولذلك فالجهاد في سبيل الله ليس اعتداءً على الآخرين، وليس في سبيل سلطة، أو ثروة على حساب الآخرين ومصالحهم وحقوقهم.

⁹ - آل عمران 169

ومن الناحية الإيمانية يُعدّ المجاهد منتصراً منذ قبوله تحدّي الموت الذي يفوز عليه أولاً عندما أصبح الموت بالنسبة له لا يشكّل حاجزاً من الخوف، ويفوز عليه قبل ذلك عندما قرّر المنازلة معه دون خوف، وفي كلتا الحالتين يكون المجاهد منتصراً إمّا بتحقيق النصر، وإمّا بتحقيق الشهادة، أمّا الذين يطلقون مصطلح الانتحار على صاحب هذه العقيدة وأتته قدّم نفسه للتهلكة بإرادة، ذلك أنّهم لا يعرفون المبررات العقائدية والإيمانية والمعرفية التي جعلت من الخائف مخيفاً لأولئك الذين جعلوا من الجهاد والفداء انتحاراً.

فالانتحار بالمصطلح المتداول في معناه ليس له أصل في لغة العرب وثقافة المسلمين ولا في إرثهم الحضاري، ومثله في ذلك مثل بقية المصطلحات الوافدة على الثقافة واللغة في استبدال معنى مصطلح بمصطلح غيره، أو إعطاء مصطلح غير معناه كالإرهاب والتطرّف. ففي اللغة العربية لا يُطلق هذا المصطلح على من أجرى فعل الموت على نفسه، وإن وُجد ولكن في غير هذا المعنى لغير الحي العاقل فنقول العرب:

انتحرت السحابة فأهرقت ماءها، وتقول: نحر السيل الوادي فانتحر الوادي، وأمّا فعل النحر على الأحياء فهو متعدّ بفاعل إلى مفعول يقع عليه النحر مثل: نحر الجزار البعير والبعير لم ينتحر، أمّا الذي يُجري الموت على نفسه فهو إمّا أنّه ألقى نفسه في التهلكة فهلك، وإمّا أنّه قتل نفسه والأدوات كثيرة، ولما كانت هذه اللغة لها معانيها ودلالاتها في استخدام المصطلح على دلالة الفعل خاطبها الله تعالى وفق مفاهيمها فقال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} ¹⁰. فلو أنّ هذا

المصطلح تفهمه العرب بالمعنى الذي يُراد له أن يفرض عليها لجات الآية (ولا تنتحروا، أو لا تنحروا أنفسكم).

فهذه القضية مرتبطة بقتل النفس وقتل الآخر، ولما كان قتل النفس وقتل الآخر له أحكامه في الدين والشريعة ويعاقب القاتل بالقتل وهو معروف لدى أهل الدين وأصحابه، والذين يمارسون أفعال القتل صباح مساء أرادوا استبدال المصطلح كي يفلتوا من العقاب أو الإدانة؛ فدفَعوا بمصطلح الانتحار الغريب لتلبس أفعاله لمن لا يؤمنون به؛ فهو قتل نفس، وقتل النفس بغير حق بالنسبة لهم محرّم، ولذلك ما تسوّقه وسائل الإعلام لأعمال الفداء بالوصف الانتحاري توصيف في غير محلّه، وبإياديتهم يتداركون ذلك بالتصحيح، ولكن إن كان الفعل ليس بفعل فداء على البينة؛ فهو تهلكة، ودين المسلمين قطعاً نهى عنه.

ولذا فالانتحار وليد المجتمعات المادية التي تفتقر إلى الجانب الروحي المطمئن للنفس بالإيمان، وهو الإصرار على التخلص من الحياة في أوقات الحاجة إليها، وهو آخر إنجاز سيء في حياة الإنسان، ولا يمكن أن يتم فعل الانتحار في زمن استخدام المنطق، والمجتمعات التي تنفّس فيها ظاهرة الانتحار هي بطبيعة الحال مجتمعات تعاني من تأزّمت روحية أو فراغ روحي؛ فلا يجيب على تساؤلات المنتحرين.

إذن الانتحار لم يكن في سبيل قضايا ولا في سبيل معتقدات، بل هو في حقيقة الأمر هروب من الواقع وهروب من الحياة، ولكن عندما يكون الفعل في سبيل قضية سامية يتحول الأمر من هذا الفعل المشين إلى أفعال التضحية والفداء من أجل فضائل خيرة وقيم سامية يكون فيها المقدم على الموت شهيداً فائزاً بالشهادة؛ فكتبت له الحياة السرمدية.

ومع ذلك فالانتحار هو فعل يتمّ الإقدام عليه بإرادة، وهو إلقاء إلى تهلكة وبالتالي الديانات السماوية لا تعدّه مفردة من مفرداتها بل تحرّمه، أمّا ما يجري من جهاد وفداء في سبيل الفضائل الخيرة والقيم الحميدة يُلاحظ على وسائل الإعلام تعمّداً في طمس هذا المصطلح وتغييبه؛ فالفداء في محلّه واجب والجهاد في محلّه واجب، والتضحية في محلّها واجبة وهذه الفضائل والقيم في غير محلّها لا تكون إلا تطرفاً وانتحاراً، ولهذا الاعتدال الذي به يحقّ الحقّ هو كما هو، يؤدّي إلى توازن القراءة التي ينتج عنها القول والفعل والعمل والسلوك المتوازن حيث لا يجد الظلم فيه محلاً يركن إليه.

ومن يحاول أن يوظّف مفاهيمها في غير دلالتها فهو المتطرّف وليست المفاهيم، فالجهاد لا خوف منه ولا خوف عليه، وكذلك الفداء؛ فالخوف دائماً من التطرّف والمتطرّفين الذين لا يُقدّرون أو لا يقفون عند الفضائل الخيرة والقيم الحميدة، بل يهبطون إلى ممارسة أفعال الأراذل؛ فالذي يقرّر أن لا يكون للجهاد والفداء مكاناً في المقررات التعليمية والثقافية والإعلامية فهو من يسلك سلوك المتطرّفين أو من يكون دافعاً لهم تجاه التطرّف.

فالجهاد والفداء لا ظلم من ورائهما، ولكن من يقدم عليهما بغايات على صفات من لا يتّصف بهما فهو المنحرف والمتطرّف الذي حاد عن نهج الجهاد والفداء.

وفي مقابل ذلك إن قَبِلَ التربويون حذف مصطلح الجهاد والفداء من القواميس والمقررات التربوية والتعليمية فلا صفة يمكن أن تلحقهم إلا صفة التطرّف؛ فالجهاد والتضحية والفداء فضائل وقيم منصوص عليها

في الدين والشريعة والعرف. ولذا فإنّ الذين يطلقون المصطلحات في غير أماكنها فقد أساؤوا القصد مثلما أساء قارئ النصّ فهمه.

التطرّف الاجتماعي

المجتمع مكوّن علائقي مؤسس على العلاقات الزوجية التي تأسس خلق الأجناس عليها من ذكرٍ وأنثى؛ فكان التكاثر بذرة من الأسرة ثمّ العائلة والعشيرة والقبيلة والأمة، وفي هذه العلاقات تنشأ مجموعة من العواطف التي تجعل الأفراد مشدودين مودة ومحبة لغيرهم من ذوي القربى أبوة وأمومة وأخوة وعمومة وفقاً لسلّم العلاقات الأسرية والعائلية، وهكذا تتسع العلاقات، والعواطف تمتد معها إلى مستوى أفراد العشيرة والقبيلة والأمة في اتجاه استيعاب الآخرين من بني الإنسان، ولكنّ هذه العلاقات وما يملؤها من عواطف ومشاعر وأحاسيس تضعف كلّما ابتعدت عن المركز، فهي كالمياه المندفعة في الأنابيب قوّة اندفاعها تضعف كلّما بُعدت بها المسافات وتكون على القوّة الأكثر درجة كلّما اقتربت من النبع.

ولأنّها عواطف فهي في كثيرٍ من الأحيان تجعل الإنسان على حالة من الانحياز إذا ما تواجّهت بين قريب وأقرب منه، أو بين الأنا والآخر وإن كان أخُ، كما حصل بين أبنّي آدم اللذين اقتتلا بأسباب عاطفة من يتزوج أخت من، ومن يُقبل قربانه ومن لم يُقبل، ومن يبسط يديه للآخر متسامحاً، ومن يقبض يديه ليزيح بها الآخر من الوجود؛ فكان التطرّف بينهما حتى الاقتتال الدامي الذي كان أحدهما ضحية لعاطفة غير مسؤولة.

وعندما أصبحت العلاقات على المستوى العشائري والقبلي أخذ الصراع تشعبات يقودها المركز (شيخ القبيلة) الذي تمّ اختياره إرادة وفق

معطيات التقدير والاعتبار والاحترام والاعتراف؛ فكانت الصراعات مع الآخرين على المأكل والمرعى والمشرب والعرض، وما يترتب عليها من اقتتال وثارٍ في معظم الأحيان تكون الضحية فيه بفعل التطرف ضحية بغير ذنب.

ولأنَّ الإنسانية على حالة من التكاثر وتنوع الملكيات وتعدُّدها تشابكت مصالحها بتشابك علاقاتها من جهة، ومن جهة أخرى انفصلت العلاقات وتقطَّعت بتطرف بعض الأفكار المنظرَّة لها؛ فبعدت المسافات بين من تشابكت علاقاتهم وترابطت وبين من تأزمت أحوالهم وتطرَّفت أفكارهم في معالجة القضايا المشتركة؛ فتكوَّنت الأوطان بحدود ملكية المشرب والمرعى والمسكن والثروة، وأصبح لكلِّ وطنٍ مركز (رئيس دولة) وعلم ونشيد وطنيين وأصبح له جُند لحراسة حدوده، ورجال أمن لرعاية العلاقات بين المواطنين كلِّ وفق حدوده التي ينظمها القانون، ولكلِّ شريعة ومنهاج. ومع ذلك لم يكن الكلُّ منتظم على السلم القيمي المستمد من الأديان والأعراف والداستير المقرَّة، فكان الصدام وكان التطرف بين مركزٍ عام ومركزٍ اجتماعي أو مركزٍ تنظيمي (حزب) أو طبقة من طبقات المجتمع، وكان الصدام والتطرف بين مركزٍ فرعي ومركزٍ آخر من الفروع المتعدِّدة داخل الوطن، وكان الصراع والصدام بين من يؤمنون بدينٍ، وبين الذين يؤمنون بدينٍ غيره، وكان الصدام والتطرف بين مراكز الشرطة والمراكز الأخرى في الوطن، وكان الصراع والصدام بين الفرد والجماعة وأحد المراكز أو المركز العام، مما جعل التطرف يتنوع وتتعدَّد مصادره الفكرية التي جعلت الدماء تسيل وتُهدر في كثيرٍ من الأحيان بغير حق.

أمّا تلك الأوطان التي تأسست علاقات مواطنيها على الشفافية الكاشفة للحقيقة (هي كما هي) جعلت الوضوح في العلاقات بين المواطنين وبينهم وبين المركز الرئيس، والمراكز الفرعية الأخرى علاقات إظهار الحقيقة وكشفها للتقييم والتقويم دون تجنّي بغير حقّ؛ فهي التي تأسست العلاقات فيها دستورياً مما جعل المواطن يعرف عن بيئته ما له ليأخذها دون تردّد، وما ليس له ليتمتّع عنه ويحترم أصحابه، وما يجب عليه تأديته تجاه نفسه والآخرين وتجاه الوطن الذي فيه تُمارس الحقوق وتؤدّى الواجبات وتُحمّل المسؤوليات.

من مجموع هذه المعطيات تنشأ عاطفة الانتماء للوطن والولاء له بين قوّة وضعف؛ فهي تقوى بقوّة السيادة الوطنية التي تجعل كلّ مواطن هو المركز المستمر، في مقابل المركز الرئيس غير المستمر (المواطن هو المواطن لا يُستبدل، والرئيس مواطن قابل لأن يُستبدل).

ومع ذلك فإنّ العاطفة في كثيرٍ من الأحيان ترتبط بالمصلحة قريباً وبعيداً؛ فإنّ قويت على حساب المنظومة العامة المؤسسة للعلاقات بين المواطنين يجد أصحابها أنّهم في مواجهة القانون المستمدّ من الدستور أو المستمد من الدين أو العرف أو من صياغة موضوعية مستمدة من كلّ تراث الأمة أو من التراث الوطني الذي هو ملك للجميع بتنوع أديانهم وأعرافهم وأعرافهم وعلومهم وثقافتهم وحضاراتهم.

إنّ العاطفة الوطنية اجتماعياً هي بين امتدادٍ وانكماش تنشأ من معطيات وطنية تملأ المواطن ثقة ودفأً، أو تملؤه غربة واستغراباً؛ فمن حيث تحقيق الثقة والدفء والأمن يشعر الفرد بأنّه وطن بكامله يتألّم بآلامه ويسعد بسعادته ويأمل في آماله، أمّا من حيث ما يملؤه غربة واستغراباً فهو عندما يُهمّش وتُسلب إرادته لصالح آخرين أفراد أم

جماعات أم مركز من مراكز القوة الاجتماعية المتعدّدة في الوطن أو لصالح المركز الرئيس.

وهنا تشتدّ حدّة العاطفة رفضاً وقبولاً (رفضاً لما يجري من مظالم، وقبولاً بدفع الثمن) لأجل عودة الوطن إلى مكوّنات العلاقات المشتركة دون تمييز مع الاعتراف التام بكلّ تميّز يمكن أن يمتاز به الأفراد أو الجماعات من أجل الوطن الواحد، وحينها يقبل الأفراد والجماعات في الوطن أن يكونوا جنّداً أوفياء لوطنهم الذي يمدهم بالمنافع والفوائد دون حرمان لأحدٍ منهم، ومن يُحرّم ليس له بدأً إلا أن يميل كلّ الميل إلى كلّ ما من شأنه أن يعيد له كرامة ويصنع له مجداً ويُمكّنه من نيل الاعتراف والتقدير وبكلّ الأساليب مرنة كانت أم متطرّفة.

ولأنّ العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات مؤسسة على مجموع الفضائل الخيرة والقيم الحميدة منشأ العواطف الاجتماعية والإنسانية؛ فالإنسان دائماً عندما تملؤه تلك الفضائل والقيم تدفعه العاطفة الإنسانية تجاه الآخرين الذين هم في حاجة؛ فيكون عوناً لهم على ما يُمكنهم من إشباع حاجاتهم المتنوعة والمتطوّرة، مما يجعل عاطفة جديدة تنشأ لدى الآخرين من الذين هم خارج الحدود، وفي مقابل ذلك قد تنشأ أحمقاد ومحاسد تجاه من هم خارج الحدود على ما لهم من فضائل خيرة وقيم حميدة، مما يجعل الفكر العدائي المتطرّف في حالة امتداد تجاه الآخرين الذين لهم من الثروات والفضائل والقيم الحميدة ما يُمكنهم من العيش الكريم، وقد يصل الأمر بهم إلى الاعتداءات الظالمة التي تدفع أصحاب ذلك الوطن الكريم إلى النهوض والوقوف صفاً واحداً للمواجهة حفاظاً على تراب الوطن ومكارم الخلاق فيه.

وعندما تشبُّ نيران الفتن بين معتدٍ ومعتدى عليه بفكر متطرفٍ تصبح بداية إشعال نيران الفتن معروفة ولكن زمن نهايتها قد لا يكون إلا في دائرة الممكن غير المتوقع، ما يجعل الخسائر تتكاثر والاحتياطات الأمنية غير كافية من قبل المدافعين بأسباب الخطط المعتمدة لديهم في دائرة الممكن المتوقع فقط، ولذا فإنَّ غير المتوقع هو الذي تملؤه المفاجئات التي تستوجب خططاً جديدة متغيرة وغير ثابتة، فإن ثبتت الخطط أصبحت في دائرة المتوقع، وإن حُرِّكت دخلت دائرة غير المتوقع؛ ومن هنا فإنَّ اقتصار الخطط على دائرة المتوقع فقط يجعل الصراع والخصام والاقْتتال وتبادل الشتائم والتوعدات المسؤولة وغير المسؤولة على حالة من الاستمرارية؛ فالمسؤولة منها هي التي تكون على مستوى قرار الدولة ما يجعل التفاوض والحوار والجدل ممكناً لإنهاء الصدام والتطرُّف، وغير المسؤولة منها هي التي تكون على مستوى الأفراد والجماعات الخارجين عن القيد القانوني أو الدستوري أو العرفي أو الديني الذي يُقرّه المجتمع ويقف دونه، ولهذا التطرُّف يزداد شدةً على شدة من قبل أولئك الذين هم في حاجة لمفاوض يفروضهم ويكون قادراً على تقبلهم كما هم، ثم العمل معهم لأجل ما يجب أن يكونوا عليه، وإلا سيكون في دائرة الممكن غير المتوقع ظهور معطيات جديدة تولد أنواعاً جديدة من التطرُّف تكون أكثر تعقيداً مما هو عليه التطرُّف في الزمن الآن، ومتى ما يكون التفاوض تكون بداية الحد من التطرُّف وإلى أن تنتهي علة ومعطياته ومسبباته ينتهي التطرُّف. إذن نهاية التطرُّف ممكنة، ولكن كيف ستكون؟ ومن ستكون؟ ومتى ستكون؟

قبول الآخر ضرورة من قبل الذي كان سبباً في تطرفه، في الزمن الذي لا تكون المسافات فيه قد بُعدت بين الأنا والآخر، ولكن مع ذلك فإنَّ القاعدة المنطقية والعلمية جعلت (لكلِّ بداية نهاية) ولأنَّ للتطرف بداية، إذاً لا بدَّ أن تكون له نهاية إذا قرَّر الأنا والآخر أن يراجعا ما هما عليه وما يجب أن يكون عليه كلُّ منهما تجاه الآخر الذي لا ينبغي أن يُنبذ أو يُقصى أو يُغيَّب أو يُحرم، وكذلك لا ينبغي الرفض الذي به لا يُقبل المركز مركزاً بما أته إرادة أصبح مركز الوطن المؤقت مقابل استمراره مواطناً مركزاً بكامل حقوقه وواجباته ومسؤولياته.

إنَّ العلاقات الاجتماعية ذات البعد الإنسان تؤسس على احترام الآخر وتفهم أحواله وظروفه وتقدير أعرافه وأديانه التي تُنظِّم علاقات أفراده وجماعاته، دون أن تُكِنَّ كرهاً للآخرين، ودون مواقف وأحكام مسبقة بلا مبررات موضوعية، وإن سادت الأحكام المسبقة كرهاً وبغضاً دون تبين قد تتأسس عداوات وتُرتكب مظالم تجاه الآخرين، مما يجعل التطرف قيمة متبادلة تشبُّ نيرانها بين الأنا والآخر دون وسيطٍ قادرٍ على إطفائها إلى أن تحرق كلَّ شيء وتطفئ بأسباب انعدام الوقود، هكذا يمكن أن يؤول الأمر إلى ما يؤول إليه كما هو الحال في الصومال الذي آل الأمر فيه إلى التطرف المولد للتطرف؛ فكم من السنين والصوماليون يدفعون ثمن التطرف غالباً بكلِّ غالٍ، وكم من الوسطاء المحترمين، وكم من الذين يصبُّون الوقود على النيران المشتعلة، لذا لا يمكن أن يكون الحلّ والمواطن الصومالي لم يعد مركزاً في وطنه، وكفى أن يكون المركز مقصوراً على حزبٍ يمتلك السلاح على حساب أحزاب وقبائل وعشائر أخرى، أو أن يكون فرداً بعينه مركزاً على الجميع كره من كره ورجب من رجب، وهنا إن لم تُحذف من القاموس الاجتماعي

هذه العبارة (كره من كره، ورجب من رجب) فلن يكون للتطرف نهاية، وإن سادت بين الناس عبارة (كره من كره، ورجب من رجب) ساد بينهم الإقصاء والاحتقار وتقليل شأن الآخرين الذي يولد من التطرف متطرفين ينبغي تقديرهم.

وإن كانت العلاقات بين الناس علاقات تكافئية تصبح المساواة هي القيمة المقدرة والسائدة في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية متنوعة الأديان والأعراق والأعراف والألوان والثقافات والحضارات.

وإن كانت العلاقات الإنسانية مؤسسة على معطيات وقيم تعصبية فسيكون الانحياز لل رغبات والأطماع الخاصة هو المرتكز الأساس في تقييم الآخرين وتكوين وجهات النظر عنهم مما يجعل كل طرف ينظر لطرفه هو الأفضل الذي ينبغي أن تكون له الصدارة وعلى الآخرين القبول بذلك، هذا الأمر بدون شك سيؤدي إلى أخذ الحيطة والحذر وقد يؤدي إلى التخندق من أجل المقاومة أو الاستباق بأفعال التطرف التي يرى البعض أنها الفكر والوسيلة والأسلوب الحاسم في الصراعات قبل أن تبدأ.

وهناك من يرى أن تكون العلاقات بين الناس أفراداً وجماعات وشعوباً وقبائل وأوطاناً علاقات ودية تجعل الطمأنينة قيمة سائدة بين الجميع داخل الحدود وخارج الحدود، ليكون التعايش السلمي مؤسس على تقبل الآخر واستيعابه من أجل تحقيق سلام وأمن متماثل للجميع.

وفي مقابل ذلك هناك من له من الأفكار المتضاربة والمتناقضة التي جعلته على رؤية تصب في اتجاه الظلم والاستعلاء وكل ما من شأنه أن يمارس بأساليب تعسفية تجاه الآخرين داخل الحدود وخارج الحدود.

هذه الأفكار التعسفية إن شاءها أحد الأطراف حاسمة للصراعات لابدّ أن تقابلها كلّ الأطراف بالواجهة تقادياً لامتداد الأطماع على حساب حقوقهم وواجباتهم والمسؤوليات المناطة بهم.

ولأنّ الأغلبية ترى أنّه من الأهمية أن تكون العلاقات الإنسانية مؤسسة على النديّة (التعامل بالمثل)؛ فهذه النديّة قد تُقبل من البعض، وقد لا تُقبل من البعض الآخر، فإنّ قُبلت كان الاعتبار هو القيمة الرئيسة في تأسيس علاقات مُرضية للأطراف مهما تعدّدت، حيث لا شيء يمكن أن يكون على حساب آخر أو آخرين، وإن رُفضت أو تمّ الاعتراض عليها أو حتى التعليق عليها بعدم الاحترام، استدعت الظروف من يتعلّق الأمر بهم أن يقفوا عند تلك الملاحظات أو الاعتراضات أو التحفّظات والحيرة تملأ أنفسهم بمجموعة من التساؤلات، التي تؤدّي إلى سحب الثقة من الآخر الذي تحفّظ أو اعترض أو سخّر أو قلل من شأنهم، مما يؤدّي إلى معاداته، وإلى ارتكاب الأفعال المتطرّفة تجاهه استباقاً لما قد يقدم عليه تجاه من تمّ التحفّظ أو الاعتراض عليهم.

إذن العلاقات الإنسانية في أساسها مكونات قيمية أخلاقية، ولكن ليس دائماً الجميع يمثلون لهذه المكونات القيمية، والمنحرفون دائماً لا يضعون اعتباراً لذلك، ولهذا لا استغراب أن لا يكون البعض من بني الإنسان على غير أخلاق؛ فالتطرّف في هذه الأوساط ينمو في بيئتهم الصالحة لنموه، ولا ينفع اللوم في إصلاح حالاتهم، بل اللوم لعلّه ينفع مع الذين غفلوا عن إجراء دراسات للبيئات الصالحة لظهور الانحرافات والتطرّفات الملحقة الضرر بالأمة والمجتمع الإنساني برمته.

ومع أنّ علاقات أبناء الأمة علاقات مؤسسة على أصل وانتماءات وفضائل مستمدّة من الدين وقيم مستمدّة من أخلاق المجتمع وحضارته

وثقافته وإن تنوّعت، إلا أنّ أبناء الأُمَّة واقعياً لم يكن جميعهم بالتمام على تلك القيم، فمنهم من يرى العلاقة مع الأُمَّة هي علاقة تضامن وتآزر بها تقوى الأُمَّة وبدونها تضعف، وحتى لا تضعف الأُمَّة ويلحق أبناءها الضعف يتآزرون من أجل وحدتها ويعملون بكلّ وسعهم من أجل تقدّمها إلى ما هو أفضل، وفي مقابل ذلك من أبناء الأُمَّة من يرى العلاقة بالأُمَّة هي علاقة توحد اجتماعي بالفطرة، وكأن الوعي بهومها لم ينضج في الذهن الذي يسير وفق الموروث الفطري.

ولأنّ لكلّ أُمَّة مركز (دين وعرف)؛ فالعلاقة بين أبنائها تقوى بالقرب منه وتضعف بالبعد عنه؛ وتكون العلاقة بين القريبين من المركز مؤسسة على القوّة التي تزداد قوّة بالقرب منه، والعلاقة بين البعيدين مؤسسة على الضعف وتزداد ضعفاً كما ازدادوا بُعداً عنه. ما يجعل بعضهم ينظر إلى العلاقة بالأُمَّة علاقة قطرية فيها يتمّ التأكيد على التجزئة والتفرقة بين الأقارب من المركز والبعيدين عنه، ومع ذلك فلامر يتغيّر إذا ما تعرّضت الأُمَّة إلى خطرٍ خارجي مما يجعل أبنائها يقبلون بدفع الثمن في سبيل مناصرتها وتحريرها.

وفي حالة السلم عندما تكون الأُمَّة على الرفعة الحضارية والثقافية تكون العلاقات بين أبنائها أفراد وجماعات وتجمعات بشرية أو قطرية على حالة من تبادل المصالح التي فيها تستوي العلاقة مع الغير، وقد يكون التفضيل فيها وفقاً للمصلحة التي تُقدّم عوائد وفوائد أكثر من التي يتمّ تبادلها مع أبناء الأُمَّة. ومن هنا تؤسس العلاقات على الحوار المؤدّي إلى المزيد من التقارب بين أبناء الأُمَّة والآخرين مصادر المنافع المتبادلة، وإذا ما حدث الاختلاف يكون القبول بالتحكيم في حدود المنظمات الدولية هو المعطية الرئيسة لفكّ الشبّاك.

ولأنّ العلاقات الاجتماعية على مستويات قيمية متعدّدة؛ فهي على مستوى المجتمع المحلي قد تكون لدى بعض الأفراد والجماعات علاقات ولاء للمجتمع مع وافر الإخلاص أثناء تأدية الأعمال والأفعال، وقد تكون علاقات انتماء وترسيخ هوية مما يجعل التمسك بكلّ ما يؤدّي إلى الترابط الاجتماعي هو تمسك بتلك الهوية التي كوّنت الاعتزاز والفخر في نفوس مواطنيها بما تحقّقه لهم من إشباعات معنوية ومادية تُمكنهم من نيل الاعتراف والتقدير من الآخرين بما هم عليه من ترابط وتعاون ومشاركة وما هم عليه من فضائل خيرة وقيم حميدة.

وهناك من الأفراد والجماعات من ينسلخ عن تلك القيم والفضائل التي نالت الولاء والتقدير من الغالبية الاجتماعية حتى أصبحت تكوّن هوية بها يتميّزون عن هويات الآخرين كما تتميز هويات الآخرين عنهم بما تمتاز به من قيم وفضائل جعلت لتلك الهويات خصوصيات تستوجب نيل الاحترام والاعتراف والتقدير.

إنّ المنسلخين عن القيم الحميدة للمجتمع هم الذين يوصفون بالإنسحابيين عندما يتخلّون عن الأخذ بما يجب ولا ينتهون عمّا لا يجب، وإذا ما استمروا انسحاباً وتخلياً عمّا يجب الأخذ به فقد يبلغون المستوى الأناني الذي يكون الأفراد فيه لا يفكّرون إلا في أنفسهم ولا يولون اهتماماً بأداء واجباتهم ولا يقبلون حمل مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، ومن يبلغ هذين المستويين السلبيين لا يُستغرب أن يواجه مجتمعه بما هو سلبي.

ومع أنّ أبناء المجتمع الواحد بينهم قواسم مشتركة ومصالح مشتركة وفضائل مشتركة وقيم مشتركة وموروث ثقافي مشترك إلا أنّ في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يظل للفروق الفردية أثر موجب وأثر

سالب، ولذا لا استغراب أن يكون الصدام والتضاد بين من تأثر سلبيًا وبين من تأثر إيجابياً، وإن اشتدَّ الصدام فكرياً بينهما تصبح أفعال التطرّف ميسرة الأداء بغاية المغالبة وبأي وسيلة وبأيّ كيفية وبأيّ أسلوب.

ولأنّ لكلّ شيء بيئة ومنشأ فأول بيئة ينشأ التطرّف فيها هي الأسرة التي إن لم تكن العلاقات بين عناصرها متوازنة ومعتدلة نشأت الخلافات والصدمات والنزاعات التي إن لم تنتبه الأسرة لخطورتها تعرّضت لهذّ أركان بنيانها بأفعال متطرّفة، ومن لا ينظر للزواج رحمة؛ فعليه أن ينظر للطلاق رحمة؛ فكما أنّ الزواج حلّ لمشكلة العزوبية، الطلاق حلّ لمشكلة الزواج، هذه هي القاعدة. أمّا الاستثناء أن لا يكون الزواج رحمة كما لا يكون الطلاق رحمة، وهنا تنشأ الصراعات وتتولّد الأحقاد لدى أفراد الأسرة وتُروّر الحقائق وتشوّه السّمع وقد تُخدش الكرامات ممّا يولّد التطرّف بين الأزواج أو الأبناء أو بين الأقارب والأبعاد.

ولذا فالأخلاق مكوّن قيمي جمعي من حاد عنها حاد عمّا يُمكن من نيل الاعتراف ونيل التقدير وحُسن التصرّف، ومن مال إليها تحسّنت أخلاقه فتهذبت أقواله وسلوكياته وأفعاله وأعماله، ما يجعله مندمجاً مع الأفراد والجماعات والمجتمع بكامله، ومن لا يندمج في مجتمعه أخلاقاً يواجهه الرفض المباشر وغير المباشر، وفي كلا الحالتين هو مرفوض وغير مُقدّر ولا مُعتبر، وعندما يستشعر ذلك ليس له بداً إلا أن يستجيب لضغوط المجتمع تجاه ما يهدّب الأخلاق، أو أن يتطرّف بردود أفعال قد تكون قاسية على شخصه، أو على غيره، أو على الجميع.

فعندما تكون علاقة الإنسان مع الأخلاق علاقة تجنّبية يكون الإنسان في حالة ميل إلى أفعال الخير ويكون متجنّباً لأفعال الشرّ، وعندما

تكون العلاقة مع الأخلاق علاقة عكسية يصبح الأفراد يقدّمون على أداء أفعال الشرّ ومتجنّبين لأفعال الخير، ومن يقدم على ارتكاب أفعال الشرّ، يشار إليه بالمُفسد المتطرّف ومن يقدّم على أفعال الخير يشار إليه بالمصلح الكريم.

. التطرّف السياسي

السياسة فن الإدارة العامة بتفريعاتها في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع، تُسطرّ لما تشاء ولا تسير على الأسطر، تعتمد مرجعية ما ولا تتمركز عليها؛ فعندما تكون قراراتها مؤسسة على إظهار السيادة العامة للأمة أو للوطن أو للشعب فيها يكون نيل الاعتراف والتقدير والاحترام من العموم، وعندما يكون غيرها تكون المواجهة مع العموم ذاته، ويصبح الأمر في مواجهة بين فرض يواجهه رفض في علاقة متضادة. وتكون السياسة في هذه الحالة هي أول من زرع بذرة التطرّف في نفوس المواطنين، الذين جميعهم سيواجهون السياسة بفروقهم الفردية إمّا بالتطيل والنفاق المتطرّفين، وإمّا بالإفساد والتخريب المتطرّفين، وإمّا بالتآمر والمقاتلة المتطرّفين، ما يدلُّ على أنّ الشكر المقدم ليس بشكر، ولا الحبّ الظاهر ليس بحبّ باطن، ولا التأييد ليس بتأييد، فقط سيضل التصفيق هو التصفيق.

ولأنّ قرارات المركز (المدير الرئيس) للسياسة العامة تُنفذ بأدوات مختارة من الوسط العام؛ فهي وإن كانت من الأقارب ستظل من تلك البيئة التي بُذر التطرّف فيها، ودائماً الأقارب وإن أظهروا الولاء مبالغة للمركز فهم أكثر خطورة عليه من الذين هم في الأطراف، فهؤلاء يرون أنفسهم الثقة ذاتها، وبرايم الآخرون وسيلة مُمكنة من تحقيق نجاحات التطرّف أكثر مما يرونهم حُرّاساً مخلصين، ولهذا هم في جلسات المترصّين بهم

الدوائر بين بيعٍ وشراء، تُزَّر المعلومات أمامهم لتصل مسرعة إلى المركز حقيقة، فيترتب عليها في كثيرٍ من الأحيان قرارات متطرفة تولد تطرفاً يضاف إلى التطرف، ولهذا دائماً الحقراء يُعظمون الحياة الدنيا طمعاً، والعظماء دائماً يُحقرونها استغناءً.

إذاً عندما لا يكون المواطن مركزاً في وطنه لا يمكن له أن يكون مُصلحاً فيه، ومن يرى غير ذلك فليرنا، ولكن يُرينا بدون تطرف، وإن أَرانا بتطرف؛ فماذا ستكون توقعاته من بعده.

وهنا تتضح العلاقات بين مصدر القرار المركز الرئيس (أنا فقط)، وبين الأداة التنفيذية (الوسيطي)، وبين المواطن (الآخر) الذي سيتم تنفيذ القرارات عليه، وإن لم يكن طائعاً بزاوية التطرف القائمة 90 درجة للأوامر والنواهي الفوقية سيكون طائعاً بغيرها وإن تطرف.

وعندما يُغيَّب المواطن عن المشاركة الدستورية، سيكون بطبيعة المواطنة الطبيعية متطرفاً، ولكن عندما يشارك بإرادة في إقرار كلِّ أمر يتعلق بمصير الوطن وحقِّ المواطنة فلن يجد دافعاً ولا محفزاً لأن يكون من المتطرفين. لذا فلا داعي لأن يصرَّ الأنا (المركز) على التغييب الذي به تتحقق المآرب الشخصية على حساب المصالح العامة للمواطنين، وقرارات المركز وإن نُفذت كرهاً، فلا تكون إلا معطية من معطيات توليد الرفض وقبول التحدي ودفع الثمن ولو كان موتاً، وعندما يصبح الأمر كذلك، ألا يكون الإكراه والإرغام والإجبار والإذلال بذور وضعت في بيئة صالحة لأن تنمو وتقطف ثمارها تطرفاً.

إنَّ العلاقة بين الأنا والآخر إن اكتسبت الضدية تكون أرضاً خصبة للتطرف، ما يجعل البحث عن الحلِّ يدور في فلكٍ نهايته غير المعروفة، هذه الظروف إن تمَّ تفهّمها يتمُّ إدراك حالة جديدة تنظر إلى

كلّ ما يجري وفق منظور جديد يكون على أساسه الحلّ؛ فيتحول كلّ ما هو غير مشروع إلى مشروع، وهنا تبدأ المأساة التي تُفتت المجتمع وتجعل منه كيانات متعددة، وتخلق جماعات لم يكن لها أن تجتمع من قبل، وتظهر اتجاهات حديثة كُتب لها أن تظهر في هذه المرحلة التي يسود فيها صوت الخلاص (نحن سوياً) (نحن معاً) من أجل واجبٍ تجاه الوطن وحقوق المواطنة.

إن البحث عن حلّ لا بدّ أن يكون وفق صيغ توافقية تجمع المتفرق، وتلغي الحواجز، وتفتح آفاق الحوار المفضي إلى الإصلاح وصناعة المستقبل المشترك، المكبح لانتشار التطرّف الذي بالوقوف على منابعه وتجفيفها بالحكمة يُقبر دون أن يجد من يتأسف عليه.

ومع أنّ الأساليب السياسية في التعامل مع القضايا المختلفة تُرسخ سياسة (الترويض) والتهدئة، إلا أنّ ما يجري بأساليب تنفيذ قرارات الحكم على الآخرين في كثيرٍ من الأحيان لا يُعدّ كذلك، ما يجعل مبررات ظهور التطرّف مؤسسة على الضرورة؛ فالسياسة لو كانت ودّ بودّ لكانت العلاقات المترتبة عليها توافقاً وتكيفاً وانسجاماً، ولأنّها لدى البعض تطرّفًا فلا تكون العلاقة المترتبة عليها إلا تطرّفًا.

والمتطرّفون مع أنّهم يقعون تحت طائلة القانون إلا أنّ المتطرّفين بالقانون لا قانون يلاحقهم سوى التطرّف، وعندما يتبيّن للمواطنين أنّ مصدر الفساد والإفساد والتغييب والإقصاء هو رأس هرم السلطة؛ فلن يحدّدوا هدفاً سواه إلا من تبنّى تطرّفاته وعَمَل بها، ولكن عندما يتبيّن المتطرّفون أنّ المُفسد ليس المركز فلن يتجهوا إليه تطرّفًا، بل يتجهون تطرّفًا إلى تلك الأدوات المتطرّفة في تنفيذ ما ليس هو بحقّ.

فإذا أخذنا أنموذجاً واحداً من النماذج المنفذة لأوامر رأس الهرم (أنا فقط) هي كما هي مسلمات، وكان هذا الأنموذج هو الجيوش المقاتلة في جبهات القتال، التي تملؤها الحيرة بين أن تنفذ أمر الموت الذي يصدر لها من رؤوس الأهرامات وبين ما يملؤها حسرة بأسباب ما تدفعه من ثمن داخل الحدود بأسباب الحرمان من ممارسة أقل الحقوق وأقل الواجبات وأقل المسؤوليات، وما تعانيه من حاجة في مقابل انعدام أو نقص مشبعاتها، وبين أن تقبل تنفيذ أمر الموت من أجل أن تسهم في تحقيق رغبة رأس الهرم، أئها الحيرة التي تؤدي إلى تحقيق نتيجة أحد أمرين:

إما قبول الأمر والاستشهاد والنصر.

وإما قبول الأمر ورفض الانتصار الذي يرغبه رأس الهرم وإن كانت الضحايا على الكثرة.

في مثل هذه الحالات تقبل الجيوش بالخيار الثاني وهي على قناعة وإرادة بأن القهر الذي كان يواجهها داخل الحدود ليس له بد إلا أن يقهر خارجها وفي أول فرصة تتاح، ما يجعل المقاتل يرضى بالاستسلام للعدو وهو يعلم أنه على أمل للعودة بعد تفاوض يطول زمنه أو يقصر، أو أنه يجد نفسه أسيراً على مستوى من العيش مهما وصل الحال به من سوء فهو سيظل الأحسن من ذلك السوء الذي كان يعانيه داخل الحدود، ولهذا من بقى من المقاتلين داخل الحدود يكون خير مستعرضٍ للقوة عند تنفيذ أمر استعراضها بالوسائل التي جمعت لحماية المركز وإرهاب المواطنين، وهو يعلم أنه لن يكون خير مستخدم لها في ميادين المعركة إن شبت نيران الحروب.

فالجيش المنهزمة معنوياً ليس لها بدءاً إلا أن تقبل أن تكون أسيرة داخل الحدود وأسيرة خارجها كلما أتيحت لها الفرصة المتربص بها من أجل التغيير، وحتى لا يكون التعميم قاعدة مطلقة؛ فعلياً أن نقبل بالاستثناء قاعدة، استثناءً من كل قاعدة، فمن المقاتلين من استشهد في جبهات القتال، ومنهم من عاد ومرارة الهزيمة تملؤه وتدفعه إلى ما هو أشد وأعنف ليكون متطرفاً في وجه الأعداء سواء أكانوا في الداخل مواطنين رؤوس، أم أنهم في الخارج من الأعداء الأجانب، ومن يبقى منهم مفاوضاً لأجل صون ما تبقى من حدود الوطن أو لأجل عودة الأسرى بسلام آمنين سيكون خير مفاوضٍ دون أن يجد الخوف منه ملجأ يلتجئ إليه، مثل هؤلاء لم تدخل نفوسهم مقارنات بين من يحتكر المركز ويقصره عليه داخل الحدود، وبين معتدٍ يودُّ أن يزيل الحدود ومن عليها من وجود بغير حق، ويظل رأس الهرم لا حيزاً له في ذهن المفاوض الكريم لكن حيزه بقي موجوداً عند العودة التي اتضحت فيها أمور جليلة أمام الناس جميعاً، ورفعت الغشاوة التي غلقت رأس الهرم ومنحته مكانة لم تكن له إنَّما كانت في عقول آثرت أن تراه وفق ما يريد أن يرى نفسه، وفي ذلك تحضرنى قصة من كتابنا البستان الحلم بعنوان (غضب من إحلال عينيه فكسر المرأة).

تقول القصة:

عندما اقترب موعد الانتخابات انطلقت مجموعة شهب من الشمس لتمثلها، وبدأت تدور في المجرى الذي اندفعت له بقوة غضب الشمس حتى أنها تناثرت أمام الطعون التي وجهتها لها الحكومة، وسقطت من الجولة الأولى، وتحول معظمها إلى هيولات، ولم يبق إلا واحد منها على قيد الحياة

المشاهدة متحركاً في مجراه، إنّه ممثّل الحزب الحاكم الذي لا زال متوهّجاً، حتى أن ظنّ نفسه بأنّه الشمس، وادعى ذلك بعد أن تهيّأ له ظرف الفوز في الانتخابات بدون منافس. ادعى ذلك أمام البعض الذين يخافون حرارته، وطلب منهم أن يقولوا له الحقيقية دون تزييف أو تلميع هي كما هي، ففرح الجميع، وسألوه من أنت؟ فقال لهم: أنا الشمس التي لا تغيب عن الحياة، حينها نظر البعض إلى البعض وتملؤهم إشارات التعجب بعد أن كان يملؤهم الإعجاب، وحينها عرفوا الحقيقة. وذات يوم اقتربت الشمس منه تُبهر الأبصار؛ فكان خائفاً من نورها الذي تلالأت به عيون الخائفين، فسأله البعض، لماذا أنت خائف أيّها الشمس؟ لماذا أنت ترتعد؟؛ فقال لهم في تلعثم حيث الشمس تسمعه وبصوت خافت، أنا لم أكن الشمس، فقال له الجمع نعم إنك لم تكن الشمس، فقال لهم من أدراكم، قالوا له أنت. فسألهم متى؟ فأجابوه يوم ادعيّت بأذك الشمس، وأنت لم تكن كذلك. فقال: لماذا عندما قلت لكم بأنني الشمس صدقتموني؟ فأجابوه لكي نُثبت لك بأنك كاذب. حينها غَضِبَ منهم وقال انظروا لوجوهكم في المرآة لِتُقَدِّموا على حقيقتكم وأنا معكم أقدم نفسي؛ فوقف الجميع أمام المرآة وهو يتقدّمهم ليشاهدوا وجوههم على حقيقتها، ولأوّل مرة ينظر إلى وجهه في المرآة، وعندما أمعن النظر شاهد جميع المحيطين به حُور عين، وشاهد نفسه أحول العينين؛ فغضب وسألهم عن العلاج، فأجابوه: العلاج، أن لا تغضب من الحقيقة. فقال لهم إنني أريد العلاج ولا

أريد الحقيقة. فأجابوه جميعاً إذا كنت لا تُريد أن ترى الحقيقة
ثانية فعليك بكسر المرآة.

لذا على الجميع أن ينظروا إلى المرآة ليروا وجوههم هي كما هي دون
تزيين ولا تزييف؛ فالمرآة لا تخفي ظاهراً، وقصة (لعبة الجولف
والاختيار المناسب) في كتابنا البستان الحلم خير شاهدٍ على ذلك، فهي
تروي:

أنَّ جمعاً من ممارسي وهواة لعبة الجولف حضروا إلى الميدان الذي
يمارس فيه الرئيس هذه اللعبة مع أحد المرؤوسين، وعندما أصاب
المرؤوس الهدف بتفوقٍ صَفَّقَ له المتفرِّجون بحرارة، وصفَّقوا بحرارة أكثر
عندما لعب الرئيس ولم يصب الهدف، ففرح الرئيس برضا المتفرِّجين
عليه مع أنَّه غاضب على سوء أدائه، وعندما اقترب الرئيس من
المتفرِّجين أثناء خروجه قال لهم: أشكركم على التشجيع، ولكن لماذا
المبالغة في التشجيع وأنا لم أصب الهدف بنجاح؟ فقالوا له: إننا أقسمنا
لو حققت الهدف لن نلعب هذه اللعبة ثانية، وتعدُّ محرمة علينا من
تاريخه، ولهذا فرحنا بعدم إصابتك الهدف؛ فغضب الرئيس منهم،
والتفت إلى وزير إعلامه وسأله: وأنت لماذا تصفِّق يا هذا؟
فقال: لقد رأيتك أصبت الهدف بأحد الكرتين.

فقال: أي كرتين تعني؟

قال: منذ البداية وأنا أشاهدك سيدي الرئيس تلعب بكرتين، فصاح
الجمهور أنظر إلى عينه، إنَّه أحول العينين، أحول العينين؛ فغضب
الرئيس من الجمهور وقال: لا وربِّي لم يكن أحول العينين، ولكن بعد أن
عُين وزيراً للإعلام غضبت عينه اليسرى من عينه اليمنى فحدث بينهما
الطلاق.

سياسة هذا حالها تزور الحقائق وتمجد المخطئين، كيف لها أن تتعظ، وكيف لها أن تستوعب الحاضر، وتصنع مستقبلاً أو تُحدث نُقْلة إلى ما هو أفضل، وكيف لها أن لا تولد تطرفاً ليكون من بعده الحلّ.

ومن يريد لمشكلة التطرف السياسي حلاً، عليه أن لا يغفل عن أهمية الاعتراف المتبادل بين الأنا والآخر على ممارسة حقوق غير منقوصة، وواجبات تؤدى بإرادة، ومسؤوليات تُحمل دون تردد، وإن لم يتم ذلك وفقاً لعقد اجتماعي فإنّ التطرف سيكون هو البديل دون غيره.

فالأوامر القهرية والإقصائية والإذلالية بغير حقّ سواء أكانت على مستوى أفراد الأسرة، أم مجتمع الدولة، أم شعوب العالم، لا تُقبل، بل الرفض يقابلها وبكلّ شدة، وإذا ما اشتدّ العناد مواجهة بين الأطراف أصبح التطرف ملجأً لإيجاد حلّ، لكن عندما تسود علاقات المودّة والتسامح والتقدير والاعتبار بين الناس لن تكون هناك بيئة صالحة لغرس بذور التطرف فيها، حتى إن غرست من أيّ كان فأنّها لن تنبت لعدم صلاحية البيئة لإنباتها، ولكن إن تغيّرت تربة البيئة بتربة أخرى صالحة لأنّ تنمو فيها بذور التطرف، فالأمر هنا لن يعود إلى البيئة بقدر ما يعود إلى الذين كانوا سبباً بتغيير تربتها من تربة محبة ومودّة وتآخٍ وتوافق وتكليف وتعاون إلى تربة صالحة لأنّ تمتص دماء المتطرفين الذين فضّلوا الموت قيمة على قيمة الحياة.

ولأنّ لا هوية ولا حدود للتطرف فهو يمتدّ في نموّه من تجاه الدولة إلى نموّه تجاه ملاحقة المنظمات والهيئات والجمعيات والمجالس الدولية التي إن لم تكن قاسماً عدلاً مشتركاً لدول العالم وشعوبه وأفراده؛ فستواجه بأعمال التطرف؛ فالظلم لا يُقبل من أيّ كان، ولهذا في دائرة الممكن لا

استغراب إن وُجِّهت ضربات للمنظمات الدولية من قِبَل من شَعَرَ بالظلم أو الانحياز ضدّ قضاياها العادلة.

فعندما تكون الهيئات والمنظمات والجمعيات والمجالس الدولية مؤسسات لنفوذ القوى الكبرى على حساب بعض الأمم والشعوب أو بعض البلدان والأوطان تصبح سياسات وقرارات هذه المنظمات الدولية منحازة ما يجعلها طرفاً وليس ميزان عدل لتوازن العلاقات الدولية بين الأمم والشعوب؛ فإنّ كانت كذلك؛ فليس لها بداً إلا أن تقبل ما يترتب على أفعالها من ردود أفعال تمتدّ من المعارضة والتحفُّظ إلى التشدّد والتطرّف، ولهذا كانت الأمم المتحدة هدفاً من أهداف المتطرفين في بقاع كثيرة من العالم، من ذلك ما حصل في العراق فقد وُجِّهت الضربة الأولى إلى الأمم المتحدة وكأنّها طرفاً من أطراف النزاع، فمن يضع نفسه طرفاً أو يُسَخَّر طرفاً سواء أكان يدري أم لا يدري فعليه بقبول دفع الثمن من أجل الحلّ.

. التطرف الاقتصادي

الاقتصاد بإدارة وإرادة فاعلة يُشبع الحاجات الماديّة للإنسان، وبُسهام في تكوين علاقات التعاون والمشاركة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويحفِّز على التطلُّع إلى المستقبل بتنميته لثروات الأوطان والأقوام، ويدير عجلة التطوُّر والتقدّم إلى ما هو أفضل وأجود إن كان يُدار بإرادة المالكين، ولن يديرها بحُسنٍ إن سيطر على منابع ثرواته ومصادرها المتنوعة من لا يُقرّ اعترافاً بحقوق الآخرين تقديراً واعتباراً عاليين.

فالمنافسة في مجالات الإنتاج المتعدّدة لا شكّ أنّها من المحفّزات على إظهار الجودة وتحسين نوعية المُنتج والمصنوع، ولكن إن تعدت المنافسة حدودها تنفلت الأمور إلى ما يؤدّي إلى الصراع والصدام

وحينها تصبح سيادة التطرف هي المتغيّر الرئيس في إدارة العلاقات بين الأفراد والأمم والشعوب.

وإذا نظرنا إلى المعطيات التي جعلت من البعض طغاة نجدها لا تخرج عن معطيات القوّة (سلطة أو سلاح أو اقتصاد) وفي مقابل ذلك إذا نظرنا إلى تلك الحضارات التي سادت وبادت، والتي هي سائدة اليوم وستسود غداً، نجد أنّها لولا توفّر معطيات القوّة ما كانت سائدة، ولولاها لن تكون، ولهذا كلّما توفّرت معطيات القوّة بأيديّ عالمة واعية سادت وساد الآخرون بها، وكلّما كانت معطيات القوّة بين أيديّ عابثة جاهلة وجّهت إلى ما من شأنه أن يفسد الأخلاق ويظهر المفاصد بين الناس، ولذا فمثل هؤلاء لا يصنعون تاريخاً ولا يبنون حضارة، ولا يتخذهم أصحاب الحضارات قدوة لهم، وتكون نهاية زمنهم بانتشار مفاصدهم.

ولأنّ الأمر أمر سيادة؛ فالسيادة قد تكون عن حقّ، وقد تكون عن باطل، فإن كانت عن حقّ، كانت سيادة خيرة، حيث الفضائل والقيم الحميدة التي لا تُقرّ الظلم ولا تُقرّ التطرف، وإن كانت عن ظلم وتطرف؛ فالطغاة هم الذين سيسيطرون بالإدارة الظالمة المتطرفة، ولكن في النهاية دائماً الطغاة يُهزمون، والزمن دائماً كفيل بترويضهم، ومع أنّهم الطغاة بالقوّة إلا أنّ الخوف دائماً يملؤ أنفسهم مع أنّهم يجحدون، ولكن إلى متى سيجحدون وغطاء الوجه لا بدّ له من أن ينكشف!

ولأنّ الطغاة هم على رأس هرم المتطرفين؛ فالخارجون عنهم لن تكون لهم مواجهة معهم إلا على رأس الهرم ذاته، فالتاريخ الذي سجّل في طيات سجلاته أنّ طغاة قد سادوا بالقوّة كرها على الناس، سجّل نهاياتهم في قمامة التاريخ ذاته، وفي المقابل سجّل لأصحاب الفضائل والقيم الخيرة والحميدة منهم تاريخاً لا تُستمد العبر إلا منه.

فالمال لا شك أنه زينة الحياة الدنيا، ولا شك أن المال قوة الإنتاج الذي به تُدار عجلة الاقتصاد وفقاً لسياسة السوق التي لا تغفل عن وجود آخرين لهم من الحقوق والواجبات والمسؤوليات ما يُمارس ويؤدى ويُحمّل، وإن تطرّفت وغفلت سياسة السوق عن ذلك تجد نفسها أمام مواجهة أصحاب الحاجات حتى يعود التوازن الاقتصادي، فما حدث ويحدث من أزمات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية واليونان وغيرهما كثير من الدول التي تعرّضت وستعرض إلى أزمات مالية لدليل إثبات على أن الجهل بالحقائق يؤدى إلى تأزمات وصدّامات وصراعات ومخاوف شديدة وفقدان ثقة في الإدارة المركز التي ترسم السياسات العامة للاقتصادية العالمي والوطني.

وسيضل فقدان الثقة بين الإدارة المركز والمصارف التابعة لسياساتها وبين العملاء من الناس سائداً ما لم تُثبت الإدارة العامة والمصارف التابعة لسياساتها أنها قادرة على الإدارة الضامنة لحقوق الزبائن والعملاء. ولذا فإن بيع السندات المالية في السوق الاقتصادي بغير قيمها الحقيقية هو تطرّف مالي يؤدى إلى تطرّف المواطنين ضدّ سياسات الاقتصاد؛ ومن ثمّ يؤدى إلى تعرّض دول للاختفاء من على الخريطة الاقتصادية للعالم المالي كما تتعرض بعض الدول على الأراضي المنخفضة إلى الغرق بأسباب ارتفاع مياه المحيطات والبحار؛ فتختفي من الوجود الظاهر كما كانت من قبل دول ظاهرة ذات سيادة. وحينها ستتجمّ تأزمات تجعل من كان موصوفاً بالخلق الحسن إلى قاطع طريق متطرّف مع المتطرّفين.

ولأنّ التطرّف في أساسه فكري والاقتصاد جزءاً من الفكر إذن بطبيعة الحال سيكون الاقتصاد متغيراً رئيسياً في عملية التطرّف؛ فالمجتمعات

التي ظهرت فيها الفروق الاجتماعية كانت بأسباب الحاجة الناتجة عن سوء إدارة الاقتصاد الوطني، وعن عدم تقدير المواطنين الذين هم في حاجة لمن يسندهم رعاية وعناية بثروات الوطن واقتصاده وذلك بما ألمّ بهم من قصورٍ أو مرضٍ أو إعاقةٍ أو ظلمٍ بقوانين وإجراءات غير موضوعية من الإدارة المركز أو الإدارات المتفرعة منه.

ولذا فالاحتكار الاقتصادي يؤدي إلى تحكّم في حاجات الآخرين، ومن يتحكّم في حاجات من هم في حاجةٍ لما يُشبع حاجاتهم، لا يمكن أن يجد مودّة منهم، بل سيجد منهم ردود أفعال الفكر التطرفي خير مواجهٍ له، ومن تُشبع حاجاته المتطوّرة، ويطمع في المزيد بغير حقّ يُعدّ فكره متطرفاً حاله كحال من احتكر الثروة عن الآخرين وجعلهم على الحاجة متسوّلين على قارعة الطريق، مما يجعل التطرف المضاد من قبلهم متولّداً ليس غاية في ذاته بل أسلوباً موضوعياً من أجل الحلّ.

إذن الذي يحتكر الثروة ليُحرّم الغير منها ويستغل آخرين بها يُعدّ بنهجه هذا هو أوّل من تطرّف وكان سبباً في ظهور تطرّفٍ مضادٍّ لتطرّفه، سواء أكان على دراية بذلك أم أنّه لا يدري، ومن يقبل ذلك بأسباب الحاجة والضرورة التي أجبرته على إعطاء تنازلات مؤقتة؛ فلن يقبلها حلاً لتأزماته الاقتصادية، بل يقبلها فقط من أجل ازدياد تأزّمت (الإدارة المركز) التي قبل أن يكون معها مستظلاً، بطانة رئيسة لهدّ أركان النظام ونشر خفاياه؛ فالنظام في هذه الحالة إن كان معتقداً أنّ أسراره مصونة بين أيدي الأوفياء، لن يجد في حقيقة الأمر غيرهم مبالغاً في كشف عورته أمام الآخرين الذين لن يبخلوا بكلّ ما يمتلكونه من قوّة إرادة على نشرها في شبكة المعلومات المتطوّرة ومن ثمّ مواجهته وإن وُصِفَ سلوكهم بالتطرّف.

ومع أنّ الاقتصاد قوّة محرّكة لإثبات الأنا إلا أنّه في بعض الأحيان هو الذي يهدّه هدأً؛ فإن كان الاقتصاد من أجل إشباع الحاجات المتطوّرة ومن أجل صناعة المستقبل الأفضل وتأمين ظروف الحياة للأفراد والجماعات والشعوب؛ فلا تكون فيه مدعاة للتطرّف، ولكن إن كان النمو الاقتصادي حتى غزو الفضاء من أجل غزو الشعوب واحتلال أوطانهم يصبح الفكر الاقتصادي المحرّض على ذلك هو فكر متطرّف لا يصلح لحلّ المشكل، بل هو الفكر الفعّال في إيجاد التآزّات وما يترتب عليها من أفعال التطرّف.

فإذا نظرنا إلى ما يجري في العراق وأفغانستان والصومال نلاحظ تآزّات تشدّ وتطرّفات تتولّد وتتجدد وتتنوع بأسباب التدخل، وبأسباب الصراع على السلطة والاقتصاد، من يحتلّ من! ومن يتحكّم في مصير من! ومن يقصّي بأحكام مُسبقة! ومن يفرض كرهاً بتدخلات خارجية! ومن يدفع أكثر من الآخر! ومن ينافق من! ومن يرفض كلّ ذلك! ومن يرفض بعضاً من ذلك! ومن لا يرى حلاًّ إلا بقبول الموت حلاًّ ولا حلّ سواه! ومن يرى في العمالة تاريخ! ومن يرى في التاريخ التآريخ! صراعات قاسية وتطرّفات تزداد شدة من أجل الحلّ.

فالذين يمتلكون الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات ويتسابقون على غزور الفضاء علماً وتجسّساً هو في أساسه إرهاب لا تطرّف فيه، ولكن إن تمّ استخدام هذه الأسلحة ظلماً وعدواناً يكون التطرّف هو سيد الميدان.

والذين يتحكّمون في جينات البذور النباتية والموروثات الجينية الحيوانية لتصبح جينات مُحسّنة لمرة واحدة فقط، ثمّ بعد ذلك تصبح غير منتجة لما يستمرّ بالسلالة الحيّة (نباتاً وحيواناً) فالقمح الذي تمّ التدخل في

جيناته احتكاراً ليعطي إنتاجاً وافراً لمرة واحدة ثم بعد ذلك تكون بذوره غير صالحة للإنتاج يجعل المحتاجين دائماً في حاجة للذين يتحكّمون في مورثات القمح الجينية ليستوردوا منهم سنوياً بذوراً صالحة لإنتاج جيد ولكن لمرة واحدة، أنه الاحتكار والتطرّف لا سواهما، وفي مقابل ذلك الفقراء الذين لا رأس مال لهم ألا يكونون في أمسّ الحاجة لقمح يُزرع لينتج لهم ما يُسهم في إشباع حاجاتهم للمأكل! وفي حالة عدم توفّر ذلك، ألا يكون التطرّف بالنسبة لهم ضرورة لا مفرّ منه يقدمون عليه حُبّاً في الموت لا خوفاً منه!

ولأنّ الاقتصاد في أساسه لا تطرّف فهو علم يُدار ومعاملات تُجرى لتُسهّم في جودة الإنتاج بما يفيد الإنسان ويُحسّن أحوال معيشتهم، وهو المحدث للنقطة إذا ما استهدف الفقراء ليحلّ بهم مستويات الإشباع والوفرة المُمكنة من الاعتماد على النفس وما تبذله من جهدٍ في سبيل تحسين الأحوال المعيشية للآخرين.

إنّ توظيف رؤوس الأموال بما يخدم البشريّة قيمة حميدة، ولكن توظيفه لقهّر الآخرين هو مدعاة لظهور التطرّف بين المحتاجين وبين المتحكّمين في مشبعات حاجاتهم؛ فعندما يوجّه الاقتصاد وما يتولّد منه من رأس مال إلى ما يُشبع الحاجات المتطوّرة والمتنوعة يكون الاقتصاد ورؤوس أمواله مؤدياً إلى الحلّ وليس مؤدياً إلى تآزّمت منتجة للتطرّف، وإذا كان الاقتصاد بوسع وفرته مُسبباً في حرمان آخرين منه هم في حاجة إليه يكون في هذه الحالة هو المعطية الرئيسة لظهور التآزّمت والتطرّف لا لظهور الحلّ.

إنّ الذي يُحرم من الماء الذي يروي ظمأه أو يُحرم من الطعام الذي يسدّ رمقه أو يشبع جوعه ليس له بدٌّ إلا أن يقاتل من أجل الحصول على ما

يُشبع حاجاته وفي مثل هذه الحالات إن استخدم العنف وسيلة فإنه ليس بمتطرف، بل المتطرف من كان سبباً في حرمانه من الحصول على مشبعات حاجاته المتطورة سواء أكانت ملكية خاصة أم تعليمية أم صحية أم إنتاجية أم خدمية أم مشبعات غرائزية.

إن الاقتصاد الذي في تنظيراته الفكرية إقصاء الآخر من حق التملك وحق المنافسة وحق البيع والشراء وفقاً للجهد والمقدرة والإمكانات المشروعة هو فكر متطرف، وكذلك إذا تأسس المركز الاقتصادي على التأميم بغير حق، ومصادرة الممتلكات بغير حق، وحرمان المواطنين من البناء والإعمار بغير حق يوصف ذلك المركز بالمتطرف، وفي مقابل ذلك إذا امتلك المواطن من الثروة المشروعة ما يمكنه من استغلال الآخرين بغير حق فهو متطرف، وإذا استغل ثروته في مُحرم فهو متطرف، ولكن إذا سعى بثروته استثماراً مطهراً ضريبة وزكاة وصدقة فلن يجد التطرف في فكره ونفسه مكاناً يركن إليه.

التطرف النفسي

النفس البشرية في حالة امتداد بين ما يؤدي إلى طمأنينة وبينما يؤدي إلى اضطراب وتطرف، فهي مع الغير إذا اطمأنت له استأنست به، وإن لم تطمئن له تجد نفسها بين خيارات متعددة يمكن أن تكون فيها مجتنبية أو مبتعدة أو مقدمة على ما يليق أو ما لا يليق ولكل ردة فعل.

وطبيعة النفس البشرية تحب أن لا تبدو ضعيفة أو ناقصة أمام الغير، الأمر الذي يترتب عليه طبيعة أخرى، وهي أنها تبغض من يحاول أن يُبدي بعض عيوبها أمام الآخر بغضاً يجعلها تأبى قبول الإصلاح حتى وإن كان النقد في محله، وذلك على سبيل العناد لمن بين هذه العيوب، ويستثنى من هذه الطبيعة النفس المطمئنة التي يكون التوازن لديها

معادلاً لها مع العقل الذي يسعى إلى تبيان الأمور الواقعية كونها حقائق ترضى بها النفس مطمئنة وتتعامل معها.

إنَّ التعامل مع النفس البشرية يستوجب معرفة أبعادها الداخلية والخارجية، من الحبِّ والكره، والخوف والرجاء، والإيمان بالمحسوس والإيمان بالغيب، ومعرفة ما يخاطبها في جميع أحوالها، في الإقبال والإدبار، وفي الرغبة والرغبة، وفي السكون والحركة، وفي الطمأنينة والفرع، وفي الرخاء والشدة، وفي الوحدة والوحدّة.

ولذا يمكن تبديل أحوال النفس المتحركة من خلال مخاطبة العقل المحرّك لهذا المتحرّك؛ فالخطاب العقلي الذي استوعب الأشياء وهو قادر على تقديمها للنفس وفق حقائقها واضحة بشكل يجلي إيجابيات المعلومة المكتسبة وسلبياتها في النفع والضرر والخير والشر والحقّ والباطل، يكون قد قدّم للنفس طريقاً سهلة في الاختيار لاستدراك نشأة أخرى غير التي كانت عليها حسب المعلومة التي يقدّمها، وهنا يكون الأمر بالنسبة للنفس أكثر حيوية ونشاطاً وأكثر فاعلية.

فالنفس التي تبدأ عهداً جديداً بمعطيات جديدة نافعة، تشهد إنشاءً جديداً تكون أكثر حيوية وأكثر فاعلية من غيرها من الأنفس التي لا تقبل هذا التجديد، حيث أنّ النشأة الجديدة للنفس الإنسانية وفق معطيات مقنعة عن طريق المعلومات التي يقدّمها العقل، تعيد تركيب النفس على صورة جديدة في القبول أو الرفض إيجابياً أو سلبياً فتصبح نفساً جديدة مشحونة بطاقة حادة الفاعلية. وكذلك التحديات التي تتلقاها النفس في الوقت والعصر الذي تعيش فيه هي أعنف التحديات وأشقها وأقساها، ومن شأن التحديات دائماً أن تشدّ النفس وتستخلص منها أقصى طاقتها؛ فإذا اجتمع الأمران معاً: جدّة النفس، وعنّف التحديات، يستطيع

المتتبع أن يتصور الفاعلية التي تكون لتلك النفس في المواجهة، وهي تعمل في واقع الحياة.

ولأنَّ النفس لا مادة لها وإن شغلت جسماً مادياً؛ فهي المتحرك بمحرك رئيس (العقل) الذي يدرك ويتذكر ويفكر ويتدبر، ولكنه لا يقدم على شيء من هذا، بل ذلك المتحرك (النفس) هو الذي يُمكنه أن يبلغ مرامي أيٍّ من هذه المعطيات، مما يجعل أفعال الطمأنينة أو الحذر أو الخوف واجبة مع تحمُّل النفس ما يترتب على ذلك من حركتها وامتدادها بإرادة، ولكن إن أُجبرت على ما لا ترغب أو ما لا تأمل فهي ستكون على احتمالات متطابقة مع الفعل وردة فعله، فإن كانت الأفعال الموجهة إليها مرضية كانت الأفعال محققة للطمأنينة، وإن كانت دامية أو مؤلمة أو محزنة أو مأسوف عليها فتصبح هي المؤدية إلى ما يُمكن النفس من ارتكاب أفعال التطرف بأساليبه المتنوعة والمتعددة، ولذا من يستقرَّ النفس يدفعها لأن تردَّ له فعل الاستفزاز في وقت (متوقع أو غير متوقع) وعندما يترتب عليها أفعال أخرى أشدَّ وأقسى، حينها تقبل النفس بأن يكون الموت هو المنقذ فتلتجئ إليه بإرادة، وعندما تحقق النصر يتم الاعتراف بها دون أن يشار إليها بالتطرف وإن ترتب على قبول الموت تحقيق فعله موتاً توصف بأنها نفس متطرفة.

ومع ذلك تبقى النفس ذلك المخلوق الذي لا تُعرف ماهيته ولا يُعلم الحيز الذي يشغله، ولا المسافات الامتدادية التي تربطه بالعقل والقلب والروح، وأياً منها أقرب لها وأكثر تأثيراً عليها على الرغم مما قيل فيها، إلا أن الذين عرفوا النفس وتكلموا عنها انطلقوا من مفاهيم وخبرات ذاتية محدّدة؛ فلا التعريفات والمصطلحات وافية ودقيقة بما يكفي لتوحيد التصورات، ولا الخبرات موحّدة بما يكفي لإصدار الأحكام، والتعبير

عنها هو الآخر يتسم بالهشاشة والقصور لأنه تعبير لغوي قائم على وصف إدراكات ما وراء الحس، ذلك أنّ النفس من هذه المدركات ربما تقع في مكان ما بين العقل والروح، ولذا فإنّ اللغة هي الوسيلة الوحيدة في التعامل مع هذه الأمور والتعبير عنها من الوصف والتشخيص ومحاولة تحديد المهام التي تقوم بها، وهنا يكون النظام اللغوي شديد الطواعية والمرونة، نظاماً مطوعاً من أجل الوصول إلى ما نعتقده حقيقة لإقناع أنفسنا وإقناع الآخرين عند التعبير عن هذه القضايا التي تكمن وراء المادة بمادة من جنسها تسمى العقل في بنيته وتركيبه وملكاته.

والبنية العقلية للإنسان على قدر ما تعمل بكفاءة في تصور (الكم) وتحليله، تعمل باضطراب وارتباك يشوبه غموض في تصور (الكيف) والحكم عليه، ولهذا فمن يصفه مجتمع من المجتمعات بأنه إنسان عادي معتدل متوازن، قد يصفه مجتمع آخر بأنه متطرّف أو متعصّب؛ فالمسألة ليست قضية نفسية ناتجة عن انعكاسات عقلية تصدر حكماً يعبر عن الأنا بقدر ما هو وعي جمعي في ثقافة مجتمع يربطه عقد اجتماعي من القيم والأخلاق والأعراف والتقاليد والتاريخ والإرث الثقافي والحضاري، ولذا قد نجد مجتمعاً ينظر إلى ما يعدّه مجتمع آخر بحسب معايير وثقافته معتدلاً، ينظر إليه ذلك المجتمع على أنه متعصّب ومتطرّف. وما يعتبره هذا المجتمع قيمة أخلاقية عالية، تكون في عرف مجتمع آخر قيمة متدنيّة مبتذلة وهكذا.

ومهما كان الاختلاف في تحديد المفاهيم؛ فإنّ التطرّف الأقصى يظلّ تطرفاً، لأنّ من الصعب جداً في البيئة الواحدة أن ينظر بعض الناس إلى شخص على أنه قمة في الاعتدال وينظر إليه آخرون في ذات المجتمع على أنه قمة في التطرّف؛ فالعقل يدرك الألوان المتباينة

والحالات المتباعدة على نحو جيد وبيِّن حقيقة ذلك للنفس التي تحدّد موقفها من إدراكها لأمرها على ضوء التصورات العقلية وتقديراتها. ومن هذا الإدراك يتمّ انجذاب النفس نحو المركز أو الوسط أو التوسط أو الطرف لأنّه في دائرة الممكن (متوقّع وغير متوقّع).

وفي دائرة الممكن يُنظر إلى النفس من زوايا هي التي من خلالها تقيّم، فزاوية هنك العرض تجعل النفس مطمئنة ثائرة غاضبة رافضة تفعل أيّ شيء وإن وصف من قبل الآخرين بأنّه تطرّف، وكذلك زاوية المساومات المبنية على الإهانات المقدّمة هي الأخرى تستقرّ من له نفس مطمئنة ساكنة على المحبّة، فتخرجها من ذلك السكون ومن ذلك الاطمئنان لتضعها على المخاوف والشكوك التي تدفعها لأن تقبل ما تفعل في سبيل استرداد كرامة، وهي تقبل بأن تدفع الثمن في سبيل ذلك حتى وإن كان دماً من أجل قهر الظالم أو القضاء عليه أو على الأقلّ الحدّ من المظالم التي تقع عليها.

ففي هذه المواجهة تكون النفس حيال أزمة من زاوية معيّنة، أو أزمت من زوايا متعدّدة، وعندما تقدّم على الرفض بطريقة معيّنة ربّما تكون شديدة وعنيفة يصفها البعض بأنّها نفس متطرّفة، بينما تراها هي نوعاً من إشباع حاجة في اتجاه القضية التي تواجهها، ذلك أنّها مطمئنة لما أقدمت عليه بما تمتلك من قدرات أفضت إلى السلوك الناتج عن الفعل.

وعندما يكون تطرّف النفس اختياراً عن وعي بموقف سليم؛ تكون النتائج المترتبة عليه مرضية لمن أقدم على تنفيذ فعل التطرّف، ولذا فما تأباه نفس الأنا المركز، قد لا تأباه نفس الآخر مما يجعل التطرّف هو المُخلّص من الهموم والمظالم مع وافر الرغبة في التغيير الذي يُمكن من اختيار مركز آخر أو مراكز متعددة لإدارة سليمة، وهنا ما تنظر إليه

نفس الأنا على أنه تطرّف وجب استئصاله، تراه نفس الآخر أمراً واجب التغيير حتى وإن نحت منحى متطرّفاً، فإذا لم تنظر نفس الأنا من الزوايا التي وجدتها نفس الآخر مدعاة للتطرّف عندما احتلت القضية المركز الأول في انفعالاتها، تكون القضية شغلها من أجل التغيير.

ولأنّ الزوايا التي تغضب النفس وتدفعها إلى التطرّف تتعدّد وتتوّع من قهر وظلم واستعلاء وتحقير وإذلال وتسفيه، فإن لم يتمّ النظر من هذه الزوايا لما يجب أن يكون، فالأمر لا بدّ وأن يخرج عن السيطرة والتحكّم، مما يجعله ينتشر ويعمّ كما تعمّ النار الهشيم، وحينها يصبح التطرّف بداية معروفة ونهاية غير معروفة، وهذه النهاية غير المعروفة قد تجعل التطرّف في مجال انتشار واستمرار وأنه سينتج شيئاً آخر في دائرة غير المتوقع قد يكون أشدّ وأقسى وأمرّ من التطرّف الذي تُعرف عله ومسبباته بجهود الباحثين في السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وإذا ما بلغ ما هو أشدّ وأعظم فأين يمكن لنا أن نجد حلاً عدلاً يُعيد الأمور إلى الموازنة التي تعادل عليها كفتي الميزان بين الأنا والآخر.

ومن النفس البشرية ما تكون ميّالة إلى التغيير فتلتمس في الجديد دائماً شيئاً أفضل مما هي فيه، وبما أنّ حالات التطرّف في كلّ أمر من الأمور تُخلّ بالتوازن العام للشخصية النفسية في المجتمع والأمة؛ فإنّ هذه النفسية إذا خضعت في مرحلة من المراحل لقيود شديدة في حركتها واختياراتها؛ فإنّ البحث عن الحرية والانطلاق يصبح الهمّ المسيطر عليها؛ فإذا فُكّت قيودها انغمست في حرية تصل إلى حدّ الفوضى، التي سنظل فوضى إلى أن تضيق النفس بما تلمسه فيها من أذى الاضطراب والتقلّب المبالغ فيه، وتبدأ بالمطالبة بالضبط والصرامة ومقاومة التسبّب لأنّها وصلت إلى حدّ الإشباع الذي يترتّب عليه الضرر.

فعلى سبيل المثال: حين تشتدّ وطأة الجوع على أحد، فإنّ مبتغى النفس في الحصول على الطعام يصبح ضاغطاً ومسيطرّاً عليها من أجل إشباع حاجتها، فإذا أكل الإنسان وشبع، تغيّرت نظرته للمائدة وتغيّرت نفسيته بطلب رفع المائدة وإبعادها لأنّ النفس وصلت إلى مبتغاه مما تراه حقّاً من حقوقها ويصبح المزيد نوعاً من الضرر.

فالنفس الإنسانية عندما تُمكن من أن تملك ما يمكنها من إعمار وإصلاح، تتمكّن من عيش حياة مطمئنة تكون فيها راضية عمّا تفعل، أمّا إذا حرمت من حقّ التملك فكيف لها أن تأمن من كان سبباً في حرمانها، وكيف يمكن أن تطمئن له مسؤولاً عن أمرها سواءً أكان على المستوى الأسري أم الوطني أم الدولي، فإنّ قبولت بالحرمان فهي ستكون متهيئة لمواجهته بإرادة مما يستدعيها إعداد العدة استعداداً للفعل بعد تأهّب ليكون الانقضااض هو الفعل المرضي لها تجاه من كان يحرّمها مما ترتضيه.

وفي مقابل ذلك؛ فإنّ كانت النفس هي المعتدية على ذلك الأنا الذي لم يسبق له أن نظر أو فكر أو حرّض على ما من شأنه أن يجعلها معتدية؛ فيصبح الأنا في هذه الحالة ضحية أمام أفعال متطرّفة ليس لها حق الممارسة بين بني الإنسان.

ولأنّ العلاقات القيمية بين الأنا والآخر هي موثق الصلة؛ فالوعي بأهمية كل منهما للآخر وتقديره عالياً يجعل الاستمرارية العلائقية بينهما قادرة على صناعة مستقبل مشترك، ولذا فإنّ معرفة النفس للاعتدال والالتزان هو الذي يرشدها إلى رؤية صور الإفراط والتفريط، ما يجعل معرفتها بالتطرّف والتعصّب مُمكناً لها من إدراك معنى التسامح والتآخي وهكذا.

فإذا نظرنا إلى نفس الجندي الذي يُطلب منه أن يقاتل في سبيل تنفيذ سياسات الأنا داخل الوطن وخارجه؛ فسيكون هذا الجندي بين خيارات الإقدام على...، أو الإحجام عن...، وذلك بأسباب الحالة التي هو عليها.

فإن كان في وطنه محروماً ومنقوصاً ومظلوماً ومهتوك العرض وثروته مصادرة، ثم بعد ذلك يُطلب منه أن يكون جندياً مقاتلاً حتى النصر خارج الحدود؛ فالأمر ليس بهذه السهولة في هذه المواقف حتى وإن كان الوطن هو المستهدف.

إن حسابات العقل لن تفارقه، واستحضار التجربة النفسية قائم في الميزان؛ فكيف وهو مظلوم ومسلوب الإرادة في وطنه، وعائلته من ورائه مهزومة وقاصرة عن إشباع حاجاتها الضرورية إلا بتقديم تنازلات أمام المساومات التي ربّما جعلت من بعض أبنائه متسولين أو منحرفين بأسباب الحاجة، وهو يعلم أنّ الذي أصدر له أمر الموت خارج الحدود، هو الذي كان سبباً في تعاسته وتعاسة أسرته داخل الحدود، ما يجعل نفسه ارتداداً لتلك القيم والفضائل التي ترشد إلى عدم إلقاء النفس إلى التهلكة؛ ومع أن الدفاع عن الوطن واجب إلا أن النفس التي طرأ بها وبأسرتها ما طرأ سيكون السؤال أمامها هو: الدفاع عن الوطن مقابل ماذا؟ مقابل أن يستمر الطاغية فيه مركزاً والمواطنين جميعهم تُبّع، أم من أجل أن تستمر المفاصد في البلاد وعلى رؤوس العباد مع وافر الإقصاء والإذلال والتحقير!

هذه النفس التي وصل الحال بها إلى معرفة هذه الحقائق، لا يمكن لها أن تحقّق نصراً أو تصنع مستقبلاً يأمله ذلك الذي أصدر لها أوامر لا خيار لها فيها؛ فهي تعلم إن رفضت سيكون الموت ثمناً لرفضها دون

مقابل، وإن قبلت فيمكن أن يتحقق لها الموت بمقابل: (الهزيمة التي كانت عازمة على تحقيقها لتموت مطمئنة وينتهي من بعدها الذي أصدر لها أمر الموت بهزيمة دائمة حتى الموت).

وهنا لا داعي أن ينتظر المركز المتطرف أن تكون معنويات جنده عالية في تأهبها للانقضاض وأداء الفعل بإرادة.

ومن لا يُشخص هذه الحالة النفسية بمعطياتها ومتغيراتها وما يكون للعقل من تأثيرات عليها في التوضيح والإرشاد والتبيان يجد نفسه كمن يحرث في بحر.

ولذا فالعقل والنفس متلازمان لا ينفصلان وإن كانا منفصلين، فالعقل شيء بعيد عن الإنسان وإن كان قريباً منه، والنفس التي لا مادة لها إنما يحتويها جسم الإنسان، وفي هذا الوعاء الجسدي للإنسان كان انفصال العقل عن النفس والتقاءهما في آن معاً ضمن الحيز والزمان، ومن أراد الوقوف على العقل لا بدّ له أن يحاول معرفته بكشف ذاتي وتنبيه ذاتي يدرك به الأفكار من خلال التفكير حتى ينتهي إلى أنّ العقل هو نور المعرفة الذي يجده كلّ عاقل في نفسه، وحين يجده يشرع بمعرفة الحسن والقبيح والخير والشرّ والحقّ والباطل من خلال النفس التي وصلتها المعلومة من نور المعرفة التي يجسدها العقل، وحين يفقد الإنسان عقله على أثر انفعالات نفسية تدفع بالعواطف إلى الانفلات من القيود العقلية في سورة الغضب؛ فيرتكب عملاً منافياً لمقررات العقل، فإذا ارتدّ إليه وعيه وهدأت سورة الغضب لام نفسه وتحسّر عما بدر منه دون أن يوجّه أدنى لوم للعقل، ذلك أن مركز الاستقرار النفسي مربطه العقل وجماحه النفس، وهكذا يتمّ توجيه اللوم إلى الداخل، بالعودة إلى الذات، والعودة إلى نقيض الشعور الذي جمحت إليه النفس.

إنَّ الكشف الذاتي الذي يملكه العقل بإرادة، نابغ من أنَّ كلَّ شيء ظاهر للنفس هو بسبب العقل؛ فكلَّ ما هو منكشف للإنسان وظاهر له آية من آيات وجوده تدلُّ عليه، ولذا فالإنسان الغافل عن عقله يكون طائعاً لمجموحات نفسه بمعلومات عقلية، وهذه المعلومات معلوم للنفس خيرها وشرها وحقها وباطلها وصالحها وفاسدها وجيدها وريئها، وعندما تريد النفس أن تتفلسف من قيود جموحها التي تتصاع فيها للعواطف؛ فأنها تستثير أكبر كمِّ ممكن من معارفها العقلية، والتي لم تكن تحيط بها لولا وجوده من جهة، ولولا وجود طاقة لديها تؤهلها إلى العودة إلى الحقائق العقلية من جهة أخرى.

إنَّ الإنسان بين عقل ونفس وروح ومادة؛ فالروح من أمر الله تعالى والمادة هي الوعاء الحاوي، والعقل ما هو إلا سلسلة الأفكار الكامنة في الحافظة تُستدعى وقت الحاجة عن طريق التذكُّر، والنفس تُدرك الأشياء من خلال الميول والرغبات والقبول والرفض وما ينتاب الإنسان من مشاعر الفرح والسرور والحزن والحبِّ والبغض والغضب والرضا والإصلاح والإفساد والانصياع والتمرد؛ فتكون راضية مرضية مطمئنة في حال اتباع الموجبات العقلية التي تحمل صفة الخير، وفي حال اتباع السلبيات العقلية تكون النفس غير مطمئنة ينتابها الشكُّ والريب في ممارساتها لما تقدِّم عليه هي من اختياراتها التي بينها لها العقل، وفي حال الاختيار الخاطيء يكون الإنسان في حالة اضطراب وليس في حال تطرّف.

إنَّ أهم ملكة من ملكات العقل لدى الإنسان التي تعيده إلى حالة الاطمئنان النفسي هي ملكة التذكُّر التي ترسم له نهجاً قوياً وصرافاً مستقيماً، ذلك أنَّ التذكُّر هو معرفة العقل بداية، ومعرفة كلَّ معرفة من

الخير والشر والحق والباطل؛ فمعرفة العقل لا تكون إلا بالعقل ذاته، أو بدلائله وآثاره، وذلك بمقارنة حالتي وجوده وعدمه ليدرك الإنسان أنه عاقل، ما يجعل وجدان العقل هو الطريق إلى وجدان الحقيقة وتمييزها عن غيرها، ذلك أن التذكّر من العاقل بأنّ له عقل هي محاولة إيقاظ الحقائق داخل النفس وإيجاد الحقائق بها.

وهكذا تتراكم المعلومات من العقل على بيان آياته وآثاره لكي تكون مدعاة لتذكّره وعودة إليه ويقظة له من الداخل بما ينعكس على النفس من خزين الحافظة عن طريق التذكّر فتعود بنفسها إلى جادة الصواب، لأنّه ليس هناك أيّ حقيقة يمكنها أن تكشف لنا العقل دون العقل ذاته، والعقل لا يمكن معرفته إلا بالتذكّر، ولا يمكن أن تكون النفس مطمئنة ما لم تعدّ إلى العقل.

التطرّف بين العقل والنفس

عندما يتعرف الإنسان على العقل يستطيع أن يميّز الحقيقة من الوهم والواقع من الخيال؛ فالعقل يحكم باستحالة غير الممكن، وقبح الشر والظلم، وبصحة محسوسات الجوارح، وأنه يقدر على أن يردّ كلّ حادث إلى سببه وكلّ هاجس في النفس إلى علّته، ويقدر على تمييز كلّ فكرة صحيحة عن الفكرة الخاطئة بعد التأكد من سببها، وهو يحكم بأنّه لو انكشف الواقع أمام الإنسان انكشافاً واضحاً، بحيث لا يمكن للنفس التشكيك فيه؛ فلا يكون ذلك إلا علماً صحيحاً، وأما لو أحبّ الإنسان أن يعتقد فكرة لهوى في نفسه فلا يمكن أن تكون تلك الفكرة إلا مدعاة لخروج النفس عن الطمأنينة.

وقد تخيّم على مرآة النفس تصورات متفاوتة من واقع واحد، فيرى الإنسان أن التطرّف عن المجتمع وأخلاقه وقيمه مدعاة للخلاص من

واقع ما، ثم يرى في الوقت ذاته أنه مدعاة للإضرار بالمجتمع وإهلاك النفس، فيرى أن اعتناق التطرف عمل سيء وقبيح، ولكنه في اللحظة ذاتها يتراءى له أنه عمل شريف وواجب!

هنا تتداخل التصورات وتتوتر النفس، ويحتار الإنسان فيتدخل العقل ليبرز الحقيقة من خلال مدخرات الحافظة عن طريق التذكر، الأمر الذي يكشف فعلاً عن الواقع الخارجي ويميزه عن الخيال والوهم ويضع حدّاً فاصلاً بين الصدق والكذب، وبتداعي الأفكار وتساؤلات النفس بما رفدها العقل به من معلومات مخزونة في الحافظة عن طريق التذكر يبدأ بعملية التحليل الموضوعي في استنتاج الحقائق من أجل تحديد موقفه:

. كيف عرفتُ (أنا) أنّ التطرف مدعاة للخلاص؟

. هكذا يقولون.

. لو كان هذا الأمر صحيحاً وجب أن يكون القائلون متطرفين.

. هم ليسوا كذلك.

. إذن هناك هدف آخر من وراء قولهم، والناس يقولون ما يشاؤون، ووراء

المشيئة يكمن الغرض ووراء كل غرضٍ غاية.

فبالعودة إلى العقل تستردّ النفس سكونها، وهذا السكون النفسي يمنح

العقل فرصة إعادة فرض قيد الفضائل والقيم وإحكامه على جموح النفس

التي تتسلسل بالأفكار من السكون وصولاً إلى الطمأنينة التي يوفّرها

العقل عن طريق المعلومة الصائبة.

وفي حالة السكون النفسي العقل يتساءل: هل أن مقول القول سبب كافٍ

لركوب مركب التطرف؟ ثم يحاول التعرف على السبب الذي دعاه إلى

تصور التطرف حلاً، فيجد أنّ شيئاً آخر لأسباب أخرى تصبّ في مصلحة قوم آخرين، دفعتهم إلى أن يقولوا له إنّ التطرف هو الحلّ. وهنا يعلم أن السبب في هذا التصور المشوّه من المعلومة التي وصلت إليه يكمن سببها في مصلحة الذين أطلقوا هذه المعلومة الخاطئة، والعقل يحكم بأنّه لا يمكن أن يكون هذا دليل على صحة الادعاء، وبهذا يفرّق بين تصوّر خاطئ وتصوّر صحيح، والأمر لا يعدو أن يجري خلال لحظة واحدة إلا أنّه ينطوي على مجموعة أحكام عقلية صائبة تنعكس على الجانب النفسي الذي يميل بعد ذلك إلى الاطمئنان. إنّ العلاقة بين العقل والنفس علاقة جدلية قائمة على تلقي المعلومة التي يكتسبها العقل وتتلقاها النفس؛ فيتولّد لديها شعور يتمّ على أثره اتخاذ موقف؛ فإن كان العقل يعتمد على خبراته في تمييز المعلومات التي من خلالها يدرك حقائق الوجود بناءً على التصورات العقلية؛ فإنّ النفس تحدد موقفها من القضايا من خلال ما تتلقى من صور التصورات العقلية التي تؤثر بها سلباً وإيجاباً، وحسب وقع صور تلك التصورات تكون النفس فيها بين التطرف والاعتدال وبين التوازن والاختلال.

أنّ العقل يبقى قاصراً عن أشياء لا يستطيع إدراكها ليحكم بصدقها أو كذبها، ولا يدع النفس حائرة بها، فالغيبات والإلهيات لا يدركها العقل ليحكم بصدقها ولا النفس تتلقاها منه، وإنما تلقاها العقل خبراً عن الأنبياء والمرسلين بحيث تكون معرفتها من العقل تسليماً ومن النفس طمأنينة ومن القلب إقراراً.

التطرف الثقافي

الثقافة دون تطرف هي تنوير العقل بالمعارف والعلوم وهي مجموع أنماط التفكير وأساليبه المتنوعة قيماً وفضائل ولغة وأدباً وفناً، بها تتميز الخصوصيات وتتجسد الأعمال والأفعال والسلوكيات وتتطور رقيماً وذوقاً رفيعاً.

والتطرف الثقافي لا يكون إلا حيث يكون الخروج سبيلاً عن تلك الفضائل والقيم الرفيعة إلى ما هو أكثر انحطاطاً وأقل رفعة من أجل أن تُسفّه الأقوال ليحيد بالكلم عن مواضعه، وتسود أفعال التزيين لما لا زين فيه وتسود قيم التحقير والإفساد والتضليل ويسود الفكر الذي تملؤه المظالم حُجّة في الوقت الذي يحتاج الناس فيه لِحُجّة بها يحق الحق ويُزهد الباطل؛ فعندما تُبدّل الحقائق بغيرها تصبح الثقافة في حاجة إلى تصحيح المعلومة بالمعلومة، وإلا ستؤول الأمور تطرفاً إلى ما لا يُحمد عقباه. ولهذا بعض القنوات كما هو حال قناة الجزيرة تحاول أن تُصلح بعض المفاهيم لتجعل ثقافة منطوق الحوار هي القاعدة السائدة بين الأنا والآخر، ومع ذلك يشار إليها من قبل البعض بالمنحازة، والمراد من ذلك أن تستجيب بما يشار إليها من انحياز لكي تتخلى عما تُقدّمه بموضوعية، ولذا يصبح تزوير الحقائق مُزوراً للثقافة، وهكذا هو حال المقررات المدرسية التي حُذِفَ منها ما حُذِفَ من مصطلحات ذات مفاهيم سامية ك(الفداء والجهاد) فأصبحت كالوردة بدون رائحة، وكالشعر بدون قافية، وكالسيدة بدون أقران.

إنّ قراءة الأحداث بمفاهيم خاطئة لا بد أن يؤدي إلى نتائج خاطئة، وإنّ قراءة التاريخ دون استخلاص عبر منه لا يمكن أن يُسهم في صناعة المستقبل الأفضل ولا يُحدث النُقلة.

فالثقافة التي لا تُحدث النُفلة ولا تُسهم في صناعة المستقبل الأفضل لن تكون قادرة على طي الهوة بين الأنا والآخر بل في كثيرٍ من الأحيان بينهما تُشكل عثرة، فمن خلال تلاقح الأفكار والعلوم والمعارف المتبادلة بين الأنا والآخر تتصهر العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية في بوتقة التعاون والتوافق والانسجام والمشاركة والاستيعاب المُمكن من الاعتراف والتقدير المتبادلين. ولكن إن انتشرت ثقافة الإكراه ورفض الآخر وحرمانه وتغييبه ساد التطرّف في ميادين المعرفة التي تجعل من المكائد والدسائس والتأمرات والاقنتال تطرّفًا بغير حق.

ولذا فمن تكون أفكاره ورؤاه الثقافية منغلقة على ذاتها وذات أحكام مسبقة على ثقافات الآخرين وحضاراتهم، فهذه الأحكام المسبقة تُعدّ خارجة عن الموضوعية التي بها يتمّ تقييم المعارف وتقويم السلوك وتحكيم العقل، ومن هنا تُبذر بذور التطرّف حتى تُجنى أفعالاً.

ومع أنّ في دائرة الممكن المتوقّع الثقافة لا تُنتج تطرّفًا إلا أنّها في دائرة غير المتوقّع هي خير من ينتجها، فمن المتوقّع أن يكون المثقف مستنيراً فكرياً ومعرفة ووعياً؛ فإن كان كذلك فكيف له أن يُسهم في تزييف الحقائق وتغيير المصطلحات عن مفاهيمها التي ينبغي أن تكون عليها، وإن لم يكن كذلك؛ فهل يمكن لسواه (غير المثقف) أن يُسوِّق لما يتمّ تزييفه من حقائق تسويقاً به تتأثر العقول وتُمسخ الذاكرة! ولذا فمع أنّ الثقافة في بُعدها المفهومي لا يمكن أن تُنتج تطرّفًا، إلا أنّها بالبعد الاصطلاحي كل شيء ممكناً.

ولنعد لمعرفة الذين قد أقدموا على أفعال متطرّفة ألا يكون أغلبهم من أصحاب المؤهلات العلمية جامعية وعُليا، ولأنّهم كذلك؛ فهل هم من المثقفين الذين استنارت عقولهم أم أنّهم من غير ذلك! فإن كانوا من

المتقفين الذين استتارة عقولهم ومعارفهم؛ فكيف لنا بوصفهم متطرفين! وإن كانوا متقفين ألا يكون للثقافة تطرفاً من بلغه بلغ التطرف! وإلا أنهم قبل أن يبلغوا التطرف كانت صفاتهم من المتقفين ثم إنهم من بعد بلوغ التطرف أصبحوا على غير ذلك!

فأصحاب الثقافة الذين يرون أن رؤاهم وأفكارهم غير قابلة للدحض ولا للنقاش، وكل من يخالفهم هو مخطئ على غير حق يجب معاقبته، هذه الثقافة إن سادة لا وصف لأصحابها سوى أنهم من المتطرفين.

إن الثقافة لاشك لا تطرف فيها من حيث كونها مجموعة من المفاهيم الفكرية التي بها تستنير العقول ويزداد الوعي الممكن من التبين قبل الإقدام على الفعل، ولكن التطرف يتعلق بمن يفكر ويتهاى عن إرادة ثم يستعد ويتأهب ويفعل ما لا يرضي الآخرين الذين تربطه بهم علاقات اجتماعية ووطنية وإنسانية، وعندما تكون الأفكار والأفعال والأعمال قادرة على نيل الرضا من الآخرين بموضوعية فهي لا تعد متطرفة.

ومن مظاهر التطرف الثقافي أن يلم الأنا بثقافة الآخر ثم يعمل كل ما في وسعه من أجل تبديل بعض مفاهيمها أو تزييف بعض مصطلحاتها أو أكثر من ذلك يعمل على إلغائها وهذه قسرية ثقافية؛ فبعض الأحزاب عندما تستولي على السلطة تبدأ أول ما تبدأ بقسرية الثقافة، وهذا الأمر يؤدي إلى الرفض، وأي شيء يفرض قسراً يرفض إرادة، وبكل الأساليب مرنها ومتطرفها، وبالتالي فإن الثقافة القسرية تحت أي شعار من الشعارات هي المولدة للرفض والتطرف؛ فعندما تخضع الأجيال إلى ثقافة المعسكرات كما كان حال المعسكرات الماركسية أيام الاتحاد السوفييتي فإن تشرب تعاليمها تلقيناً يسهم في تخريج دفعات بيغائية، عناصرها كأوراق سحب منسوخة بعضها من بعض، حيث لا مكان

للاجتهاد المُمكّن من حُسن التدبُّر وإظهار الخصوصية الواعية على المستوى الفردي والجماعي؛ فتلك التقنيات البيغائية بعد أن سقط الاتحاد السوفييتي من منصّة المنافسة الحرّة لم تُوجد من يتأسف عليه، فالثقافة التي تترك أثراً موجِباً هي الثقافة التي تُسهم في تهيؤ الأفراد عن تفكّر وتذكّر وتدبُّر وبكل إرادة، ثم تُمكنهم من أن يستعدوا ويتأهّبوا إلى الإقدام على الفعل المُمكّن من ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات وتمكّنهم أيضاً من التفكير أثناء التفكير، والتفكير أثناء القراءة، وأثناء الحوار والمناقشة والمجادلة، وكذلك أثناء حدوث المفاجآت حتى لا تترك في أنفسهم علامات استغراب وتعجّب وحيرة وقلق وخوف واستفهام، والثقافة التي تترك كل ذلك هي ثقافة قسريّة متآكلة تنخر جذعها بأظافرها ثم تُنكر ذلك التاريخ الذي كانت فيه تستنزل تحت مظلة الأستاذية والتبعية غير الواعية بما يدور عليها وما يدور من حولها، مما يجعلها في نهاية المطاف متطرّفة مرتين: مرة عندما كانت تتنلذ على تلك الأفكار القسريّة وكأنّها حقائق مطلقة وغير منقوصة وهي ليست كذلك، والمرة الثانية بعد ما أنكرت تلك التعاليم التي شرّبت لها قسراً دون أن تنصفها بموضوعية.

مُحضّات الثقافة

مع أن الثقافة مكوّن عام ونتاج عام من الرؤى والأفكار والتنظيرات والعلوم والمعارف والأعراف والأديان إلا أنّها في دائرة الممكن تثري بمحضّات فكريّة وبها تُسلب معطياتها أيضاً.

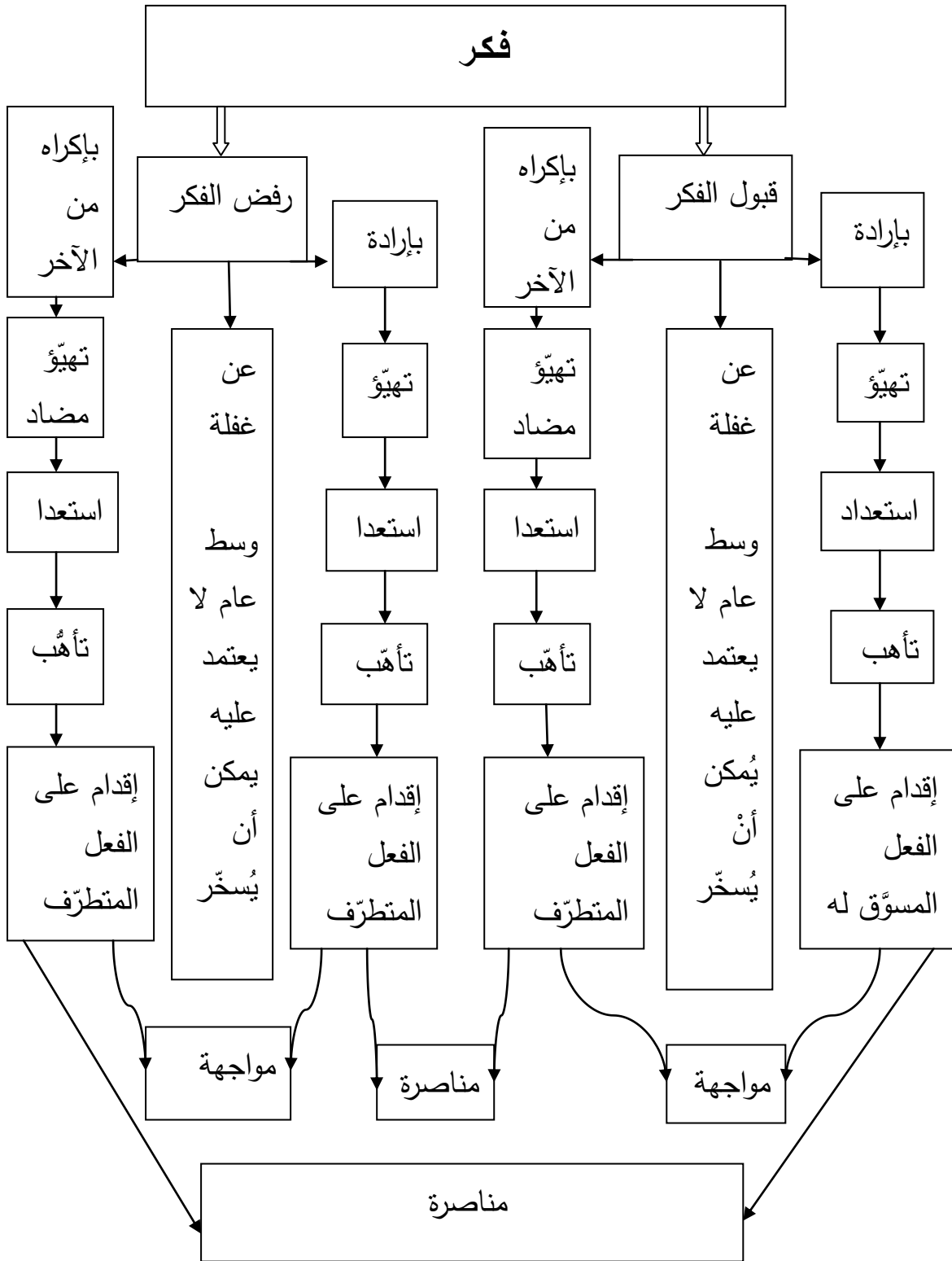
فالقاعدة: (المحضون في رعاية الحاضن).

والحاضن هو الراعي للمحضون من التلف والمسوخ والاندثار والهلاك، ولهذا فالثقافة محضونة بالوعي المعرفي والدين الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل

بالتدخل البشري، ومحضونة بالقيم العامة المقدرة لخصوصية كل من الأنا والآخر سياسةً واجتماعاً واقتصاداً ومعرفةً، ومع ذلك فالمحضون يمكن أن يكون وسيلةً للتعريف بالحاضن مما يجعل الثقافة وسيلة معرفية وفكرية لنقل الفضائل والقيم ونشرها والدعاية لها. وفي مقابل ذلك عندما تتسلخ الثقافة عن ترسيخ الفضائل الخيرة تتطرف، وكلما تطرقت الثقافة عن الفضائل الدينية والقيم الاجتماعية والإنسانية أصبحت بلا هوية، وكلما حُضنت بالفضائل الخيرة حُضنت أفراد المجتمع تحت مظلة التسامح والوحدة والموودة والتآخي والتآزر والمشاركة البناءة إعماراً وإصلاحاً.

ولذلك فالثقافة المحضونة بالفضائل الخيرة، والفكر المستنير الذي يُمكن من استيعاب الآخرين، والقيم الحميدة التي تؤسس علاقات الاحترام والتقدير والبناء والإعمار تحافظ على بقاءها في ميادين بناء الحضارات ومن ثم تُرسخ هوية المستنيرين بها علماً ومعرفةً وتجعل من المواطن مركزاً رائداً أين ما حلّ في وطنه، وأينما تنقل.

أنموذج التطرّف من التهيؤ إلى الفعل



المحتويات

- 1 . المنطلقات الفكرية للتطرف
- 2 . التهيؤ يؤسس لما هو أعظم.
- 3 . مكونات التهيؤ
- 4 . معيارية التهيؤ
- 5 . معطيات التهيؤ لأفعال التطرف
- 6 . تقبل المتهيئات
- 7 . الإرادة تجعل الموت مطلباً
- 8 . مدعّمات الإرادة
- 9 . الإرادة من اتخاذ القرار إلى التقويم
- 10 . الاستعداد لصناعة المستقبل
- 11 . الاستعداد تنوع
- 12 . التأهب مُمكن من الفعل
- 13 . الفعل حركة وامتداد
- 14 . أفعال التغييب وتأزمات الحلّ
- 15 . التقبّل معطية لا اشتراطات
- 16 . المعلومة الصائبة تصحّ المعلومة الخاطئة
- 17 . المُمكن لا استغراب ولا يأس
- 18 . المركز العام إدارة عليا
- 19 . وجوبية التمرکز
- 20 . التمرکز وكمون الحلّ
- 21 . أثر الدوافع في سلوك المتطرف
- 22 . الاستيعاب ومكامن التأزمات

- 23 . الاستيعاب مُحفّز لنيل التقدير
- 24 . الاستيعاب وتفكيك المعلومة
- 25 . التطرّف الإرهابي
- 26 . العنف الدموي
- 27 . الوسيطية جزء من المشكلة أم جزء من الحلّ
- 28 . بيئة توليد الوسيطية
- 29 . التطرّف عن التطرّف سالب أم موجب
- 30 . بين علّة وسبب
- 31 . أنواع التطرّف
- 32 . التطرّف والدين
- 33 . التطرّف الاجتماعي
- 34 . التطرّف السياسي
- 35 . التطرّف الاقتصادي
- 36 . التطرّف النفسي
- 37 . التطرّف الثقافي
- 38 . أنموذج التطرّف من التأهّب إلى الحلّ

د. عقيل حسين عقيل



المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع

التطرف

من التهيب إلى المحل